

PROVISIONAL

A/42/PV.61  
18 November 1987

## الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الإثنين ، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)	السيد فلورين	: <u>الرئيسي</u>
(الأردن)	السيد صلاح (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(نيكاراغوا)	السيدة استورغا غاديا (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(البرتغال)	السيد ماتوس بروينكا (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>

- الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين [٣١] (تابع)

- (أ) تقرير الأمين العام  
(ب) مشروع القرار  
(ج) تعديلات  
(د) تعديلات فرعية

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥البند ٣١ من جدول الأعمال (تابع)الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين(أ) تقرير الأمين العام (A/42/600)(ب) مشروع القرار (A/42/L.16)(ج) تعديلات (A/42/L.19)(د) تعديلات فرعية (A/42/L.21)السيد ولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ ثمانني

سنوات تحت الجمعية العامة الاتحاد السوفياتي على أن يسحب قواته من أفغانستان . وطوال ثمانني سنوات نستمع الى تبريرات غير مقنعة لتدخله الاصلي ولاستمرار وجود القوات السوفياتية في ذلك البلد الصغير الذي لا يزال يعاني . وطوال ثمانية أعوام تضم الحكومة الاسترالية صوتها الى أصوات الغالبية الكبيرة من أعضاء هذه المنظمة في الإعراب عن القلق بسبب الخسائر في الأرواح بالنسبة للذين أجبروا على البقاء في البلاد ، والذين اختاروا الفرار كلاجئين . لقد استمرت هذه المسألة أكثر مما ينبغي . ويجب أن نضع حدا لها . ويجب التوصل الى حل سياسي منصف يمكن شعب أفغانستان الابي من العيش في حرية وكرامة في ظل حكومة يختارها بنفسه . لقد حان الوقت أن تغادر القوات السوفياتية أفغانستان مرة واحدة والى الابد . وقد دعت القرارات المتعاقبة المتخذة من جانب هذه الجمعية الى الانسحاب الفوري لهذه القوات . وحتى الآن لم تحترم السلطات السوفياتية دعوات هذه الجمعية .

وقد رفضت هذه الجمعية في مناسبات عديدة ادعاءات الاتحاد السوفياتي بأن قواته دخلت أفغانستان بناء على دعوة من حكومة ذلك البلد والحقيقة البسيطة هي أن أفغانستان تعرضت للغزو حتى يمكن انشاء نظام أكثر مسايرة للتوجهات السوفياتية في كابول . والمشكلات ، التي لاتزال موجودة في أفغانستان وهي المعاناة والقتل والتشويه والتدمير ، هي نتيجة مباشرة لذلك الغزو ولاستمرار وجود القوات السوفياتية في أفغانستان .

ماذا كانت نتائج رفض الاتحاد السوفياتي حتى الآن لتنفيذ قرارات هذه

الجمعية ؟ انني أفكر في ثمانني نتائج .

أولا ، لم يقيم الاتحاد السوفياتي باعتباره عضوا دائما في مجلس الامن بمهمته في الاضطلاع بدوره في المحافظة على السلم والامن الدوليين .

ثانيا ، يرفض الاتحاد السوفياتي ، الذي يسارع عادة بانتقاد الآخرين لاختلافهم المزعوم في احترام قرارات الجمعية العامة ، اختصاص الجمعية في هذه الحالة .

ثالثا ، إن تأكيد الاتحاد السوفياتي حاليا على الحاجة الى نظام جديد للسلم والامن الدوليين يخفي وراءه تقاعس الاتحاد السوفياتي عن احترام عنصر أساسي وارد في الميثاق ، وهو احترام السيادة والسلامة الإقليمية .

رابعا ، يجد الاتحاد السوفياتي نفسه الآن واقعا في شرك في أفغانستان حيث يبدو واضحا ان أغلبية الشعب الافغاني تشن مقاومة تزداد فعالية وتزداد تكلفة .

خامسا ، قام الاتحاد السوفياتي في الماضي بهجمات داخل أفغانستان وقصف السكان المدنيين واستخدم وسائل أذاتها المجتمع الدولي على نطاق واسع .

سادسا ، ما دام الاتحاد السوفياتي موجودا في أفغانستان ، فإن البلدان الأخرى غير المنحازة والنامية والصغيرة لن تشعر بالامن فيما يتعلق بحمايتها ضد أي تدخل خارجي .

سابعا ، بالإضافة الى النتائج المأساوية التي يتحملها شعب أفغانستان ، ما انفك هذا الصراع يشكل مصدرا أساسيا للتوتر في المنطقة ويؤدي الى تفاقم مستوى الريبة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، في الوقت الذي أصبح فيه تقلييل هذه الريبة أمرا هاما نود جميعا أن يتحقق لتحسين التفاهم بين الدولتين العظميين .

ثامنا ، تعين على الدولتين المجاورتين لأفغانستان ، وهما باكستان وايران ، أن تتحملا عبئا ثقيلا متمثلا في إيواء أعداد كبيرة من اللاجئين الذين اختاروا الفرار من الحالة التي فرضها الاتحاد السوفياتي والذين يفرون حتى الآن . إن الطريقة التي تظلع بها باكستان بهذه المسؤوليات ، ودور منظمات الإغاثة الإنسانية ولا سيما مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في التخفيف من معاناة اللاجئين الافغان ، يدعو الى الإعجاب . وقد شاركت استراليا في تقديم المعونة الإنسانية ومعونة الإغاثة الى اللاجئين ومنستمر في تحمل نصيبنا من هذا العبء .

إن الحالة التي بينها تبعث بالتأكيد على الكتابة . بيد انه من المهم الا نقف عند حد التركيز على ما حدث في الماضي . ففي حالات الصراع والتوتر يجب أن تنظر الدبلوماسية دائما الى الامام بأمل ورجاء لا أن تنظر الى الوراء بياس وقنوط . لذلك ينبغي أن ينصب اهتمامنا بصورة رئيسية على المستقبل ؛ اي كيف يمكن للأمم المتحدة ان تساعد في تهيئة مناخ ترفرف عليه الثقة الدولية بحيث يأخذ في الحسبان شواغل الاتحاد السوفياتي ازاء المصالح الامنية في المنطقة ويمكن في ظلها ايجاد حل دائم لمشكلة افغانستان . وهذه الى حد ما مسألة تتعلق بالارادة السياسية .

إن مناخ الثقة لا يمكن تهيئته الا اذا قام الاتحاد السوفياتي وجميع الاطراف المعنية بالسعي باخلاص الى حل سياسي في افغانستان ، حل يمكن ان يتضمن انسحاب القوات السوفياتية ويسمح للشعب الافغاني بممارسة حقه الاساسي في ان تكون له حكومة من اختياره .

وقد لاحظت حكومة استراليا باهتمام البيان الاخير الذي أدلى به وزير الخارجية شفاردنادزي في الجمعية العامة واعرب فيه عن رغبته الصادقة في انسحاب القوات السوفياتية من افغانستان في اقرب وقت ممكن . ونرحب بذلك الاعلان ونحث الاتحاد السوفياتي على وضع جدول زمني مقبول لاتمام انسحاب قواته .

اننا ندرك أيضا ان الحكومة في كابول تتكلم عن نهج جديد اكثر مرونة وعن تغييرات حديثة في سياستها .

كذلك ذكر السيد شفاردنادزي في بيانه ان الامم المتحدة تلعب دورا هاما في البحث عن حل سلمي في افغانستان . والحقيقة انها تقوم بذلك . ان الحكومة الاسترالية ما برحت تتابع بأمل واهتمام الجهود الدؤوبة التي يبذلها الامين العام وممثلوه الشخصي السيد ديفغو كوردوفيز ، الذي يسعى لتيسير التوصل الى تسوية لهذه المشكلة الخطيرة . وجهوده تحظى بتأييد وثناء استراليا .

وقد أشار اهتمامنا ما ورد في تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة من أنه فيما يتعلق بافغانستان أحرز تقدم ملحوظ في المفاوضات لايجاد تسوية وان هذه الجهود

قد وصلت مرحلة متقدمة . ونحن نؤيد تقييم الامين العام ومفاده ان قيام افغانستان محايدة ومستقلة وغير منحازة ، تحت قيادة حكومة يمكن ان يشترك فيها جميع أبناء الشعب الافغاني ، سوف يعود بفوائد كبيرة على الجميع . وتتمنى الحكومة الاسترالية للامين العام التوفيق في مساعيه المستمرة .

وما من وفد سيكون أسعد من وفد بلادي عند إزالة هذا البند من جدول أعمال الجمعية العامة .

وتعتقد استراليا ان تغييرات هامة جارية حاليا في الاتحاد السوفياتي مهتد السبيل أمام توافر فرص جديدة لتقليص التوتر الدولي .

وقد سعينا نحن أنفسنا في السنوات الاخيرة الى تحسين علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي وتوسيع قاعدة اتصالنا معه . ومن الطبيعي أن تسير هذه العملية ، المرغوب فيها ، بخطى أسرع إذا قام الاتحاد السوفياتي بتحريك حقيقي ، في المستقبل القريب ، نحو ايجاد تسوية سياسية دائمة في افغانستان . وسيظل المجتمع الدولي يراقب الاعمال السوفياتية في افغانستان بأمل ان تحقق أعماله في المستقبل القريب جوهر هذه الامال . وفي الوقت نفسه ينبغي للجمعية العامة ان ترد على الشيء الذي ما برح يمثل انتهاكا للمبادئ الاساسية للميثاق وعلى دولة عظمى من مسؤولياتها الخاصة تجاه المجتمع الدولي .

ومن واجب الجمعية العامة ان تؤكد للاتحاد السوفياتي انه مسؤول أمام المجتمع الدولي عن اعماله . ولذلك فان استراليا سوف تصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا كما هو وارد في الوثيقة A/42/L.16 ، ولنا وطييد الأمل في ان يمثّل الاتحاد السوفياتي في المستقبل القريب للسلطة الادبية لاجراءات الجمعية العامة .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : يأسف وفد الاتحاد السوفياتي اذ يقول انه على الرغم من بعض التقدم المشجع في التماس الوسائل الكفيلة بايجاد تسوية عاجلة لمشكلة افغانستان فانها لم تحل حتى الان ؛ وقد وجدت الجمعية العامة نفسها مرة اخرى غارقة في مناقشة هذه المسألة .

ويساورنا شعور قوي بأن ذلك مرده الى أن عددا من الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي لها مصلحة مباشرة او غير مباشرة في التدخل الخارجي المسلح في الشؤون الداخلية لافغانستان ، لم تقف عند حد عدم إبداء استعدادها ، للسنة الثامنة للإسهام في حل مشكلة افغانستان ، بل على النقيض من ذلك تسعى جاهدة ، من منظور مصالحها السياسية الانانية الضيقة ، لاستغلال الحالة في ذلك البلد وفي المنطقة المحيطة به بغية الإبقاء على جو من التوتر على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي للطعن في سياستنا فيما يتعلق بافغانستان والعمليات الايجابية الجارية الان في ذلك البلد ، ولوضع العقبات الممطنة امام الانفراج البارز في الحالة الدولية برمتها . ان هذا النهج الذي اتبع طيلة هذه السنوات في المناقشات المتعلقة بالبند المعنون "الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين" وكذلك في القرارات ذات الصلة التي اتخذت حتى الان ، كان غير بناء وغير متطابق مع الحالة الحقيقية السائدة في افغانستان نفسها وفي المحادثات الافغانية الباكستانية في جنيف ، ولم يشتمل على عناصر التفكير الجديد التي بدأت تلوح في الافق الان لتناول الشؤون الدولية . ان هذا النهج لا يعكس بأي شكل من الاشكال الخطوات التي اتخذها الاتحاد السوفياتي صوب حل المشكلة الافغانية .

ان وفدنا يعلن من على هذه المنصة بصراحة تامة وبحس من المسؤولية ان إيجاد اي تسوية مبكرة لمشكلة افغانستان عن طريق الوسائل السلمية يمثل هدفا من الاهداف ذات الاولوية العالية التي يرمي اليها الاتحاد السوفياتي عن طريق الجهود الراهنة التي يبذلها على الساحة الدولية . ان بلدنا مستعد لأن يعمل كل ما بوسع له لكي يضمن ان تحل العقدة الافغانية على أساس عادل وقبول متبادل وان يتحقق في النهاية السلم والهدوء والحياة البناءة في افغانستان .

إننا لا نتوخى أي أهداف بعيدة الأثر فيما يتعلق بذلك البلد وليس لدينا أية نية لإدخاله في نطاق نفوذنا . والذين يقومون بنشر التلغيفات عن أهداف ومقاصد الاتحاد السوفياتي بما يفيد ذلك المعنى لا يكادون يصدقونه هم أنفسهم . نحن نرغب رغبة صادقة في أن تكون أفغانستان بلدا مستقلا محايدا غير منحاز ، وبطبيعة الحال صديقا للاتحاد السوفياتي . ونحن لا نخلع أي معنى خاص على مفهوم "صديق" . إن أفغانستان جارنا ورغبتنا في إقامة علاقات الصداقة وحسن الجوار معه رغبة مفهومة تماما .

وحتى يمكن حل مشكلة ، وخاصة مشكلة معقدة جدا كمشكلة أفغانستان ، ينبغي للمرء أن يفهم قبل كل شيء ماذا يكمن وراءها . ومن الواضح أن هذا أمر ضروري على نحو خاص حيث أن بيانات ممثلي الولايات المتحدة وباكستان وبعض البلدان الأخرى في المناقشة العامة تحاول مرة أخرى أن تصور المسألة كما لو كانت مسألة ناشئة عن إرسال الجنود السوفيات إلى أفغانستان . وقد ذكر هذا حتى في المرحلة المتقدمة من المناقشة العامة . ولا يمكننا أن نوافق على هذا التفسير لأنه لا يتفق إطلاقا مع الحقائق . إن أصل مسألة أفغانستان - كما هو معروف تماما - ليس إرسال فرقتنا العسكرية هناك ، بل التدخل العسكري من الخارج ، الذي بدأ ، بطريق الصدفة ، قبل ظهور جنودنا في أفغانستان بمدة طويلة ، والذي أدى إلى زعزعة استقرار الحالة داخل البلد وأجبر حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية إلى اللجوء إلينا طلبا للمساعدة . وفيما يتعلق بالجنود السوفيات فإننا لن نبقي عليهم في أفغانستان لفترة طويلة ، وخاصة لأن القرار السياسي بسحب فرقتنا العسكرية قد اتخذ بالفعل من جانب القيادة السوفياتية وسوف ينفذ - بالطبع بشرط إنهاء التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان .

وعلى هذا الأساس ، ينبغي أن تكون أهداف التسوية الأفغانية هي ، أولا إنهاء التدخل وضمان عدم تجدد ، الأمر الذي سيجعل من الممكن سحب قواتنا ، وثانيا إتاحة الفرصة للشعب الأفغاني حتى يقوم بنفسه بتطبيع الحالة في بلده وتولي شؤون أفغانستان الداخلية الأخرى . وفي رأينا ، من الممكن تحقيق هذين الهدفين الخارجي والداخلي في

المحادثات الافغانية الباكستانية بشأن التسوية السياسية التي تجرى في جنيف بمساعدة ممثل الأمين العام السيد ديفو كوردوفيز ، على أساس توخي المسار الحالي صوب المصالحة الوطنية في أفغانستان . هاتان عمليتان متوازيتان ومرتبطتان فيما بينهما ارتباطا منطقيا ويتمان إحداهما الأخرى على نحو متبادل . وجميع جهود القيادة الافغانية ، التي تلقى الفهم والدعم الكاملين من جانب الاتحاد السوفياتي ، وليس الاتحاد السوفياتي وحده ، موجهة حاليا على وجه التحديد لتشجيع هاتين العمليتين والنهوض بهما .

إن الحالة الحالية في أفغانستان تشكلها من نواح عديدة سياسة المصالحة الوطنية المطبقة هناك منذ بداية هذا العام . إن تلك السياسة هي بلا شك تعبير عن الإرادة والحكمة السياسيتين وكذلك عن النهج غير التقليدي لحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية من المشاكل التي تكتنف بلدها . وأساس هذه السياسة هو الرغبة في وضع حد لإراقة الدماء داخل البلد ، وإحلال السلم في أفغانستان وتحقيق الوفاق الوطني عن طريق النهوض بحوار واسع مع شتى القوى المعارضة داخل وخارج أفغانستان ، وإقامة حكومة ائتلافية تمثيلية . فضلا عن ذلك اتخذت القيادة الافغانية في إطار تلك السياسة بعض الخطوات العملية الفعالة الجريئة . وعلى وجه التحديد مد وقف إطلاق النار فيما يتصل بالمجموعات المسلحة من المعارضة التي لا تقوم بأعمال عدائية نشطة لمدة ستة أشهر أخرى ، أي حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . وتمشيا مع هذا القرار ، صدرت الأوامر للقوات المسلحة التابعة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية بأن تقصر عملياتها على حماية حدود الدولة والمنشآت العامة والعسكرية ، ومرافقة قوافل النقل والقيام بغير ذلك من المهام الدفاعية البحتة .

إن أنشطة الأحزاب السياسية الأخرى ، فضلا عن الحزب الديمقراطي الشعبي في أفغانستان ، قد سمح بها رسميا . وقد بدأت بالفعل عملية إضفاء الشرعية على الأحزاب والمجموعات التي كانت تعمل سرا ، أو بدأت عملية تسجيل الأحزاب الجديدة سعيا للمصالحة الوطنية . وبمقتضى القانون الذي ووفق عليه ، سيكون لهذه الأحزاب حق الانضمام للجبهة الوطنية لأرض الأبناء ، وتقديم مرشحهم للانتخاب وطبع المنشورات



الخامة بهم . ورجال الدين الوطنيون قد عبروا بالفعل عن رغبتهم في إقامة حزب إسلامي . وتتوفر الظروف أيضا لظهور حزب للفلاحين وكذلك لظهور أحزاب تعبر عن مصالح الاوساط الليبرالية فيما بين الطبقة البورجوازية الوطنية .

وقد صدر مرسوم بالعمفو العام سيطبق على جميع الأفغانيين المشتركين في المعركة ضد حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية بما في ذلك قادة وأعضاء المجموعات المسلحة . وعملا بهذا العمفو أفرج عن ٦٠٠٠ شخص حتى الآن .

وتتخذ شكلا عمليا على نحو متزايد فكرة إقامة حكومة ائتلافية ، ذات برنامج سياسي عريق يوحد فيما بين هؤلاء الذين يؤيدون وضع حد لإراقة الدماء ويوافقون على أن أفغانستان ينبغي أن تظل على الأمد الطويل دولة مستقلة محايدة غير منحازة . ومؤخرا قدم للمعارضة عرض لشغل زهاء نصف المناصب في الحكومة الائتلافية المقبلة ، بما في ذلك منصبا رئيس الوزراء ونائب رئيس الجمهورية .

هذه الخطوات العملية من جانب الحزب الديمقراطي الشعبي في أفغانستان تشبثت على نحو واضح جلي تصريحه بأن الحزب لا يدعي احتكار السلطة في البلد ، بل على استعداد لتقاسم السلطة مع المعارضة وقبول أي حلول توفيقية معقولة من أجل صيانة المصالح العليا لأفغانستان . وبالفعل ، فإن عملية المصالحة تقوم حاليا بإدخال بعض التعديلات الجوهرية في النظام السياسي للمجتمع الأفغاني ، وأهم هذه التعديلات إقامة نظام متعدد الأحزاب وحكومة ائتلافية .

ولا يمكن القول بأن تنفيذ سياسة المصالحة الوطنية تمضي دون صعوبات . فبعض المجموعات المتطرفة المضادة للشورة ما فتئت حتى الآن ترفض مقترحات الحزب الديمقراطي الشعبي لأفغانستان في حين تواصل الاعتماد على الكفاح المسلح . وهذا الموقف يفتقر الى أي إدراك للواقع .

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

لقد أصبح حزب الشعب الديمقراطي الافغاني - وهو أكبر حزب سياسي - حزبا محنكا بعد أن اكتسب خبرة تسع سنوات في قيادة افغانستان خلال فترة فاصلة وفائقة المعوينة من تاريخها . ورفض الدخول في حوار مع حزب الشعب الديمقراطي الافغاني بشأن اقامة حكومة ائتلافية مقبلة لا يؤدي إلا الى تأخير التسوية السلمية داخل افغانستان وحولها سواء بسواء .

ان فكرتي المصالحة الوطنية والحكومة الائتلافية تحظيان بتأييد نشط يتسع نطاقه لا بين سكان البلد فحسب بل ايضا بين كثير من اللاجئين الذين وجدوا انفسهم - لسبب او لآخر - خارج افغانستان ، وكذلك بين قوات المعارضة التي تقدر مصالح بلدها وتعارض المخططات المفروضة عليها بهدف مواصلة الحرب غير المعلنة ضد افغانستان "حتى آخر افغاني" .

لقد عاد ما يقرب من ٩٠ ٠٠٠ لاجئ بالفعل الى البلد من المخيمات الموجودة في باكستان وايران ، على الرغم من عقبات عديدة . وألقى ٣٠ ٠٠٠ من أفراد جماعات المعارضة المسلحة اسلحتهم ، وأوقفوا أعمالهم العدائية ضد حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية . وعاد ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ نسمة من ذويهم للعيش معهم في سلم .

وفي الوقت نفسه ، تؤدي سياسة المصالحة الوطنية في الواقع العملي الى نشوء بعض العناصر التي تسمح بتكوين حكومة ائتلافية حقة . وهذه العملية تتطور في افغانستان من المستوى المحلي الى المستويات الاعلى . وتوجد الان في البلاد مقاطعات واقاليم يترأسها قادة سابقون لجماعات المعارضة المسلحة اعلنوا استعدادهم للتعاون مع سلطات جمهورية افغانستان الديمقراطية من اجل تحقيق المصالحة الوطنية . ويشارك قرابة ٦ ٠٠٠ ممثل للمعارضة - على اساس تكافؤ الحقوق مع ممثلي حزب الشعب الديمقراطي الافغاني - في العمل الذي يظطلع به في إطار لجان القرى والمجتمعات المحلية والمقاطعات والاقاليم من اجل تحقيق المصالحة الوطنية .

غير ان هذه العمليات الايجابية تواجه مقاومة مريرة من بعض القوى الخارجية التي تود ان تتطور الاحداث في افغانستان وفقا لمخططاتها بدلا من أن تسير طبقا لارادة الشعب الافغاني .

وعلى الرغم من ان ادارة الولايات المتحدة تعلن رسميا استعدادها للاسهام في تسوية مسألة افغانستان بالوسائل السلمية ، فان تلك التصريحات لا تساندها للاسف اعمال ملموسة ؛ بل ان اعمال هذه الإدارة تدل بالاحرى على خلاف ذلك . فتلك الاعمال توضح الرغبة في مواصلة السياسة الرامية الى ايجاد حل عسكري للمشكلة والى ابطاء التسوية السياسية عن طريق توسيع نطاق الحرب غير المعلنة ضد افغانستان . ولا يخفى على احد ان المساعدة العسكرية والمالية التي تقدمها الولايات المتحدة في المقام الاول الى اكثر الجماعات المناوئة للثورة الافغانية تطرفا لا تنفك تتزايد باطراد . فخلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٣ كانت واشنطن تخصص سنويا متوسطا قدره ١٠٠ مليون دولار كمساعدة عسكرية للمتمردين الافغان . وبعد ذلك بدأت ادارة الولايات المتحدة تقدم عدة مئات من ملايين الدولارات كل عام لنفس الغرض . وفي ١٩٨٧ وصل مقدار هذه المساعدة الى ٦٧٠ مليون دولار ، ومن المتوقع ان يصل في ١٩٨٨ الى ما يزيد عن بليون دولار .

وهناك انطباع بان ادارة الولايات المتحدة تواصل الاعتماد على التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان ، مستخدمة اراضي باكستان كمناطق لتنفيذ خططها إزاء ذلك البلد . فقد وسع نطاق التدريب - في معسكرات خاصة داخل باكستان ، بمساعدة مدربين أجانب - لجماعات المخربين والارهابيين الذين يتسللون وقد حصلوا من رعاتهم وحماتهم على اكثر الاسلحة تقدما ، الى افغانستان حيث يشيعون الرعب بين السكان الابرياء ويضرمون الحرائق في المراكز الاهلة بهم ويديرون الانفجارات والحرائق .

وعند الحديث عن الاسلحة المتقدمة التي تزود بها هذه الجماعات ، لا يفوت المرء ان يذكر قذائف ستنغر الامريكية وبلو بايب البريطانية . فان بعض تلك القذائف تستخدم بالفعل في افغانستان ، وفي إسقاط الطائرات المدنية وطائرات النقل . ويقتل نتيجة لذلك عشرات المسافرين ومن بينهم نساء وأطفال . ولكن يبدو ان هؤلاء "المقاتلين من اجل الحرية" الذين يزودون بالقذائف يعتبرون هذه الاسلحة أيضا مصدرا كبيرا للدخل الشخصي . فهم يبيعون القذائف الامريكية والبريطانية لاي فرد او جماعة يكونان على استعداد لدفع ثمنها . ومن ثم نشهد تشجيعا مباشرا للارهاب الدولي . منذ فترة من الزمن رفضت واشنطن ولندن التحذير المتعلق من الخطر الخاص الذي ينطوي عليه

تقديم هذه القذائف للجماعات الافغانية المتطرفة وللجماعات التي على شاكلتها . ولكن ما الذي يضمن ألا تكون قذائف مستنفر وبلو بايب التي تباع سرا في أسواق باكستان قد وقعت بالفعل في أيدي الارهابيين الدوليين ، وما الذي يضمن ألا تستخدم غدا ضد طائرات مدنية لاي بلد من البلدان ، بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا ؟

ومن الواضح انه ليس كل شخص بالقاعة على استعداد للاعتراف بالحقيقة التي لا نزاع فيها والتي تقول ان التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لافغانستان لا يزال مستمرا وإنه ما لم يجر وقفه وتقديم ضمانات بعدم استئناف التدخل ، فسيكون ممن المستحيل اجراء مناقشة جادة للتسوية السياسية للحالة المحيطة بافغانستان . ولكن المحادثات الافغانية الباكستانية تجرى على اي حال الآن عن طريق الممثل الشخصي للامين العام استنادا الى روح هذا الفهم بالتحديد ، وهي محادثات نعتقد انها تمثل السبيل الأكثر واقعية الكفيل ببلوغ التسوية . لذا فان الاتحاد السوفياتي يؤيد بقوة الانشطة التي تظلع بها الامم المتحدة في هذا الاتجاه . ويقدر تقديرا عظيما الجهود التي يبذلها السيد ديبغو كوردوفيز الرامية الى اعطاء زخم متواصل للمحادثات ، وهو على استعداد لمساعدته في مهمته بكل وسيلة ممكنة . وكما اشير في تقرير الامين العام بشأن البند ٢١ ، أبدى ميخائيل غورباتشوف الامين العام للجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي خلال اجتماعه مع الامين العام في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧

١٩٨٧

"تأييده القوي للعملية الدبلوماسية التي تظلع بها الامم

المتحدة . " (A/42/600 ، الفقرة ٩)

ونحن نعرف ان المحادثات لا تجري في سلاسة ؛ غير ان تقدما كبيرا قد احرز مؤخرا . وقد اكد في التقرير نفسه على أن

"... عملية التفاوض لتحقيق تسوية شاملة وقد وملت الى مرحلة

متقدمة ... وتم إحراز تقدم كبير ، وإن لم يكن مستمرا بما فيه الكفاية ، في الجهود المبذولة لإبرام الصكوك الدولية التي تشمل التسوية . " (A/42/600 ،

الفقرة ٢)

لقد وصلت المفاوضات - حقيقة - الآن الى المرحلة النهائية . وهناك من الاسباب ما يدعو الى الأمل في أن يتوصل الطرفان في المستقبل القريب الى اتفاقات نهائية ، وفي أن يوقعا على الوثائق ذات الصلة للتسوية التي تكفل إنهاء التدخل وتنصّ على ضمانات دولية بعدم استئناف التدخل والعودة الطوعية للاجئين ، وفي أن يسجلا أيضا العلاقة المتبادلة بين هذه العمليات والإطار الزمني لانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان .

إننا ندعو المشاركين في مفاوضات جنيف ، ولاسيما الجانب الباكستاني ، أن يظهروا حسن النية والمرونة الأكبر ، وأن يبذلوا جهدا آخر ، ربما كان أخيرا ، من أجل ترجمة الاتفاق الذي بزغ الى حقيقة واقعة .

إننا نرى أن الأمم المتحدة ، بوصفها منظمة دولية عالمية ، تستطيع أن تسهم إسهاما له قيمته في التوصل الى تسوية مبكرة للمشكلة الأفغانية ، وذلك عن طريق المساعدة الفعالة في عملية التفاوض الجارية في جنيف ، وتهيئة مناخ سياسي أكثر مؤاتاة لتحقيق السلم وعودة الحالة الى طبيعتها في أفغانستان وحولها .

لقد دأبت الجمعية العامة على مر السنوات الثماني الماضية على اعتماد مشروع قرار - مقدم من جانب أفغانستان بالمشاركة مع مجموع من البلدان - بشأن بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين" . وقد قام الوفد السوفياتي وعدد من وفود الدول الأخرى ، بالتصويت ضد مشروع القرار هذا طوال السنوات الماضية ، لأنها اعتبرته متحيزا وغير بناء ومقدم من جانب واحد . وفي رأينا ، أن العيب الرئيسي الذي يعمتوره هو أن الدعوة الواردة فيه الى الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من أفغانستان لا تقابلها الدعوة الى الامتناع الصارم عن التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لذلك البلد . فضلا عن ذلك ، يبدو لنا أن مشروع القرار هذا لا يبيّن التطور الإيجابي في الحالة في أفغانستان بوصفه تقدما ملموسا أحرز في محادثات جنيف .

ومما يؤسف له أن الوفد الباكستاني قد قام مرة أخرى في الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة بتقديم مشروع قراره الخاص بأفغانستان دون أي تغيير ، وقد أصبح مشروع القرار هذا من الأمور "التقليدية" . لذا ، فإن موقفنا الأساسي منه ، على النحو الذي قدم به ، يبقى دون تغيير .

وفي نفس الوقت ، قام عدد من وفود الدول غير المنحازة ، إدراكاً منها لأوجه القصور في مشروع القرار ورغبة في الإسهام في الإسراع بعملية التسوية السلمية للمشكلة الأفغانية ، الإعراب عن استعداده لإدخال تعديلات معينة عليه . ونحن نؤيد هذه الجهود البناءة ونعتبر هذا النهج الجديد تجاه مشروع القرار نهجاً إيجابياً . إذ يمكن هذا النهج من تفادي المجابهة غير الضرورية في هذه الدورة ويسهم في تحقيق الأهداف المنشودة للتسوية الأفغانية . كما أن إدخال مثل تلك التعديلات من شأنه أن يجعل مشروع القرار متوازناً ومقبولاً أيضاً لدى الدول التي امتنعت عن التصويت عليه أو عارضته فيما مضى . وأن يهيئ ظروفاً حقيقية لاعتماده بتوافق الآراء .

يناشد الوفد السوفياتي وفود البلدان الأخرى أن تؤيد التعديلات التي أدخلتها على مشروع القرار الجمهورية العربية السورية واليمن الديمقراطية ، وبذلك تظهر الواقعية والنهج البناء وحسن النية صوب المشكلة الأفغانية في مجموعها ، وسبل التوصل إلى تسويتها ملمياً على وجه السرعة .

إن السؤال المطروح هو كما يلي : هل تحاول باكستان مرة أخرى في هذه المناسبة أن تضمن انقسام الجمعية العامة على نفسها ثانية أثناء التصويت على مشروع القرار الخاص بأفغانستان ، وذلك - بطبيعة الحال - لن يسهم بأي حال من الأحوال في تنفيذه ؟ أم على النقيض من ذلك ، سيبرهن وفد باكستان والوفود الأخرى المشاركة في تقديم مشروع القرار هذا على اهتمامها باتاحة الفرصة لاعتماده بالاجماع ؟ ونحن ممن جانبنا ، نؤيد الإمكانية الثانية تأييداً راسخاً .

إن التعديلات الفرعية المقدمة من جانب باكستان للتوفيق بين التعديلات المقدمة من الجمهورية العربية السورية واليمن الديمقراطية هي - للأسف - دليل على

الطابع المستميت للنهج الذي ينطوي على المجابهة . ومع ذلك ، يحدونا الأمل في ألا تكون هذه هي الكلمة الأخيرة لوفد باكستان ، وأن يستمر بذل الجهود الرامية إلى تحقيق تعاون وتفاهم متبادلين .

لقد ذكر وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السيد ادوارد سفاردنادزه ، في خطابه أمام الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة أنه لاحظ وجود اتجاه جديد مشجع في التسوية الأفغانية وهذا الاتجاه :

"... يتماشى مع رغبتنا المخلصة في سحب القوات السوفياتية من

أفغانستان بأسرع ما يمكن ، وفي هذا المدد نحظى بتفاهم تام من قبل القيادة

الأفغانية" . (A/42/PV.9 ، ص ١٧)

ونحن على استعداد للاسهام في زيادة تنمية هذا الاتجاه ، بغية أن نجعله عملية

لا رجعة فيها ، ونتوقع أن يقابل استعدادنا هذا بتفاهم وتأييد من قبل جميع الدول .

السيد بدوي (مصر) : السيد الرئيس ، مرة أخرى تعود الجمعية العامة

لبحث مسألة أفغانستان ، وهي المرة التاسعة منذ كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٠ التي

تنظر فيها الجمعية هذا الموضوع . وللأسف فإنه رغم كل الجهود والمواقف التي عبّر

عنها المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة ، فقد بقيت مسألة أفغانستان حتى الآن

دون حل مرضٍ يتيح للشعب الأفغاني ممارسة حقه المطلق في تقرير المصير دون تدخل من أي

طرف خارجي .

لقد مر الشعب الأفغاني ، وما زال يمر ، بظروف بالغة الصعوبة والتعقيد نتيجة

للتدخل العسكري الأجنبي الذي فرض نفسه على كاهل هذا الشعب المسلم البطل ، صاحب

الحضارة العريقة والتاريخ الممتد ، الأمر الذي أدى ليس إلى تدهور الأوضاع الداخلية

ونشوب نزاعات مسلحة وأعمال عنف مستمر فحسب ، ولكن أيضاً إلى اضطراب الملايين من

أبناء أفغانستان للخروج والهرب من ديارهم ومدنهم إلى أقطار شقيقة مجاورة . ولقد

أدى ذلك كله إلى معاناة وألم ، إلى تشتت وطرده ، إلى خراب وتدمير لم يسبق أن شهدته

من قبل أراضي أفغانستان أو مدنها أو شعبيها .

لم يقف الأمر أو يقتصر على أراضي أفغانستان ، بل تعداه ليشمل أراضي وحدود دولة إسلامية شقيقة أخرى ، اضطرتها الظروف أن تستضيف هؤلاء الملايين من أبناء الشعب الشقيق . ولقد أدت الاختراقات عبر الحدود ، والتدمير المصاحب لها للعديد من المدن والقرى الباكستانية الى تعقيد إضافي للأوضاع ، وخلق تهديدا جديدا للسلم والأمن الدوليين في هذه المنطقة الحساسة من غرب آسيا .

لقد تابعت مصر الموقف منذ نشأته بقدر كبير من القلق ، وعبرت منذ البدايات عن نيتها في الوقوف الى جانب الشعب الأفغاني في نضاله لمشروع من أجل التوصل الى تسوية مرضية لمشاكله .

كما أكدت مصر ، من ناحية أخرى ، وقوفها الى جانب شعب الباكستان في تحمله لعبء ضيافة هؤلاء الملايين من الاخوة الافغان . وأوضحت بلادي بجلاء موقفها الشابت والاكيد من التسوية ، وأنها يجب أن تستند الى الآتي : أولا ، ضرورة احترام جميع القوى الدولية ، كبيرها وصغيرها ، لميثاق الأمم المتحدة وعدم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ؛ ثانيا ، ضرورة احترام حق شعب أفغانستان في اختيار طريقه الوطني واملوب حكمه دون تدخل خارجي أو عمليات عنف أو تدمير ؛ ثالثا ، ضرورة انسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان ، ووقف التدخل العسكري الخارجي في شؤون أفغانستان واحترام سيادتها ووحدة أراضيها واستقلالها ؛ رابعا ضرورة احترام سيادة ووحدة أراضي وحدود الدول المجاورة لأفغانستان ، وعدم التعرض بأي شكل من الأشكال لسكان هذه الدول أو ممتلكاتهم .

بعد أقل من شهرين يكون قد مضى على الوضع المتدهور في أفغانستان ثمانية أعوام ، صدر خلالها العديد من القرارات التي تطالب بانهاء هذا الموقف ، إلا أن أيما من هذه القرارات لم ينفذ حتى الآن .

ولقد تابعتنا باهتمام وبكثير من التقدير الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ، وممثله الخاص ، السيد ديبغو كوردوفيز ، من أجل تنفيذ هذه القرارات من خلال المحادثات عن قرب التي يجريها مع الاطراف المعنية مباشرة بتسوية هذه المسألة .



وبالرغم مما تضمنه تقرير الامين العام عن هذه الجهود في الوثيقة A/42/600 ، حيث أشار الى إحراز بعض التقدم ، فإننا ما زلنا على اقتناع بأن اتخاذ خطوة حاسمة بالنسبة لتحقيق الانسحاب العاجل للقوات الاجنبية من اراضي أفغانستان ، والالتزام بموعد زمني متفق عليه بين الاطراف المعنية ، سيكونان العنصر الفاصل في تحسن الظروف الموضوعية التي تتيح لابناء أفغانستان التمتع بالاستقرار والهدوء وتمكن من إعادة بناء المؤسسات الداخلية بتراض متفق عليه بين ابناء الشعب الواحد .

تؤكد مصر أهمية التجاوب مع جهود الامين العام من أجل تحقيق هذه التسوية . كما أنها على اقتناع بحيوية الدور الذي يمكن أن نقوم به جميعا سواء فرادى أو في إطار الامم المتحدة ، أو في التجمعات الهامة الأخرى ، مثل حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي وغيرها من منظمات إقليمية ، للسعي في اتجاه هذه التسوية .

ويجب ألا تسيء الكلمة الصادقة والرأي الامين المخلص الى أحد ، بل أن صراحة القول هي في حقيقة الأمر قدر الاخلاص في العلاقة بين الاصدقاء . ومن هنا فإننا ندعو مرة أخرى الى إنهاء هذا الوضع المحزن المحيط بأفغانستان ، لكي تتاح الفرصة لكل ابناء هذه المنطقة للعيش في سلم وأمن ، دون تدخل خارجي يعرقل تنمية هذه المجتمعات الشقيقة واستقرارها .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما يكتب

المؤرخون تاريخ الثمانينات في المستقبل فان الحرب المريرة والدموية في أفغانستان ستحتل مكانا بارزا فيه . وسيسألون ، كما نسأل نحن ، ما الذي حدا بدولة عظمى ، عدد سكانها ٢٨٠ مليون نسمة وتمتلك قدرات عسكرية ضخمة ، تقليدية ونووية ، لغزو بلد مجاور وصغير ونام وغير منحاز ، وتُخضع شعبه على مدى عدة سنوات لحرب عشوائية لا هوادة فيها . وسيسألون ، كما نسأل نحن ، كيف تسنى لعضو دائم في مجلس الأمن ان يشعر حرا في غزوه متظاهرا كذبا بان حكومة افغانية شرعية دعتة الى دخول البلد .

ان العديد من جوانب الحرب الافغانية لا يزال خافيا علينا ، ولكن ما هو خفي لا يعدو ان يكون وجهها قبيحا للحرب . ان اعداد الذين قتلوا او فروا من ديارهم

ويلدهم ضمة للغاية . وقد يكون حوالي ثلث سكان افغانستان يعيشون الان لاجئين في فقر وانعدام أمن .

لقد أقدمت القوات السوفياتية على ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي والمبادئ الانسانية في حربها العشوائية ضد شعب افغانستان . وقد رأينا اثناء فترة الحرب الطويلة تقارير عن استخدام القصف الشامل والالغام المضادة للافراد والقنابل الممنوعة على شكل العاب وتدمير المحاصيل المتعمد . ووضعت أيضا تقارير عديدة عن انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان ، بما في ذلك التعذيب والاعدام دون محاكمة وقتل السكان المدنيين . إن حكومة بلدي تشجب هذه الممارسات .

ان العديد من الضحايا هم من الاطفال ، وهم اضعف مجموعة في اي مجتمع سكاني . ومن المستحيل معرفة عدد الاطفال الذين ماتوا منذ بداية الحرب - من الجوع أو نتيجة للرعاية الصحية السيئة أو كضحايا مباشرين لسفك الدماء في ذلك البلد . وبعض التقديرات ، التي تبعث على الصدمة ، تتحدث عن ملايين . وان العديدين ممن كتب لهم البقاء لم يروا اطلاقا ارض آبائهم . متى سيتمكنون من العودة الى ديارهم ؟ إن اطفال افغانستان لا يستطيعون ان يتكلموا عن انفسهم . وان من واجب المجتمع الدولي ان يتكلم نيابة عنهم ، انهم اجيال المستقبل لافغانستان\* .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد صلاح (الاردن) .

لقد ظلت الحالة في أفغانستان على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ الغزو السوفياتي في أواخر عام ١٩٧٩ ، الأمر الذي وقع عن حق . ان غزو القوات السوفياتية ووجودها المستمر يمثلان انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة . وهذا أمر يشير الازعاج على وجه الخصوص نظرا الى أن الاتحاد السوفياتي عضو دائم في مجلس الأمن وبهذه الصفة منوطة به مسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين . ويحق للعالم أن يتوقع من عضو دائم في مجلس الأمن أن يرقى الى مستوى التزاماته القانونية والأخلاقية بدلا من انتهاك القواعد الأساسية للعلاقات الدولية .

وعلى مر السنوات كان موقف الجمعية العامة ثابتا بشأن هذه القضية . فند اتخذت كل عام بأغلبية ساحقة قرارا يحتوي على العناصر اللازمة لوضع نهاية سلمية ومنصفة لهذا الصراع ، وهي أن تنسحب كل القوات الأجنبية من أفغانستان وأن يحترم حق الشعب الأفغاني في تقرير نظام حكمه وأن تصان سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية وأن يتمكن ملايين اللاجئين الأفغان من العودة الى ديارهم في أمن وكرامة .

وتتجلى في هذه العناصر أيضا المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة . وعلى هذا الأساس بذل الأمين العام وممثله الشخصي وكيل الأمين العام كوردوفيز جهودا لتحقيق تسوية تفاوضية لهذا الصراع . وهما يحظيان بكامل تأييد حكومتي في هذه المساعي . ويحدونا الأمل في أن تيسر كل الأطراف المعنية هذه المحادثات تيسيرا نشيطا .

ان الحكومة السويدية قد أدانت منذ البداية ، مرارا وعلى نحو قاطع ، الغزو السوفياتي لأفغانستان والعدوان على الشعب الأفغاني . ونحن نعتزم تأييد مشروع القرار الخاص بهذا الموضوع كما فعلنا في الماضي . اننا نتصرف على هذا النحو ليس بدافع من تضامننا مع أفغانستان وشعبها فقط بل أيضا لاننا على اقتناع راسخ بأن الشؤون الدولية يجب أن تسير بالامتثال التام لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . ان السويد أمة صغيرة محبة للسلم وتنتهج سياسة الحياد ، ونحن نعتبر أنه ليس من حقنا فحسب بل انه من مصلحتنا الوطنية أيضا أن نحتج كلما وطئت حقوق أمة صغيرة بأقدام دول كبرى . ومن منظور أوسع لن يستفيد أي بلد ولا حتى الدول الكبرى والقوية في عصرنا من حالة يستعاض فيها عن قواعد القانون الدولي بقانون الغاب .

لقد أصاحت حكومتي السمع باهتمام الى البوادر الجديدة التي صدرت عن موسكو والتي فسرتها حكومات كثيرة بأنها استعداد لايجاد حل للصراع ، إلا أنه من الحتمي أن تترجم الاقوال الى افعال وذلك بالانسحاب السريع للقوات السوفياتية من أفغانستان .

وأثناء هذا الصراع المأساوي فإن الحكومة السويدية قد أيدت تأييدا راسخا الأنشطة الانسانية المختلفة التي اضطلع بها المفاوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية لمساعدة ضحايا الصراع . وينبغي أن نلاحظ في هذا الصدد أن البلدان المجاورة لاسيما باكستان وايران عليها أن تواجه مشكلة لاجئين ذات بعدا هائلة . لقد فعلت ذلك بسخاء كبير وتضحيات هائلة .

ومن الأهمية الكبرى مواصلة تقديم المساعدة الدولية لضحايا الصراع خصوصا للمجموعات المستضعفة من الشعب الأفغاني . ان السويد ستواصل تأييد تلك الأنشطة .

ان الفقرة الأخيرة من منطوق مشروع القرار المعروض علينا تطلب مناقشة هذا البند "الحالة في أفغانستان" في الدورة القادمة للجمعية العامة أيضا . اننا نكرر هذا عاما بعد عام . ولا يسعني إلا أن أتساءل الى متى تستمر هذه الجمعية في مناقشة الصراع . أتري قدر للمؤرخين أن يؤرخوا استمرار الحرب حتى التسعينات ؟ ويحدونا أمل وطيد ألا يكون هذا هو الحال . ان مسؤولية وضع حد للحرب تكمن بصفة أساسية لدى الاتحاد السوفياتي . فليكن ما يقرب من عقد من المعاناة للشعب الأفغاني كافيا .

السيد أندريفي (هنغارييا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ انتهاء

الدورة الأخيرة للجمعية العامة حدثت بعض التغييرات المؤاتية في الحالة الدولية العامة وكذا داخل أفغانستان وحولها قد تيسر تحقيق تسوية شاملة للقضية المطروحة أمامنا في نهاية المطاف . وفي هذا البيان لست في حاجة الى الخوض في تطورات الحالة الدولية ؛ وبدلا من ذلك أود أن أركز على بعض التفاصيل المحددة لأنها تؤثر على آفاق التسوية التفاوضية .

ان الأمين العام في تقريره المقدم الى الجمعية العامة في العام الماضي أكد على الحاجة الى اتخاذ خطوات جريئة وحاسمة لتحقيق المصالحة الوطنية لضمان أن تحظى التسوية بتأييد قطاعات الشعب الأفغاني كافة . وفي هذا الصدد أود أن أشير الى

التغييرات التي حدثت في أفغانستان وبصفة خاصة سياسة المصالحة الوطنية التي تنتهجها حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية . وبغية تطبيع الحالة أنشئت الآلاف من لجان المصالحة الوطنية في كل أنحاء أراضي أفغانستان بهدف التفاوض مع معارضي الحكومة . وتهيئة لظروف أكثر مؤاتاة لمسيرة التطبيع أُعلن وقف إطلاق النار من جانب واحد . وتجرى مناقشة مشروع دستور جديد . كما صدر قانون بإنشاء الأحزاب السياسية ومزاولة أنشطتها .

هذه التدابير وغيرها تسهم في إيجاد حالة توفر في رأينا أساسا أفضل ممن ذي قبل لتمكين الشعب الأفغاني من أن يحيا حياة عادية مسالمة . كما بزغت تطورات ايجابية في محادثات جنيف التي جرت هذا العام . وبدراسة تقرير الأمين العام أشلج صدورنا أن نلاحظ :

"أن عملية التفاوض لتحقيق تسوية شاملة قد وصلت مرحلة متقدمة . وأنه تم احراز تقدم كبير وان لم يكن مستمرا بما فيه الكفاية" . (A/42/600 ، الفقرة ٢) .

وفي جولتي المحادثات اللتين عقدتا في جنيف في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير الى ٩ آذار/مارس وبعد ذلك في الفترة من ٧ الى ١٠ أيلول/سبتمبر ضيقت الفجوة القائمة بين المواقف المتعلقة بالاطار الزمني للانسحاب تضييقا أكبر .

وفيما يتعلق بمحادثات جنيف أود أن أعرب عن تقدير وفدي وتأييده للجهود التي يبذلها الأمين العام . ونود أن تستمر بنشاط متجدد . اننا نعرب عن أملنا في أن تتجلى في قرار الجمعية العامة التغييرات الايجابية التي أشرت اليها في جزء سابق من بياني . ليس بوسعنا أن نتظاهر بأن شيئا لم يحدث منذ العام الماضي ، وينبغي أن نشعر أنه من الحكمة تجنب حالة نكون مطالبين فيها بالتصويت على مشروع قرار متحيز مثل مشروع القرار A/42/L.16 الذي يبت الشقاق بين الاعضاء .

وانتـهاج سبيل كهذا لن يخدم أي هدف مفيد ولن يسهم من غير ريب في بلوغ هدفنا المشترك وهو التسوية التفاوضية . ولهذا نناشد الوفود أن تؤيد التعديلات المقدمة من اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية السورية والواردة في الوثيقة A/42/L.19 . ولا تستهدف الاضافات المقترحة في تلك الوثيقة النيل من مصالح أحد ، انها ستحسـن وتوازن مشروع القرار وتجعله مقبولا من الجميع .

السيد بيتيش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الحالة في أفغانستان هي احدى الحالات التي تشكل مصدرا خطيرا للتوتر والمجابهة في العلاقات الدولية وتثقل الموقف السائد في العالم بالاعباء . انها واحدة من بؤر الاضطراب ينجم عن حلها حلا سياسيا بلا شك أشار ايجابية بعيدة المرمى على السلم والامن الدوليين . ويوغوسلافيا شأنها شأن المجتمع الدولي بأسره تتابع باهتمام الجهود الدبلوماسية الرامية الى ايجاد مخرج من الحالة الراهنة . وقد لاحظنا ان الاطراف المعنية مباشرة تبدي استعدادا متزايدا للتوصل الى أساس تقوم عليه التسوية السلمية لهذه المشكلة عن طريق الحوار والمفاوضات في اطار الامم المتحدة . ونحن نرى أنه يتعين اتباع ذلك السبيل بعزم أكبر ودون تردد . وفي هذا الصدد ، أخطنا أيضا علما بالتقييم الوارد في تقرير الامين العام بأنه :

"ولمت عملية التفاوض لتحقيق تسوية شاملة مرحلة متقدمة"

كذلك أخطنا علما بالاستنتاج الذي خلص اليه بأنه :

"في العام الماضي تم إحراز تقدم كبير ، وان لم يكن مستمرا بما فيه الكفاية ، في الجهود المبذولة لإبرام المكوك الدولية التي تشمل التسوية" .

(A/42/600 ، الفقرة ٢)

اننا ننطلق دائما من موقف مؤداه أن المشكلات الدولية بغض النظر عن طبيعتها وتعقيدها ، لا يمكن أن تحل باستخدام القوة أو التدخل أو فرض حلول من الخارج تكون غريبة بطبيعتها وبالتالي غير مقبولة . وفي هذا السياق ، عارضنا منذ البدايات باصرار التدخل العسكري الاجنبي ووجود قوات اجنبية في أفغانستان .

وقد بينا الحاجة الملحة الى انسحاب القوات الاجنبية على وجه السرعة وتهيئة الظروف الضرورية لإعمال حق الشعب الافغاني غير القابل للتصرف في أن يقرر بنفسه نظامه الاجتماعي الداخلي والتنمية بصورة مستقرة وحرية دون تدخل أو ضغط من الخارج . وهذه ، في رأينا ، هي الشروط الضرورية لضمان الاحترام الكامل لاستقلال أفغانستان وسيادتها وسلامة أراضيها ومركزها غير المنحاز ، ودون أي منها لا يمكن تحقيق الاستقرار الدائم للحالة في ذلك البلد بل وفيما يحيط به من منطقة جنوب غربي آسيا . وعلى أساس هذه الخطوط ، أيدنا تأييدا تاما وما زلنا نؤيد جهود الأمين العام وممثله الشخصي السيد ديبغو كوردوفيز .

وهكذا أوضحت مشكلة أفغانستان مرة أخرى أن الحلول في العلاقات بين الدول ذات السيادة لا يمكن فرضها عن طريق التدخل العسكري والارادة الأجنبية ، لأن ذلك لا يجلب سوى مزيد من التعقيد في تلك العلاقات ويحولها الى مصدر جديد خطير للتوتر الدولي . ولدينا انطباع بأن الاطراف المعنية مباشرة تزداد وعيا يوما بعد يوم بهذه الحقيقة .

وما برحت يوغوسلافيا ، جنبا الى جنب مع بلدان عدم الانحياز ، متسقة فسي معارضتها لاستخدام القوة والتدخل العسكري والمساس بسيادة واستقلال الشعوب والبلدان وانكار حقها في اختيار حلولها الاجتماعية الداخلية وتنميتها بحرية واستقلال بفض النظر عن يتبع هذه السياسة وأين يتبعها . وقد أوضحت التطورات السياسية في العالم بجلاء أن هذه السياسة لا يمكن أن تنجح .

وأیضا كانت هذه هي الاسباب الرئيسية التي حفزت بلدان عدم الانحياز الى البدء في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة الى اعتماد اعلان عدم جواز التدخل فسي الشؤون الداخلية للدول . وبهذه المناسبة أود أن اشير مرة أخرى الى حكم من احكام ذلك الاعلان ، ومؤداه أنه ليس لأي بلد أو مجموعة من البلدان الحق في التدخل بأي شكل من الاشكال في الشؤون الداخلية للدول الاخرى لأي سبب أو بآية ذريعة .

ومنذ نشوب الأزمة الأفغانية ، أكدت يوغوسلافيا دائما على الحاجة الى ايجاد حل سلمي لها على أساس احترام التطلعات الحقيقية لمصالح شعب أفغانستان وما زلنا نتبنى هذا الموقف .

وينبغي أن يشجع التقدم المحرز نحو ايجاد حل سياسي الذي أشار اليه تقرير الأمين العام ، المجتمع الدولي والمنظمة العالمية على التوجه على نحو أكثر فعالية لاجاد حل للأزمة في أفغانستان بانسحاب القوات الأجنبية وانهاء الحالة الناشئة عن التدخل الأجنبي ، حتى يتمكن شعب أفغانستان من أن يقرر مصيره بحرية واستقلال ودون أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي .

ويحدونا وطيد الأمل أن تؤتي جهود الأمين العام الرامية الى التغلب على العقبات والخلافات القائمة التي تعترض طريق التوصل الى حل سياسي ثمارها الملموسة . ومن شأن نجاح هذه الجهود ألا يمكن من القضاء على مصدر خطير للتوتر الدولي والريبة والمنافسة بين التكتلات في منطقة تزلزلها فعلا المنازعات الخطيرة وعدم الاستقرار فحسب ، بل أن يسهم اسهاما كبيرا ايضا في تعزيز وتأكيد دور وهيبة الأمم المتحدة في حل جميع المسائل الدولية المعلقة الأخرى التي تمس السلم والأمن في العالم . كما أنه يتيح لملايين اللاجئين الأفغان العودة الى ديارهم والمشاركة في العمليات السياسية وغيرها من عمليات إعادة بناء بلادهم . وهي ليست مشكلة انسانية فحسب ولكنها أيضا مشكلة سياسية تمثل عبئا ثقيلا على البلدان المجاورة .

ويتضمن مشروع القرار المطروح في رأينا أساسا مقبولا على نطاق واسع لاجساد الحل العادل والشامل لهذه المشكلة . وسمتوت يوغوسلافيا اتساقا مع سيادتها لصالح مشروع القرار هذا العام كما فعلت فيما يتعلق بمشروعات القرارات المماثلة من قبل .

السيد تركمين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يمكن أن

توصف وصفا سهلا محنة أمة بأسرها ظلت على مدى ثماني سنوات واقعة في براثن مجابهة دامية . والحق أن عنوان البند الهام المدرج على جدول أعمالنا اليوم وهو "الحالة



في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين" لا يزعم أنه يصف المأساة الهائلة التي حلت بذلك البلد . غير أنه أصبح يرمز طوال الأعوام الثمانية الماضية الى ما يقدمه المجتمع الدولي للشعب الأفغاني من دعم هائل في جهوده المشابرة والمتسمة بالعزم لاستعادة وممارسة حقوقه الشابتة ممارسة كاملة بمنأى عن أي تدخل خارجي غير مشروع . لقد حظى الكفاح المشروع الذي يخوضه شعب أفغانستان من أجل التحرر الوطني باعجاب العالم بأسره لجلده وروحه المعنوية العالية .

وما برحت المجابهة العسكرية في سنتها الثامنة مصدرا أساسيا للتوتر وتنطوي على آثار بعيدة المدى وخاصة في اطار العلاقات بين الشرق والغرب . ويشير الصراع الحاد الحالي في أفغانستان أكثر من ذي قبل الى تزايد الحاجة الملحة الى التوصل الى تسوية سياسية .

ويجب على الاطراف المعنية أن تتعاون بحسن نية مع الامين العام الذي يسعى بدأب ، عن طريق ممثله الشخصي ، ليشجع ويسهل التوصل الى حل سياسي مقبول من جميع الاطراف ، يتضمن إنسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان ، والعودة الطوعية للاجئين الافغان الى ديارهم في أمن وكرامة ، واستعادة المكانة الدولية لهذا البلد المسلم باعتباره عضوا كامل العضوية في حركة عدم الانحياز . ان الجهود المخلصة التي تبذلها باكستان سعيا للحل السلمي لم تقابل بالمثل على نحو كامل حتى الآن . ويجب أن تعطى الامة الافغانية الفرصة لتستعيد السلم في أرضها ، وأن تعيش في وئام مع جيرانها . وبناء على هذه الاعتبارات شاركت تركيا هذا العام ايضا في تقديم مشروع القرار المتعلق بالحالة في أفغانستان .

خلال العام السابق ، ظهرت مسألة الاطار الزمني على أنها النقطة الرئيسية المعلقة التي تعوق إتمام الصفقة التي تم التوصل اليها في المحادثات التقاربية . وعلى الرغم من التوقعات التي أوجدها تضييق شقة الخلاف بين الاطراف فيما يتصل بهذه المسألة ، نلاحظ ، مع الاسف ، أنه لم يتم إحراز تقدم محسوس ، وأنه لم يتسن التوصل بعد الى اتفاق حول هذه النقطة الهامة . ونحن نقدر أن الاطراف يواجهون الآن قرارات حاسمة . وفي الجولات المقبلة نأمل أن يكون في الامكان ، بفضل التبرص والشجاعة السياسية ، اتخاذ خطوة حاسمة نحو اطار زمني مقبول من الطرفين بحيث يكفل الانسحاب العاجل للقوات الاجنبية من افغانستان . وستتأثر آفاق التسوية السلمية تأثرا سلبيا اذا أُجِّل اتخاذ هذه الخطوة لفترة طويلة .

إن احداث الاعوام الثمانية الماضية تشكل قمة طويلة من المعاناة والاحزان في افغانستان وحولها ، وأدت الى انقسامات مريرة بين القطاعات المختلفة في المجتمع الافغاني . وان حاجة الشعب الافغاني ليضمد جراحاته في ظل تسوية شاملة أصبحت ملحمة وضرورية معا . ومن هنا كانت الحاجة الى المصالحة الحقيقية . إلا أنه ليس من الواقعي أن ننتظر أن تتم مثل هذه المصالحة في ظل الظروف السائدة في افغانستان في الوقت الحاضر . وقد اتضح فعلا أن هذا البرنامج غير مقبول من حركة المقاومة

الافغانية واللاجئين الافغان . وليس هناك من فائدة لاحد ان يستعمل مفهوم المصالحة الوطنية اداة للدعاية دون تهيئة الظروف اللازمة لهذه العملية . وبوجه خاص ، يستحيل انتهاج هذه السياسة في وقت يتواكب مع القيام بعمليات عسكرية ضد الشعب الافغاني . ويفسر هذا ، اساسا ، لمّ ظل إحراز تقدم نحو قيام توافق وطني حقيقي بشأن افغانستان بعيد المنال .

وفي خلال العام الماضي لاحظنا ، أيضا ، ومع القلق العميق تصاعدا حادا في الانتهاكات المستمرة للمجال الجوي الباكستاني وأراضيها ، والذي ترتبت عليه خسارة في الأرواح ، واضرار مادية . ومن الخطأ ان نقلل من المخاطر الكامنة في مثل هذه الأعمال . ومن الواضح أنه لا بد من وضع حد لهذه الانتهاكات . وليس لنا إلا ان نشفي على الموقف الناضج الذي اتخذته باكستان في وجه الاستفزازات ، ونود ان نوجه الانتباه الى الآثار الضارة والتعقيدات التي ألحقتها هذه الأعمال غير المقبولة بعملية استعادة السلام .

إن الملايين الخمسة من اللاجئين الافغان الذين يقيمون اساسا في باكستان وايران ، واستمرار تدفق المزيد منهم ، لا يذكرنا بجسامة البعد الانساني لهذه المشكلة فقط ، ولكنه يبرز الحاجة الملحة للتوصل الى تسوية سلمية وشاملة لهذه المجابهة الخطرة أيضا . وقد وفرت باكستان لاعوام عديدة الملاذ لأكبر تركيز من اللاجئين في أي مكان في العالم . ويرتبط حل هذه المشكلة بتسوية سلمية ارتباطا مباشرا . إن مشكلة أفغانستان التي ارتبطت بأشد الفترات توترا على الصعيدين الاقليمي والعالمي على حد سواء ، يجب معالجتها باصطناع نهج يتطلع الى المستقبل طال انتظار الرأي العام الافغاني والرأي العام الدولي له .

وقد ذكر وزير الدولة الباكستاني للشؤون الخارجية اليوم ان افغانستان تعدد حالة اختبار لتمييز الثقة العالمية . ونحن نتفق معه ، ونشعر بالارتياح إزاء تقييمه بأن هناك بصيما من الأمل في الحالة المحيطة بافغانستان . ويهدف مشروع القرار المطروح أمامنا الى ترجمة هذه التوقعات الى توصيات

تقدم الى الاطراف المعنية ، وهي لا تتضارب مع عملية المفاوضات ، ولا تتعارض مع الاطار الخاص بتسوية شاملة الذي تم التوصل اليه عن طريق الجهود الدبلوماسية ، ولكنها على النقيض ، تعبر عن الدعم لكلا الطرفين . وهي تعد مناقشة معتدلة ومنتزعة لوضع نهاية سلمية لهذه الحالة الخطيرة . وأقل ما يمكن عمله لتشجيع تسوية مشرفة تمكن الشعب الافغاني من أن يعيش كبلد اسلامي غير منحاز في ظل سلام مع نفسه ومع البلدان المجاورة ، هو أن نؤيد مشروع القرار هذا .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : تلاحظ الجمهورية الديمقراطية الالمانية بارتياح التطورات المشجعة التي حدثت مؤخرا فيما يتصل بالحالة في افغانستان وما حولها . ولقد بدأت بالفعل الجهود الرامية للتوصل الى تسوية سلمية وشاملة للمشكلة . وفي سياق مواجهة هذا النزاع أيضا نشأ وعي متزايد بأن الحل المعقول لا يمكن التوصل اليه إلا على مائدة المفاوضات ، ومن خلال الحوار وعلى أساس المساواة والالتزام الدقيق بميثاق الأمم المتحدة ، وليس شمة بديل عن ذلك .

ووجهة النظر هذه التي أكد عليها وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية أمام هذا المحفل قبل عدة اسابيع هي ما يسترشد بها وفدي خلال هذه المناقشة أيضا . وقال السيد اومكار فيشر وزير الخارجية :

"ترحب الجمهورية الديمقراطية الالمانية بمبادرة جمهورية أفغانستان الديمقراطية والاتحاد السوفياتي بشأن التسوية السياسية للحالة التي لا تزال تتطور في المنطقة . وينبغي ألا تتأثر عملية التصالح الوطني التي بدأتها الحكومة الافغانية بأية تدخلات اجنبية بعد الان" . (A/42/PV.10 ، ص ٧٦)

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ترى أن موقفها أكدته خبرة السنوات الماضية بأن مناقشات اولئك الذين يتدخلون في شؤون افغانستان وتصرفاتهم ، التي تتعارض مع المصالح المشروعة للشعب الافغاني لا يساعدون على التوصل الى حل سياسي للحالة التي نشأت حول افغانستان ، بقدر ما يعتقدون الحل . وينبغي توجيه اهتمام خاص الى ما ذكره الامين العام في تقريره المرفوع الى الجمعية العامة وقال فيه :

"لقد أكدت في الماضي أن التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات هو  
السبيل الوحيد الذي يمكن به إحلال السلم في أفغانستان  
[و] أنه سيلزم اتخاذ خطوات جريئة وحاسمة نحو المصالحة الوطنية لضمان  
أن تحوز التسوية تأييد جميع قطاعات الشعب الأفغاني" . (A/42/600 ،  
الفقرة ١٠)

ويوافق وفدي تمام الموافقة على هذا التقييم ، وتلاحظ الجمهورية الديمقراطية  
الالمانية أن مبادرات حزب الشعب الديمقراطي ، والحكومة الأفغانستانية قد بدأت عملية  
تستحق أن تحظى بالمساعدة البناءة من جانب كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، إن  
هذه العملية تخدم القضية العادلة للشعب الأفغاني الذي اختار مسار تحول ديمقراطي  
وطني ، والذي يسعى إلى إقامة مجتمع يخلو من الاستغلال والقمع ، ويمكن لكل أفغاني أن  
يجد لنفسه مكانا فيه .

وهذا هو الهدف من الجهود المكثفة ، التي يبذلها حزب الشعب الديمقراطي وحكومة أفغانستان من أجل تنفيذ سياستها الرامية الى تحقيق المصالحة الوطنية على الصعيد الوطني ، ولبلوغ هذه الغاية ، أنشئ ما يزيد على ٢٠٠ لجنة في جميع أنحاء البلاد . واتخذت القيادة الأفغانية سلسلة من تدابير بناء الثقة الرامية الى بدء الحوار الوطني بغية إنهاء اراقة الدماء وإعطاء زخم لتبادل الآراء فيما يتعلق بتطور البلد في المستقبل .

ومن بين هذه التدابير وقف اطلاق النار من جانب القوات المسلحة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية الذي أعلن يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ لفترة ستة أشهر ، تم مدها من جانب واحد حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . وتمثل إحدى النتائج الأولية لتوطيد عملية المصالحة وتعميقها في عودة أكثر من ٩٠٠٠٠ لاجئ الى وطنهم أفغانستان وقيام أكثر من ٢٠٠٠٠ عضو من جماعات المعارضة المسلحة في داخل البلد بإلقاء سلاحهم . وساعد العفو عن ٦٠٠٠ محتجز والاحكام القانونية للمساعدة الحكومية في إعادة الممتلكات السابقة للاجئين العائدين في تهيئة الجو للمصالحة . وهناك تحول آخر يتمثل في دعوة كل جهات المعارضة في الداخل والخارج التي تبدي استعدادا مخلصا للدخول في محادثات والاشترك في عملية إعادة البناء في كل أنحاء الوطن للانضمام الى حكومة ائتلافية للوحدة الوطنية .

ان قبول أحزاب سياسية اضافية ومشروع الدستور الوطني الذي تجرى مناقشته الآن بين جميع قطاعات الشعب الأفغاني هو تدابير تستهدف افضاء المزيد من الديمقراطية على ذلك البلد .

ومن الواضح ان أسلوب المصالحة الوطنية يتلاءم مع ضمان استقلال أفغانستان وسيادتها ووضعها الحيادي وغير المنحاز ومع المضي قدما في عملية التحول الاجتماعي على أسس من الديمقراطية الوطنية عندما تنتهي الاعمال المسلحة . ومما لا يمكن انكاره ان قطاعات متزايدة من الشعب الأفغاني أخذة في الانضمام الى الجهود الرامية الى تعزيز هذه العملية . ومن الأدلة التي تثبت هذه الحقيقة المؤتمرات الوطنية التي

عقدت مؤخرا لرجال الأعمال ورجال الدين وعلماء المسلمين والفنانين ، والتي أعربت عن تأييدها القاطع لهذه العملية .

ونعتقد أن هناك دليلا واضحا على تصميم حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية الراسخ على إشاعة الاستقرار في ذلك البلد . بيد أنه من الضروري بالمثل تهيئة الظروف الخارجية المؤاتية لاجلال السلم في أفغانستان وفيما حولها . وهذا يتطلب قبل كل شيء وقف جميع المخططات الرامية الى تحريض عناصر المعارضة على القيام بأعمال العنف والامتناع عن تمويل هذه العناصر وتجهيزها بأحدث الأسلحة .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد بكل اخلاص المبادرات التي قدمتها حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية والتي تدل على اهتمامها المخلص بتطوير علاقات حسن الجوار مع دول المنطقة والمساعدة النشطة في إعادة الحالة على الصعيد الاقليمي الى وضعها الطبيعي .

وقد اتفح ذلك أيضا في المحادثات غير المباشرة بين جمهورية أفغانستان الديمقراطية وباكستان ، التي عقدت في جنيف تحت رعاية السيد ديبغو غوردوفين ممثل الأمين العام .

ويشير الأمين العام في تقريره (A/42/600) المقدم الى الجمعية العامة أن هذه المحادثات قد وصلت الى مرحلة متقدمة . ومن الانصاف القول ان الاستعداد الذي أبداه الجانب الافغاني لاعطاء اطار زمني اقصر لعودة القوات السوفياتية المحدودة الموجودة في أفغانستان بناء على طلب الحكومة الافغانية يعد من العناصر الهامة في هذا الصدد . ونحن نشاطر الرأي المبين في تقرير الأمين العام الذي مؤداه ان احراز المزيد من التقدم لا يعتمد على جانب واحد فقط .

وقد أسهم الاتحاد السوفياتي أيضا بشكل بناء في الحل المنشود بإعادته مت وحدات من قواته من أفغانستان في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ . ولعلنا نذكر أنه أعلن عن استعداده لإعادة كل قواته الاخرى على أساس ضمانات دولية لحرمة حدود أفغانستان .

ان الموقف الاساسي الذي ما فتئت الجمهورية الديمقراطية الالمانية تقفه هو ان افغانستان ليس بينها وبين جيرانها أي مشاكل لا يمكن حلها سلميا من خلال المفاوضات وسيكون التوصل الى تسوية سياسية للحالة حول افغانستان بالتاكيد لمصلحة كل الاطراف المعنية ، وسيمثل خطوة هامة صوب استعادة السلم والامن في المنطقة وفيما يتجاوزها .

وبروح التضامن الفعال ، ستواصل الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، حكومة وشعبا ، تأييد تطلعات الشعب الافغاني وحكومته لتحقيق المصالحة الوطنية والاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الشعب الافغاني لن يسمح بحرمانه من مكاسبه في مجالات الحياة الاجتماعية الكثيرة ، وأنه سيحافظ على وضع بلده غير المنحاز ، الذي يريد أن تكون علاقاته طيبة مع كل الدول . وبوسع كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، باتباع نهج يقوم على التعقل والواقعية ، أن تسهم اسهاما كبيرا في بلوغ هذه الغاية . واتخاذ قرار متوازن يأخذ في الاعتبار مصالح كل أطراف النزاع سيكون اجراء عمليا .

وبناء على ذلك ، فإن وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية سيرحب بأي قرار يحظى بقبول جميع الاطراف ويبيد الاحترام للمصالح المشروعة لجمهورية افغانستان الديمقراطية ، وسيسعد أن يؤيد أي قرار من هذا النوع يمكن اعتماده بتوافق الآراء .

السيد فونفساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : للسنة التاسعة على التوالي ، تتناول الجمعية العامة ما يسمى بالمشكلة الافغانية . وطوال المناقشات السابقة لم تظهر أية بارقة أمل تبشر باحتمال التوصل الى حل لها . والسبب في ذلك هو عدم توافر الارادة السياسية لدى الذين تدخلوا وما زالوا يتدخلون في الشؤون الداخلية لجمهورية افغانستان الديمقراطية .

لقد رفض البعض أن يأخذ في الاعتبار كل عناصر هذه المسألة . وسعى آخرون الى فرض وجهات نظرهم على هذا البلد المستقل ذي السيادة ، كما يتضح في بعض الاحكام السياسية الواردة في القرارات التي اتخذتها هذه الجمعية العامة حتى الان .



ويود الشعب الافغاني ، شأنه شأن كل شعوب العالم ، أن يمارس حقه غير القابل  
للتصرف في تحديد شكل حكومته واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بمنأى عن  
اية تدخلات أو تخريب أو قيود خارجية من أي نوع . وقد مارس الشعب الافغاني بالفعل  
هذا الحق المقدس وغير القابل للتصرف في شهر نيسان/ابريل ١٩٧٨ عندما أقام النظام  
الديمقراطية الشعبي .

وهذه مسألة داخلية لا تخص إلا هذا البلد المستقل ذا السيادة وشعبه الذي حرر نفسه من قمع النظام القديم . ومن الطبيعي تماما أن تؤدي التغييرات الجذرية التي حدثت في أعقاب ثورة نيسان/ابريل الى الاستياء والاحباط لدى أقلية من الناس الذين تنصب سياستهم على تصعيد حالة الفقر المدقع بين جماهير الشعب الكادحة . إن هذه الثورة لا يمكن أن تضر بسيادة أي بلد كان أو استقلاله . وللاقتناع بذلك ، يكفي أن أشير الى تعقيبات السيد عبد الوكيل ، وزير خارجية جمهورية افغانستان الديمقراطية ، أمام هذه الجمعية في ٢٨ ايلول/سبتمبر الماضي حيث قال :

"وفيما يتعلق بالحقائق في بلدي ، فانني أود القول انه بانتصار ثورة نيسان/ابريل ، فإن شعب بلدي لم يهبّ إلا لمحاربة التخلف والامية والجهل والمرض والفقر والبطالة في مجتمعنا" . (A/42/PV.14 ، ص ٧)

ومن المؤسف حقا ان يختار أبطال حقوق الانسان والحريات الأساسية للشعوب معاداة الشعب الافغاني الذي استخدم بصورة مشروعة حقوقه الأساسية وفقا لروح ونص ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي المقبولة عالميا .

ولا يخفى على أحد أن الحرب غير المعلنة قد بدأها أعداء النظام الجديد قبل ٩ سنوات . وهم لا يواصلون هذه الحرب فحسب ، بل ويمعدونها عاما بعد عام ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية وشعبها الذي عانى طويلا . إن هذه الحرب غير المعلنة ، مثل جميع النزاعات المسلحة ، لم تخرب اقتصاد البلد فحسب ، وانما جعلت سكانها يعيشون في حالة حداد ، إذ أنها شوهدت الآلاف من الاطفال والنساء والشيوخ ، ليس ذلك فحسب ولكنها أدت أيضا الى هجرة أعداد ضخمة من السكان عبر الحدود الوطنية ، حيث يعيشون الآن في محنة المنفى .

وربما تشعر الدوائر الامبريالية الدولية والمحلية والأوساط الرجعية ، التي تمول هذه الحرب غير المعلنة وتدعمها بنشاط ، بالارتياح والسعادة لهذه الأثار المؤلمة للسياسة اللاأخلاقية المقبولة التي تنتهجها ضد الشعب الافغاني الباسل . ونحن

لا نعتقد ذلك لأن جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، البعيدة كل البعد عن الهزيمة ، ما زالت تدافع ببسالة وظفر عن مكاسب ثورة نيسان/ابريل .  
ويجب أن تدرك دوائر الرجعية والامبريالية أنه كلما واصلت سياسة ارهاب الدولة التي تنتهجها ، كلما ازداد تورطها في موقف لا مخرج منه ، وازدادت مشاعر الاستياء بين أفراد شعوبها ذاتها ، الذين يستطيعون التمييز بين القضية العادلة والقضية اللاأخلاقية المجحفة ، ازدادت نتائج هذه الحرب غير المعلننة خطورة على السلم والأمن على الصعيدين الاقليمي والدولي .

ومن ثم ، فمن الأفضل لجميع الاطراف المعنية أن تعيد النظر في هذه المشكلة ، على أن تأخذ في حسابها في الوقت ذاته كل جوانب المشكلة وحقائقها . وباتباع هذا الاسلوب فحسب ، سوف ننجح في نهاية المطاف في ايجاد حل سياسي عادل ودائم للمسائل التي تمس السلم والهدوء داخل أفغانستان ، وكذلك للحالة الخطرة والمزعزعة السائدة حول هذا البلد المستقل ذي السيادة .

وانطلاقاً من هذه الروح ، لا يسع حكومة بلادي إلا أن تشيد بحسن نوايا حكومة أفغانستان وبالصدق الذي توخته في عدد من المقترحات البناءة والواقعية حقا . وأشير بمغفة خاصة الى سياسة المصالحة الوطنية التي دخلت حيز التنفيذ في ٢٥ كانون الثاني/يناير من هذا العام .

لقد تأثر كل ذوي النوايا الحسنة تأثراً بالغاً بنطاق ومدلول تلك التدابير التي اتخذتها حكومة بلادي في اطار سياستها الانسانية للمصالحة الوطنية إزاء كل المواطنين الأفغان الذين يودون الانضمام الى هذه العملية . وتجدر الاشارة هنا الى بعض هذه التدابير التاريخية ، وهي : إعلان العفو العام ، بما في ذلك الافراج عن السجناء ؛ ومن التشريعات الزراعية الجديدة ، وإعادة الممتلكات الى كل العائدين الى البلد ؛ وتشجيع الاستثمارات الخاصة وتطويرها ؛ وإعلان وقف اطلاق النار من جانب واحد وتوسيع نطاقه ؛ واعتماد قانون جديد يكفل ممارسة سياسة تعدد الاحزاب . وعلاوة على ذلك ، فإن مشروع الدستور الجديد الذي يعتبره زعماء الحزب الديمقراطية الشعبي

الافغاني دستور الممالحة - سوف يكفل تماما بمجرد دخوله حيز التنفيذ استقلال هذا البلد وسيادته وطابعه غير المنحاز .

ويسعدنا أن نعلم ان أكثر من ٨٠ ٠٠٠ من المواطنين الافغان ، الذين عاشوا مشنتين في مخيمات اللاجئين التي أقيمت لهم في بعض البلدان المجاورة ، قد عادوا الى بلدهم ، وان آفا عديدة من أعضاء جماعات المعارضة المسلحة قد أقت بأصلحتها ، وتتعاون الآن بنشاط مع الحكومة من أجل المحافظة على السلم والامن في مجتمعاتهم المحلية .

ومما يلفت النظر أكثر من ذلك أن الحكومة الافغانية اقترحت أن تتقاسم السلطة مع أحزاب المعارضة ، بروح من الانصاف ، الامر الذي نرحب به بحرارة . وهذا التطور الايجابي الذي طرأ على الحالة هناك ينبغي أن يشجع المجتمع الدولي ويدعمه بفعالية .

وثمة تطور ايجابي آخر نرحب به ، هو أن المفاوضات غير المباشرة التي أجريت أخيرا في جنيف بين افغانستان وباكستان قد أحرزت تقدما كبيرا ، كما يتضح من تقرير الامين العام ورسالة وزير خارجية افغانستان الى الامين العام في اول تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام . إننا نعلم انه بفضل الروح التوفيقية التي أبداه الجانب الافغاني في جنيف ، أمكن احراز تقدم كبير في دراسة المشكلة المتصلة بالجدول الزمني لانسحاب القوات العسكرية السوفياتية المحدودة . ومن الجلي انه من أجل التوصل الى حل سياسي عادل ودائم للمشكلة الافغانية ، يتعين علينا أيضا أن نكفل عدم التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية لهذا البلد . وهذا يعني انه ينبغي على كل جيران افغانستان وكل الدول التي دعمت حتى الآن وما زالت تدعم الحرب غيرالمعلنة ضد هذا البلد ، أن توقف هذا الدعم وتكف عن هذا الاسلوب . وليس بوسعنا أن نتجاهل ان هذه هي القضية الاساسية .

ومن ثم فإن حكومة افغانستان ، من منطلق رغبتها الصادقة في التعاون بنشاط مع المجتمع الدولي بغية التوصل الى حل سياسي عادل ومنصف دون إبطاء ، سوف تقدم

اسهامها هذا العام من أجل ضمان اعتماد قرار متوازن حقا وقابل للتطبيق . إن التعديلات التي ادخلها وفد الجمهورية العربية السورية وجمهورية اليمن الديمقراطية على مشروع القرار A/42/L.16 المطروح الآن على الجمعية تتضمن ، في رأينا ، عناصر ايجابية تعكس التطورات السارة التي حدثت في افغانستان وفي أماكن أخرى ، والتي تؤدي ادراجها في نص مشروع القرار الى زيادة توازنه وقابليته للتطبيق ، لأنها تأخذ في الاعتبار الواجب التطلعات المشروعة لجميع الاطراف المعنية .

ولذلك يناشد وفد بلادي المجتمع الدولي ، ولا سيما الجمعية العامة ، اعتماد هذه التعديلات بأغلبية ساحقة . إلا أننا لأسباب معروفة لنا جميعا ، سوف نصوت ضد مشروع القرار A/42/L.16 بحالته الراهنة .

وختاما ، أود أن أؤكد من جديد تأييد وتضامن حكومة جمهورية لاو وشعبها لافغانستان ، حكومة وشعبا ، في كفاحها البطولي لحماية استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية .

السيد ستورهوغ (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يقترب  
التدخل السوفياتي المسلح في أفغانستان من عامه الثامن ، وما زال الاتحاد السوفياتي يحتفظ بعدد ضخم من القوات هناك . وتدعو الجمعية العامة على نحو لا لبس فيه ، كل سنة ، منذ وقوع الغزو في عام ١٩٧٩ ، الى انهاء الاحتلال الاجنبي . وهكذا ، فإن الغالبية الساحقة من اعضاء الجمعية العامة ترفض ، على حق ، أن يفرض على الشعب الافغاني نظام اقيم بالقوة . إن التدخل العسكري يشكل انتهاكا خطيرا للقواعد والمبادئ الاساسية التي تنظم العلاقات الدولية . ومن الضروري الدفاع بشكل صارم عن المبادئ المنصوص عليها في الميثاق .

ومن الواضح أن الغزو السوفياتي اثر على نحو ضار في المناخ الدولي وأثر بشكل سلبي في المساعي المستمرة المبذولة لتسوية مسائل دولية هامة . واليوم ، تتاح للاتحاد السوفياتي فرصة للاسهام بشكل ملحوظ في ايجاد الجو الذي يساعد على تخفيض حدة التوترات في العالم . والنرويج على اقتناع بأنه لو استجاب الاتحاد السوفياتي لنداءات المجتمع الدولي بالتسوية السلمية فسيؤثر ذلك على نحو ايجابي ، في المسائل الأخرى التي لم تتم تسويتها بعد . وعلاوة على ذلك ، فبعد مرور ما يقرب من ثمانين سنوات من المقاومة الضارية ، ينبغي أن يكون قد اتضح للاتحاد السوفياتي وللنظام في كابول ، أن الجهود المبذولة ، لاختضاع الشعب الافغاني ، لن تغلج في تحقيق ذلك . والنرويج يساورها القلق بشأن ما للغزو العسكري السوفياتي من أثر ضار بالحالة في المنطقة . وقد أدت المصادمات المسلحة على طول الحدود المشتركة بين باكستان وأفغانستان الى زيادة التوترات في المنطقة . ونحن نحس بشدة على ضبط النفس لتجنب تصاعد النزاع واتساعه .

وفي رأي حكومتي ، أن أسوأ سمات النزاع هي المعاناة التي يواجهها الشعب الافغاني . وقد أسفر الاحتلال السوفياتي عن أكبر مشكلة لاجئين في العالم . فقد هرب حوالي ٥,٥ من ملايين الأشخاص من وطنهم ، وتشرد ما يقرب من مليوني شخص آخر داخل أفغانستان ، مما أدى الى زيادة تفكك المجتمع الافغاني ، فلم تحدث أية تغييرات

أساسية في العام الماضي ، فيما يتعلق بحالة حقوق الانسان في البلد . وهذا الامر ليس بالفريب بسبب إستمرار النزاع المسلح بل تفاقمه في الشهور الاخيرة . وكما ذكر في التقرير الأخير الذي أعده المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ، فإن حقيقة الامر هي أن الوجود السوفياتي :

"هو السبب الرئيسي لتزايد النزاع المسلح ووجود ٥,٥ من ملايين اللاجئين وهو العقبة التي تحول دون الممارسة الحرة لحق تقرير المصير" .

وتعتقد النرويج ان الانسحاب الفوري والكامل للقوات السوفياتية في أفغانستان هو الخطوة الضرورية الاولى التي يجب أن تتخذ في عملية استعادة البلد لاستقلاله وتمكين اللاجئين من العودة الى وطنهم . ومن ثم فإننا نناشد بقوة ، من جديد ، الاتحاد السوفياتي أن يبذل جهدا حاسما في السعي الى ايجاد تسوية سلمية بسحب جميع قواته دون إبطاء . وسوف يؤدي الانسحاب السوفياتي الكامل ، أيضا ، الى إضفاء مصداقية على عملية المصالحة الوطنية ، وترى الحكومة النرويجية ان ذلك الانسحاب شرط أساسي مسبق للتوصل الى تسوية شاملة ودائمة للنزاع الافغاني .

ونحن نؤيد بشدة الجهود المتواصلة والبناءة التي يبذلها الامين العام للتوصل الى تسوية سياسية على الصعيد الدبلوماسي . وعلى الرغم من أن الجولة الاخيرة لما يطلق عليه محادثات الجوار الجارية في جنيف في ايلول/سبتمبر من هذا العام انتهت دون التوصل الى اتفاق نهائي ، فإن عملية التفاوض أحرزت تقدما كبيرا تجاه إبرام مكوك دولية تشكل عناصر للتسوية في المستقبل . وصرح الامين العام ، في تقريره الأخير ، بأن المفاوضات ركزت خلال الجولات الاخيرة على مسألة تحديد جدول زمني لانسحاب القوات ، وهي مسألة يتعين تسويتها . وقال الامين العام :

"لابد أن يكون واضحا تماما لدى الحكومتين الآن أن من شأن التوصل في وقت مبكر الى اتفاق يحدد وضع اطار زمني قصير لانسحاب القوات أن يعطي قوة دافعة حاسمة للجهود الخاصة التي يبذلها الافغانيون في سبيل المصالحة" . (A/42/600 ،

(الفقرة ٨)

وفي رأينا ، أن مشروع القرار يتضمن جميع العناصر اللازمة للتسوية العادلة والدائمة وهي الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من أفغانستان ، وحق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره ، وحق اللاجئين الأفغان في العودة الى وطنهم بسلامة وكرامة ؛ واستعادة استقلال أفغانستان ومركزها في كتلة عدم الانحياز .

ان مشروع القرار وجهود الامين العام تستحق التأييد التام من قبل المجتمع الدولي .

وختاما ، نود أن نشيد بالطريقة التي تستند اليها باكستان في الاضطلاع بمسؤوليتها بوصفها بلدا يستضيف أكبر عدد من اللاجئين في التاريخ . إن تدفق اللاجئين يشكل عبئا ضخما على موارد بلد نام . إن باكستان تستحق احترامنا وتأييدنا . ونسود أيضا أن نعرب عن إمتناننا لمنظمات الاغاثة الانسانية التي تعمل في المنطقسة ، وبالتحديد ، مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الاحمر ، والتي ساهمت بالكثير لتخفيف معاناة الشعب الأفغاني .



السيد اولزفوي (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن عالمنا  
 المتكافل يشهد الآن أحداثا واتجاهات مشجعة في عملية تهدئة بؤر التوتر في شتى أنحاء  
 العالم تهدئة سلمية ، وتفهما متعاطفا للحاجة الى نظام شامل للسلام والامن الدوليين  
 يراعي مصالح الاطراف المعنية جميعا . فعلى سبيل المثال ، تأتي المناقشة الجارية  
 حاليا في الجمعية العامة ، كما أشار الامين العام في تقريره عن عمل المنظمة في وقت  
 نجد فيه أن "الجهود المبذولة لحل المشكلة المتمثلة بأفغانستان وصلت الى مرحلة  
 متقدمة" (A/42/1 ، ص ٣) .

ففي ١٥ كانون الثاني/يناير من العام الحالي أعلنت أفغانستان سياسة  
 للمصالحة الوطنية ، تنص ، بوجه خاص ، على اتخاذ تدابير هامة مثل وقف اطلاق النار  
 من جانب واحد ، واطلاق سراح السجناء السياسيين ، واصدار قانون بشأن الاحزاب  
 السياسية ، ووضع دستور جديد ، وإقامة حكومة ائتلافية للوحدة الوطنية ، واعتماد  
 تدابير شاملة تكفل الشروط اللازمة لعودة اللاجئين الافغان وغير ذلك من التدابير  
 الاساسية .

وهذه السياسة الإنسانية الجريئة التي تحظى بتأييد واسع النطاق من شتى  
 قطاعات الشعب الافغاني والقوى المحبة للسلام في جميع أنحاء العالم ، تؤكد الرغبة  
 الصادقة لدى قيادة جمهورية أفغانستان الديمقراطية في مواصلة الحوار الوطني السني  
 بدأ في البلاد .

وترى جمهورية منغوليا الشعبية أن سياسة أفغانستان فيما يتعلق بالمصالحة  
 الوطنية تعد أساسا بناء لتحقيق استقرار الحالة داخل أفغانستان ولبلوغ تسوية  
 سياسية للحالة ، فيما حولها ، فسياسة المصالحة الوطنية في أفغانستان تتيح  
 إمكانيات حقيقية لوقف إراقة الدماء على الأراضي الافغانية ولتوحيد جهود كل الافغان  
 الذين يبذلون اهتماما صادقا بتميز أفغانستان المستقلة وذات السيادة وغير  
 المنحازة .

ووفقا للمعلومات الواردة من أفغانستان ، أخذ جانب الحكومة ما يربو على ٣٠ ٠٠٠ من المعارضين الذين كانوا حتى عهد قريب للغاية في صفوف المقاومة المسلحة ، وعاد ما يزيد على ٩٠ ٠٠٠ لاجئ الى ديارهم . وتم تمديد فترة وقف اطلاق النار الذي أعلنته الحكومة من جانب واحد ستة أشهر . وتجري مناقشة بشأن صوغ الدستور الجديد تشترك فيها كل فئات الشعب . وبعبارة أخرى ، فإن سياسة أفغانستان الرامية الى تحقيق المصالحة الوطنية تترجم الى الواقع العملي يوما بعد يوم . والشعب المنغولي تربطه بالشعب الافغاني علاقات تقليدية وثيقة تسودها الصداقة والاخوة وهو يرحب بأول نجاح ملموس تحرزته سياسة أفغانستان على طريق المصالحة الوطنية .

ومن رأي جمهورية منغوليا الشعبية ان التسوية السياسية للحالة حول أفغانستان ترتبها ، في المقام الاول ، بوقف التدخل الخارجي فوراً وكفالة عدم استئنافه . ولكن من المؤسف ان هذا التدخل لا يخف سواء من حيث حجمه أو طبيعته ، إذ تتزايد الإمدادات من أحدث أنواع التكنولوجيا العسكرية التي يزود بها .

وما زالت جمهورية منغوليا الشعبية تحبذ التسوية السلمية للمسألة الافغانية . ولذا رحبنا بنتائج آخر جولة من المحادثات غير المباشرة ، جرت في جنيف ، بين أفغانستان وباكستان اتفق فيها على معظم العناصر الهامة في التسوية الشاملة للحالة في أفغانستان . وإنما نشني على ما يبذله الأمين العام وممثله الشخصي من جهود لكفالة إحراز مزيد من التقدم في عملية التفاوض بجنيف على التسوية السياسية للمسألة الافغانية .

وقد أبدت حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية مرارا استعدادها للتراضية وأعلنت انه بموجب الاتفاق ستعود القوات الأجنبية الموجودة في أفغانستان بناء على طلب حكومتها ، الى وطنها في الإطار الزمني المحدد وستخفض أعدادها الى أدنى حد بمجرد الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدولة ذات السيادة . ويشارك وفد بلدي في الرأي القائل بأنه متى توافرت النوايا الحسنة اللازمة يمكن الاتفاق على إطار زمني لعودة القوات السوفياتية الى بلادها .

وفي هذه الظروف يجب على منظمنا أن تراعي هذا الوضع الجديد وأن تتبع نهجا واقعيا لمعالجة المسألة . وهي وإن فعلت ذلك ستسهم في التوصل الى التسوية السلمية لمسألة أفغانستان .

وعلى امتداد ثمانية أعوام ، أي منذ بدء مناقشة الحالة في أفغانستان تعتمد الجمعية العامة كل سنة مشروع قرار يراعي في الواقع موقف جانب واحد . ومن رأي الوفد المنغولي أن الوقت قد حان أن تنبذ الجمعية العامة هذا الموقف المنحاز وتنتهج موقفا يتماشى مع المصالح الأساسية لكل الاطراف المعنية بالصراع . ولذا نؤيد تأييدا كاملا اقتراح وزير خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية القائل بأن مشروع القرار لا ينبغي أن يدعو الى انسحاب القوات الأجنبية فحسب بل وأيضا الى وقف التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان . كما يجب وفد بلدي أن ترحب الجمعية العامة بالتقدم المحرز في محادثات جنيف بين جمهورية أفغانستان الديمقراطية وباكستان بمساعدة الممثل الشخصي للأمين العام . إذ أن إدراج مثل هذه الأحكام في قرار للجمعية العامة من شأنه أن يعكس روح وواقع الحقبة الراهنة ويوفر أساسا للتنفيذ العملي لقرارات الجمعية العامة .

ولذا يرحب الوفد المنغولي بالمبادرة البناءة من جانب اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية السورية ويؤيد التعديلات المقدمة من هذين الوفدين على الوثيقة A/42/L.19 ، وفي الوقت نفسه ، فإننا نفهم أن مصير الحل التوفيقى ومن ثم نجاح الجهود الرامية الى ايجاد تسوية مبكرة للحالة في أفغانستان أمر لا يرتهن بحسن نوايا الجانب الأفغانى وحده . وإذ يأخذ وفد بلدي الوضع الجديد في الحسبان فهو يأمل أن يبدي الجانب الآخر مرونة ويتخذ خطوات الى الامام تحقيقا للسلم على تراب أفغانستان والامن في آسيا بأسرها . وهذا على وجه التحديد ما يلزم في الظروف الحالية .

السيد ليوي لي (المين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : لقد انقضت

ثمانى سنوات منذ أن غزت القوات المسلحة السوفياتية أفغانستان واحتلتها ، وتمرّض الشعب الأفغانى على مدى ثمانى سنوات لمعاناة تجل عن الوصف . وقد ذبح بشكل وحشى أكثر من مليون من الأفغان ، بما فيهم الشيوخ والنساء والأطفال . وفي نفس الوقت ، إن بضعة ملايين من الشعب الأفغانى ، إذ وجدوا الحياة فى ظل الاحتلال العسكرى الأجنبى لا تطاق ، هربوا الى أراض أجنبية ولادوا بها . وقد دمر عدد لا يحصى من المنازل والمدارس والمساجد . وقد مزقت سنوات من الحرب المستمرة اقتصاد أفغانستان وجعلت أراضيها الزراعية قفرا وقطعت أوصال الأقليم .

ورغم ذلك لم تتمكن القوات الأجنبىة من هزيمة الشعب الأفغانى الباسل من خلال احتلالها المستمر للبلد . فإن الأمة الأفغانىة لديها تقليد أصيل ، وهو المقاومة المصممة للعدوان الأجنبى وتحدى القوة الفاشية دفاعا عن بقائها واستقلالها الوطنيين . وقد برهنت حقائق السنوات الثمانىة الأخيرة على أن سياسة الغزو العسكرى القائمة على أساس استخدام القومة مآلها الفشل .

خلال السنوات الثمانىة الماضىة ، أنفقت دولة عظمى قدرا هائلا من الموارد البشرية والطبيعية على هذه الحرب المجحفة . وأرسل الكثيرون من الشباب الأقوياء الى ميدان القتال فى أفغانستان ، وكان من المفروض أن يعملوا من أجل البناء السلمى لبلدهم وأنفقت عشرات البلايين من الدولارات على مواصلة هذه الحرب التى لا يمكن كسبها . وقد أدانت تلك الدولة العظمى سنة بعد أخرى كل البلدان المحبة للعدالة فى هذه القاعة وفى محافل أخرى أيضا . ومما لا يبعث على الدهشة أن السلطات المحتلة العسكرىة الأجنبىة اعترفت ، وهى متورطة فى هذه المعضلة ، بأن أفغانستان أصبحت الجرح الدامى بالنسبة لها .

وما الذى تسبب فى هذا الجرح الدامى ؟ وكيف يمكن علاجه ؟ لاتزال السلطات المعنية تراوغ بشأن هذين السؤالين . وقد أصدرت بيانات كثيرة ولكنها لم تتخذ أى إجراء .

كما هو معروف للجميع ، أن أفغانستان كانت بلدا مستقلا ومسالما ومحايدا وغير منحاز . ونتيجة للغزو العسكري الاجنبي ، تبدد سلمها وانتهكت سيادتها وضاع استقلالها وحيادها وعدم انحيازها . ولهذا ، فإن لب المسألة الافغانية هو الغزو والاحتلال الاجنبيان لدولة ذات سيادة . ويمكن مفتاح التسوية فيما إذا كانت السلطات المحتلة الاجنبية على استعداد لأن توقف عدوانها على أفغانستان ، ولأن تسحب فوراً كل قواتها من ذلك البلد ولأن توقف تدخلها السافر في شؤونه الداخلية . بيد أنه من المؤسف أن السلطات العسكرية الاجنبية المحتلة لاتزال تصر على سحب قواتها فقط بعد انتهاء التدخل الخارجي . وبالنسبة اليها ، إن وجود ما يربو على ١٠٠ ٠٠٠ من القوات في أفغانستان لا يعتبر تدخلا خارجيا ولكنه كما تسميه اطلاقاً بالتزام أممي . وبينما تزين تدخلها العسكري السافر باعتباره التزاما ، فإنها تصف نضال الشعب الافغاني ضد العدوان الاجنبي بأنه نتيجة تدخل خارجي ، ينبغي أن يقضى عليه كشرط مسبق لسحب قواتها . وهذا المنطق السخيف الرامي الى الخلط بين الصحيح والخطأ لا يمكن الدفاع عنه إطلاقاً . ولا يمكن إلا أن يبرهن على أنها حتى اليوم لاتزال غير مخلصه فيما يتعلق بسحب القوات .

وفي الماضي القريب ، ذكرت السلطات المحتلة العسكرية الاجنبية أنها تعتبر المصالحة الوطنية شرطا مسبقا لتسوية ميامية ، مُبررة على تحقيق المصالحة أولا ، وسحب القوات بعد ذلك ، وهذا يعني أن تحقيق المصالحة الوطنية شرطا مسبق لسحب القوات . وإنما نسلم بأن تحقيق المصالحة الوطنية وتحويل أفغانستان الى بلد مستقل ومسالمة ومحاييد وغير منحاز رغبة جامحة لدى الشعب الافغاني ، الذي شهد الدمار والخراب طوال حرب الثماني سنوات . وتؤيده أيضا البلدان المحبة للعدالة . بيد أن الواقع أن السلطات المحتلة العسكرية الاجنبية ، من ناحية ، تتشدد بالمصالحة الوطنية وتؤكد أن تلك المصالحة لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار "برنامج المصالحة الوطنية" لنظام كابول ، ومن ناحية أخرى لاتزال تستخدم القوة العسكرية في قمع مقاومة الشعب الافغاني .

وليس من الصعب أن نرى أن هذه المصالحة الوطنية المزعومة تهدف ، من خلال التهديد باستعمال القوة من جانب السلطات المحتلة العسكرية الأجنبية ، إلى تركيع الشعب الأفغاني وإجباره على قبول الأمر الواقع الذي خلقه العدوان الأجنبي . ولكن ينبغي أن نشير بصفة خاصة إلى أنه خلال نفس السنة التي كانت السلطات المحتلة العسكرية الأجنبية تتشدق فيها "بالمصالحة الوطنية" ، قامت بشن ثلاث عمليات تطويق عسكرية واسعة النطاق متتالية في أفغانستان . وقد بيّن هذا تماما أن المصالحة الوطنية المزعومة التي تتشدق بها ليست شيئا جديدا ولكنها استمرار للقمع الوطني .

الصين وأفغانستان بلدان متجاوران جوارا قريبا ويتمتع الشعبان بعلاقات ودية تقليدية وبميشان في وثام لاعوام عديدة . وانطلاقا من الموقف المبدئي ، موقف كفالة المعايير الأساسية التي تسترشد بها العلاقات الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وانطلاقا من الرغبة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة ، تعارض حكومة الصين وشعبها بحزم اعتداء الدولة العظمى على أفغانستان واحتلالها لها ، ويتعاطفان بعمق مع معاناة الشعب الأفغاني ويؤيدانه بقوة في كفاحه العادل ضد العدوان . ونرى أن هذه الحرب الدامية في أفغانستان كان ينبغي أن تنتهي منذ فترة طويلة . وإنما نؤيد دائما التسوية السياسية لمسألة أفغانستان ون دعم كل الجهود التي يمكن أن تسهل تحقيق تسويتها العادلة .

ونرى أنه نظرا إلى أن المسألة الأفغانية أوجدها العدوان الأجنبي وأن الوفاق الوطني الأفغاني قد تقوّض أيضا بالعدوان الأجنبي ، فإنه لا يمكن أن تنتهي الحرب ، وأن تشفى الجروح الدامية للشعب الأفغاني وأن يتمكن ذلك الشعب من تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية ، بمنأى عن أي تدخل أجنبي ، وأن يختار حكومته بإرادته الحرة وأن يقرر مصير بلده إلا عن طريق الانسحاب السريع لكل القوات الأجنبية من أفغانستان وإنهاء الاحتلال العسكري لذلك البلد . ولا يمكن أن تسترد أفغانستان مركزها بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة ومحايدة وغير منحازة ، وأن تحقق المنطقة السلم والاستقرار إلا بهذه الطريقة .

هذه هي المرة التاسعة التي ننظر فيها هنا في مسألة أفغانستان . فعلى مدى السنوات الثماني الماضية كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كل دورة تتخذ قرارا بشأن مسألة أفغانستان بأغلبية ساحقة ، يطالب الانحساب الغوري للقوات الأجنبية من أفغانستان . وهذا يفصح بالكامل عن الموقف العادل الذي تتخذه أغلبية الدول الاعضاء فيما يتصل بحماية مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومعارضة كل أعمال العدوان الخارجي والتدخل . وقد ساندت حكومة باكستان المبادئ الأساسية التي تستند اليها القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوراتها المتعاقبة ، وبذلت جهودا لا تكل التماما لتسوية ميامية لمسألة أفغانستان . لهذا ، نود أن نعرب لها عن تقديرنا . كما أن الروح الانسانية التي أبدتها باكستان وإيران وبعض البلدان الأخرى في توفير الملاذ للاجئين الأفغان أمر يبعث على الإعجاب . وهنا أيضا نود أن نشكر الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده الدؤوبة لإيجاد تسوية عادلة ومعقولة لمسألة أفغانستان على أساس القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة .

وفي هذه الدورة طرحت باكستان و ٤٧ بلدا آخر مشروع قرار بشأن الحالة في أفغانستان وأشارها على السلم والامن الدوليين ، يطالب مرة أخرى بالانحساب الغوري للقوات الأجنبية من أفغانستان بغية السماح للشعب الأفغاني بممارسة حقه في تقرير المصير بمنأى عن أي تدخل أجنبي . ويعتقد وفد الصين أن اعتماد مشروع القرار هذا سيؤدي الى تعزيز الاتجاه الى التسوية السلمية لمسألة أفغانستان ، وعليه ، فإننا نسلمو لمالحه . ونأمل أن تؤيد كل البلدان المحبة للعدالة مشروع القرار هذا ، وأن تسهم بذلك في ايجاد تسوية مبكرة عادلة ومعقولة لهذه المسألة .

السيد كيكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في نهاية

الشهر المقبل سيحيي المجتمع الدولي ذكرى حدث مأساوي ، هو الغزو الوحشي الذي لا مبرر له ، والذي ارتكبه الاتحاد السوفياتي ضد أفغانستان في الساعات الأخيرة من عام ١٩٧٩ . وطوال هذه السنوات الثماني قتل مئات الآلاف من الأفغان ، من الرجال والنساء والاطفال ، وأجبر الملايين على ترك ديارهم . ولكن القوات السوفياتية مازالت باقية . ويدعي الاتحاد السوفياتي أن تدخل بلدان أخرى أدى الى إطالة أمد القتال .

ولكن العالم أجمع يعرف أن الشعب الأفغاني ذاته هو الذي يعترض بشدة على الاحتلال العسكري السوفياتي والتدخل السوفياتي في الشؤون الداخلية لبلاده .

ورغم أن الجانب السوفياتي دعا الى وقف إطلاق النار في أوائل هذا العام ، فإنه لا يزال يواصل شن العديد من العمليات العسكرية ضد الشعب الأفغاني . ولكن هذا الشعب مازال صامدا في مقاومته ، ومازال يخوض كفاحا مسلحا فعلا في كل أنحاء بلده . ولن يمكن أبدا سحق إرادته بالوسائل العسكرية .

وبينما تعبث قوات القمع والظلم والعنف فسادا في كل ركن من أركان البلد ، يجري على قدم وساق بذل جهود دبلوماسية للتوصل الى تسوية سياسية شاملة . ونحن نود على وجه الخصوص أن نشني على الأمين العام السيد بيريز دي كوييار ، وممثله الشخصي السيد ديفو كوردوفيز لسعيهما دون كلل أو ملل لإيجاد تسوية سلمية ، وبمفة خاصة فيما يتعلق بإجراء محادثات الجوار الجارية في جنيف ، والتفاوض مع الأطراف الأخرى المعنية بشأن الإطار الزمني للانسحاب . ووفقا للتقرير الأخير للأمين العام ، فعلى الرغم من أن تقدما كبيرا تسنى إحرازه إلا أن هذا التقدم "لم يكن مستمرا بما فيه الكفاية" . وتأمل اليابان مخلمة أن يثابر الأمين العام وممثله الشخصي في جهودهما الرامية الى رآب المدع بين وجهات النظر المختلفة ، وهي تؤكد لهما تأييدهما الكامل . وفي الوقت ذاته تدعو اليابان الأطراف المعنية الى التعاون في هذه الجهود ، والعمل على تحقيق تسوية تفاوضية للمشكلة .

ولا يفيب عن بالنا أن تسوية المشكلة يجب أن تقوم على المبادئ التالية :

أولا ، لابد من سحب القوات السوفياتية بكاملها وعلى الفور ؛ ثانيا ، لابد أن تحصل أفغانستان على استقلالها السياسي ، وأن تستعيد مركزها غير المنحاز ؛ ثالثا ، يجب احترام حق الشعب الأفغاني في تقرير المصير احتراما كاملا ؛ رابعا ، يجب ضمان العودة الآمنة والكريمة للاجئين الأفغان .

وتؤمن اليابان إيمانا راسخا بأن الجهود الرامية الى تحقيق المصالحة لابد أن تكون متسقة وتلك المبادئ .



لهذا لابد من التعامل بحذر مع الفكرة المسماة بالمصالحة الوطنية التي يدعو إليها الجانب السوفيياتي ، لأنها - وإن كانت تبدو لا غبار عليها - تتحاشى ذكر مسألة الانسحاب الكامل للقوات السوفيياتية ، التي تعد شرطا أساسيا مطلقا . وعلاوة على ذلك فإن المصالحة الوطنية يجب التوصل إليها بطريقة يوافق عليها الشعب الأفغاني نفسه ، ولا يجب أن يكون الهدف منها هو الإبقاء على النظام الحالي في أفغانستان .

إن الأفغان الذين التمسوا الملجأ في باكستان يمثلون أكبر تركيز للاجئين في العالم . ورغم أن الأرقام الدقيقة غير متوفرة ، فمن المقدر أن هناك ما يقرب من مليونين و ٨٠٠ ألف أو ٩٠٠ ألف لاجئ أفغاني في باكستان . وبالإضافة إلى ذلك ، ووفقا لما ذكرته حكومة إيران ، فهناك مليونان و ٢٠٠ ألف أفغاني في ذلك البلد .

وهذه الأعداد الهائلة من اللاجئين تفرض أعباء جسيمة على البلدان المضيفين وتهدد الاستقرار الاقليمي على نحو خطير . وتتعترف اليابان بأن باكستان على وجه الخصوص تواجه العديد من الصعوبات في استضافة هذا التدفق الهائل من اللاجئين . وتشيد اليابان بإشادة كبيرة بالجهود الانسانية التي تبذلها حكومة باكستان لمواجهة هذه الحالة . ولأسباب انسانية ، وخدمة للسلم والاستقرار الاقليميين ، تقدم اليابان دعما فعالا لانشطة إغاثة اللاجئين الأفغان في باكستان وإيران في إطار مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمات أخرى . ومتواصل اليابان بذل أقصى جهدهما للتخفيف من حدة هذه المشكلة .

لقد أيدت اليابان قرارات الأمم المتحدة المتعاقبة المتعلقة بأفغانستان ، تلك القرارات التي تؤكد المبادئ الأساسية التي أشرت إليها توا . وبالمثل فإن مشروع قرار هذا العام (A/42/L.16) يحظى أيضا بتأييدنا القوي وغير المشروط .

ومما أثلج صدري أن ألاحظ أن عملية التفاوض ، وفقا لما جاء في تقرير الأمين العام ، بلغت "مرحلة متقدمة" . ولكنني أرى من المهم في الوقت ذاته أن نتوخى الحذر إزاء التفاؤل الذي لم يحن أوانه بعد ، لأن البيئة برمتها لاتزال هشة للغاية . لذا فمن الأكثر أهمية في هذا المنعطف أن يبقى المجتمع الدولي ضفطه على الاتحاد السوفيياتي ليضع حدا لاحتلاله غير الشرعي لأفغانستان ، وذلك باعتماد مشروع القرار بأغلبية ساحقة . وبلوغا لتلك الغاية أحث كل الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار هذا .

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد بينت جمهورية بلغاريا الشعبية في مناسبات عديدة موقفها بجلاء من نظر الجمعية العامة في مسألة الحالة في أفغانستان .

أود أن أشير إلى التطورات الهامة التي شهدناها في الآونة الأخيرة والتي تدعو إلى التفاؤل بخصوص إمكانية التوصل إلى حل سلمي عادل ودائم لمشكلة أفغانستان . ويبرهن اتجاه تلك الأحداث في الآونة الأخيرة بجلاء على أنه بغية تحقيق هذا الهدف يجب أن نسمى إلى اتباع سبل جديدة وإبداء الإرادة السياسية والواقعية . وتقع مبادرات الاتحاد السوفياتي الرامية إلى تعزيز نهج جديد ومتعدد الجوانب لإزاء مشاكل السلم والأمن في آسيا ، بما في ذلك مشكلة الحالة المتعلقة بأفغانستان ، ولاسيما الاقتراحات البتاءة الواردة في خطاب ميخائيل غورباتشوف في فلاديفوستوك في حزيران/يونيه ١٩٨٦ في إطار تلك السياسة .

وتمثل سياسة المصالحة الوطنية التي أعلنتها حكومة أفغانستان في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ بالنسبة لكل أولئك الذين أبدوا استعدادهم للتعاون مع الحكومة الأفغانية باسم المصالح المشتركة للبلد تعبيرا عن هذه الإرادة السياسية والواقعية . ويرتكز برنامج المصالحة الوطنية على مبادئ بسيطة وواضحة للغاية ، تتمثل في وقف إطلاق النار ، ورفض الكفاح المسلح وإراقة الدماء كوسيلة لتسوية المسائل المتعلقة بحاضر أفغانستان ومستقبلها ، وضمان التمثيل المنصف للشعب بأسره في أجهزة الدولة ذات السلطة وفي الحياة الاقتصادية ، والعفو العام ، واحترام الديانة الإسلامية ، والحفاظ على التقاليد التاريخية والوطنية وغيرها من التقاليد . وينطوي ذلك على توجه سياسي في الداخل والخارج . وإذا ما أقر السلم الذي طال أمد انتظاره على التراب الأفغاني ووضع حد للتدخل الأجنبي فلن تبقى هناك أية ضرورة لوجود القوات المحدودة من الجيش السوفياتي في البلاد .

وليس هذا وسيلة من وسائل الدعاية التي تستخدمها الحكومة الأفغانية ، كما يسمى البعض إلى تمويره ، وإنما هو خطوة حقيقية وعملية صوب إيجاد تسوية سلمية ودائمة للمشاكل المتعلقة بأفغانستان . وفي هذا الصدد ، يكفي أن نؤكد أنه عقب

الإعلان عن مبادرة المصالحة الوطنية هذه في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، اتخذت اجراءات وقرارات ايجابية عديدة من جانب الحكومة الافغانية تمثلت في إعلان المصالحة من جانب واحد ، وإعلان العفو العام الذي أدى الى عودة ٨٠ ألف لاجئ الى وطنهم ، ونشر مشروع دستور جديد وتقديمه للمناقشة ، والتعبير عن الرغبة الصادقة في تشكيل حكومة للوحدة الوطنية تشارك فيها كل القوى الديمقراطية وأحزاب المعارضة التي تؤيد التوصل الى تسوية سلمية للمشاكل الداخلية لهذا البلد .

وإذا ما أخذنا كل هذه التطورات في الاعتبار أمكننا القول بحق إن عام ١٩٨٧ قد أثبت بطرق عديدة أنه عام حاسم في حياة أفغانستان .

وجمهورية بلغاريا الشعبية ترحب وتعرب عن تأييدها التام للسياسة البناءة التي تنتهجها حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية والرامية الى تحقيق المصالحة الوطنية والديمقراطية للمجتمع الافغاني وتشكيل حكومة تشارك فيها كل القوى السياسية الموجودة خارج البلد لسبب أو لآخر ، ولكنها ترغب بإخلاص في أن تساهم في بناء أفغانستان جديدة مستقلة وغير منحازة . وتبين أوجه النجاح التي حققها الشعب الافغاني في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بوضوح أن المسيرة الديمقراطية في تقدم مستمر لا رجعة فيه على الإطلاق في هذا البلد بالرغم من المصاعب الجمة التي تعترض سبيلها .

ولسوء الطالع لاتزال القوى التي ترفض هذا الامر الواقع انطلاقا من مصالحها الانانية تشير التوتر في المنطقة المجاورة لأفغانستان وتنفق لهذا الغرض أموالا طائلة تقدر بملايين الدولارات سنويا . ويكفي أن نذكر أن ما يسمى بالمساعدة السرية التي تمنحها الإدارة الامريكية بصفة رسمية لتمويل عناصر متطرفة قد بلغت حتى الان أكثر من ٦٠٠ مليون دولار هذا العام . ولقد أنفقت كل هذه المبالغ على أكثر الاملحة تقدما التي يتم تسليمها الى المتطرفين وتمويل شبكة من المخيمات والقواعد على طول حدود أفغانستان المستقلة وذات السيادة . وتستخدم هذه المبالغ لدفع أجور المرتزقة وحرق المدارس والمستشفيات والمرافق الاقتصادية وتدميرها ، وكذلك لتنفيذ الاعمال التخريبية والعدوانية والمجازر بحق المدنيين المسالمين في هذا البلد . وخلال

الاعوام التي شهدت الحرب غير المعلنة ضد أفغانستان تكبد هذا البلد خسائر جسيمة بلغت أكثر من مليار دولار ، ناهيك عن عدد الضحايا من البشر الذي لا يحصى .

وعلى الرغم من تلك المصاعب والعقبات الهائلة ، التزم الشعب الافغاني بعزم بعملية التغييرات الديمقراطية والمصالحة الوطنية ، وذلك عن طريق الإعراب عن رغبته الصادقة وتطلعاته للعيش في سلم وتعاون وتفاهم مع جيرانه .

وفي ظل الحالة الدولية المعقدة الراهنة ، من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى إبداء الواقعية وحسن النية السياسية من جانب كل الدول المعنية بإخلاء السعي من أجل إيجاد حل عادل ودائم للحالة في أفغانستان . وهذا هو بالضبط النهج الذي اتبعته الحكومة الافغانية لسنوات عديدة ، بالإضافة الى الجهود الحثيثة التي تبذلها من أجل التوصل الى تسوية سياسية للموقف . وتعد آخر المبادرات السياسية الخارجية ، التي تجسد المبادئ الاساسية للتسوية السلمية للصراع والتي تعكس مصالح كل البلدان في المنطقة ، تعبيرا صادقا عن تلك التطلعات في أفغانستان . ويأتي قرار الحكومة السوفياتية بسحب جزء من قواتها المحدودة أيضا في إطار هذه السياسة . وبذلك أبدى الاتحاد السوفياتي بوضوح استعدادة للتعاون من أجل ضمان التوصل الى تسوية سياسية للمشكلة بمفة عاجلة وإعطاء زخم جديد وملهم لمبادرات جنيف .

وتؤيد جمهورية بلغاريا الشعبية هذه الجهود المخلصة من أجل تحقيق تسوية سلمية للحالة في أفغانستان تأييدا مطلقا . ونعتقد أن الشرط الاساسي للتوصل الى هذه التسوية يكمن في الوقف الكلي وغير المشروط لكل أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية .

وفي الوقت ذاته ، فإن مشاركة الاغلبية الساحقة من الدول في مناقشة الجمعية العامة قد أثلجت صدورنا ، إذ أن العديد من الدول التي تناولت هذا البند من جدول الاعمال دعت الى التوصل الى حل سلمي للحالة في أفغانستان وأعربت عن معارضتها للتدخل الخارجي وأيدت مفاوضات جنيف باعتبارها أنسب الطرق السلمية لتحقيق تسوية سياسية للحالة في أفغانستان .

وفي هذا الصدد ، تتابع جمهورية بلغاريا الشعبية باهتمام وأمل المفاوضات التي ستجرى في جنيف بمساعدة المبعوث الخاص للأمين العام ، السيد ديبغو كوردوفيز .

وتعتقد الحكومة البلغارية أن بإمكان الأمم المتحدة أن تضطلع بدور إيجابي في هذه المفاوضات من أجل استعادة السلم والاستقرار في المنطقة . فالتقدم الجاد المحرز في هذه المفاوضات في العام الماضي يجعلنا متفائلين . وتبرز تغييرات حقيقية للتغلب على الخلافات المتبقية ، التي ليست في رأينا على درجة كبيرة من الأهمية ، ويمكن تسويتها في القريب العاجل إذا ما أبدت جميع الأطراف المعنية النية الحسنة ومزيداً من الواقعية . وتبرز أيضاً بوادر تدعو إلى التفاؤل من تقرير الأمين العام عن هذه المسألة ، الذي قال في جملة أمور :

"لقد وصلت عملية التفاوض لتحقيق تسوية شاملة مرحلة متقدمة" .

(A/42/600 ، الفقرة ٢)

ويمكننا أن نستخلص من كل ذلك أنه توجد في الوقت الراهن وبدرجة أكبر من أي وقت مضى ظروف موضوعية حقيقية للتوصل إلى تسوية سلمية ودائمة للحالة المحيطة بأفغانستان .

ومن شأن اتخاذ قرار منصف بشأن هذه المسألة ، يكون مقبولاً لدى الجميع ، قرار يعبر عن التقدم المحرز والجهود المخلصة التي تبذلها الحكومة الأفغانية ويشيد بهما ، أن يسهم في تحقيق المصالحة الوطنية وأن يسهم على الصعيد الدولي في محادثات جنيف إذا ما حظيت بتأييد الأطراف المعنية مباشرة .

وإن التعديلات المقدمة من بلدين غير منحازين (A/42/L.19) لمشروع القرار A/42/L.16 تنحو في هذا الاتجاه . وأود أن أعلن أن بلادي تؤيد مشروع قرار يضم ، بالإضافة إلى الأحكام المذكورة آنفاً ، دعوة إلى الالتزام الدقيق بمبدأ عدم التدخل فيما يتعلق بالحالة المحيطة بأفغانستان ، ويؤيد جهود الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي من أجل التوصل إلى حل للمشكلة ، ويرحب بالتقدم المحرز في محادثات جنيف .

وإلاً فسيجد وفد بلادي لزاماً عليه أن يصوت ضد مشروع القرار المقدم الذي يعطي ، بالإضافة إلى عدم توازنه ، صورة كاذبة ومشوهة ويغسر تفسيراً خاطئاً الوضع

الحقيقي ، والذي لن يسهم اعتماده على الاطلاق في العملية الايجابية الجارية بغية إيجاد تسوية سلمية لهذه المشكلة .

السيد اودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : لقد حدث خلال السنوات التي انقضت على إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة تغير في الحالة في أفغانستان وفيما حولها . ويشير مجرى الاحداث خلال الاعوام القليلة الماضية الى أن من الضروري إيجاد سبل جديدة لتسوية ما يسمى بمسألة أفغانستان ، التي تتطلب على نحو عاجل إيجاد حل جديد وفريد وإبـداء الارادة السياسية .

إن المناقشة الحالية تبرهن على أن هناك عددا متزايدا باستمرار من المشاركين في هذه المناقشة يتوصل ، عند تحليل العملية الجارية في أفغانستان ، الى الاستنتاج بأن آفاق إحلال السلام في تلك المنطقة تزداد وضوحا بمرور الوقت . ويشاطر عدد متزايد دوما من البلدان الرأي القائل بأن الحل العسكري للمشكلة المحيطة بأفغانستان ليس ممكنا . ومن المؤسف أن بعض من شرعوا في هذه المناقشة ليسوا على استعداد لتغيير نواياهم ويواصلون سعيهم الى استخدام الأمم المتحدة ضد المصالح الكامنة في إيجاد تسوية حقيقية لمسألة أفغانستان بل ويستخدمونها في انتقاد السياسة الداخلية والخارجية لحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية . ولم يتخلوا ، في محاولتهم للابقاء على التوتر في المنطقة ، عن سعيهم الى إعاقه إيجاد تسوية سياسية لهذه المشكلة وعرقلة هذه الاتجاهات الايجابية التي تبرز حاليا .

وفي رأي وفد بلادي أن هذه السياسة قصيرة النظر . وهي بعيدة كل البعد عن التفكير السياسي الجديد ومتطلبات الأمن الموضوعي . وهي لا تبشر بالخير في المستقبل . إنها تخفي عدم رغبة في التمعن من جديد في السياسة المتبعية إزاء أفغانستان لمراعاة الوقائع الناشئة مؤخرا والانضمام الى الجهود الحقيقية للقضاء على بؤرة التوتر التي تحيط بذلك البلد .

ولاتزال أفغانستان عرضة لسيل جارف من الاكاذيب والتحريض والتخريب الواسع النطاق . إن القوى الامبريالية والرجعية ، التي تفضل استخدام الانفوليين ضد الانفوليين والنيكاراغويين ضد النيكاراغويين والافغان ضد الافغان من أجل تحقيق مآربها ، تواصل بعد أن شنت حربا غير معلنة ضد ذلك البلد تعزيز زخم تدخلها . ويجري حاليا إرسال أسلحة متطورة بكميات متزايدة الى العصابات المضادة للثورة . ويتم تحويل ملايين الدولارات الى إسالة الدماء والتسبب في المعاناة لكل الافغانيين وتطيل هذه الدولارات حربا غريبة عنهم .

ولكن ، على الرغم من الصعوبات والخسائر الكبيرة التي حلت بهذه الدولة الوليدة نتيجة لعدوان غير معلن ، ما برحت حكومة أفغانستان تسعى بدأب وبصورة منتظمة الى تكثيف عملية التسوية السياسية داخل البلاد . وتبرهن على ذلك بوضوح تام الحقائق الوثيقة الصلة بهذه المناقشة والقائمة اليوم في أفغانستان والواردة في بيان وزير خارجية أفغانستان . وقد كان بالإمكان نتيجة لهذه السياسة تحقيق الهدف الرئيسي ، وهو تجنب وقوع انهيار اقتصادي والحيلولة دون تخفيض مستويات المعيشة للشعب . وقد جلب العام الماضي آمالا جديدة للأرض الافغانية التي عانت كثيرا .

وأعلنت حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية في بداية عام ١٩٨٧ ، انطلاقا من الحفاظ على المصالح العليا لشعبها ، الذي يتوق الى وضع حد لحرب الاثقة وإقامة السلم ، سياسة المصالحة الوطنية وناشدت جميع الافغانيين وقف القتال والبدء بإجراء حوار بإسم إحلال السلام على الأرض الافغانية . وبموجب إعلان المجلس الشوري ، أوقفت القوات المسلحة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية عملياتها العسكرية بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير . وتبين الاحداث التي وقعت منذ ذلك الحين بطريقة واضحة وجلية من يهيمه حقا إحلال سلم عادل ووثام في الأرض الافغانية ومن يحاول ، مسترشدا بمصلحته الشخصية ، مواصلة إراقة الدماء في أفغانستان الشهيدة .

والحقيقة الآن هي أنه ليس هناك من بديل لاراقة الدماء سوى الحل التوفيقى المتبادل . وهذا ما يفهمه عدد متزايد من الناس المشتركين بصورة مباشرة أو غير

مباشرة في هذا الصراع . ويتضح هذا من الأنباء الواردة يوميا تقريبا عن مجموعات من الافغان كانت مدة طويلة تعمل ضد شعبها والسلاح في أيديها ، ولكنها تنتقل الآن الى جانب الشعب .

وإن عدد اللاجئين العائدين الى وطنهم يزداد ببطء ولكن بصورة مؤكدة . فخلال الفترة الماضية ، وعلى الرغم من العقبات التي وضعتها مختلف البلدان ، عاد ما يقرب من ٩٠ ٠٠٠ لاجئ . هل هذا الرقم كبير أم صغير ؟ إنه صغير بالطبع إذا أخذنا بعين الاعتبار العدد الاجمالي . ولكن لا يمكن فهم نطاق عودة العائدين بصورة صحيحة إلا إذا راعينا الصعوبات التي يتعين على الناس التغلب عليها في العودة الى ديارهم وماواهم .



ومن أهم عناصر عملية المصالحة الوطنية في أفغانستان توسيع الحوار مع القوى المعارضة ، وانتهاك سياسة إقامة حكومة ائتلافية ومحاولة توحيد جميع القوى الوطنية . ومما لا شك فيه أن العملية الجارية تلقت مزيدا من الانتباه في إطار المجتمع الدولي .

ويلاحظ وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ظهور إمكانية حقيقية لإزالة بؤرة التوتر الخطيرة التي تقبع في قلب القارة الآسيوية . وإن ذلك بالتأكيد يتمشى ليس مع مصالح الشعب الأفغاني فحسب ولكن أيضا مع مصالح الذين يحاولون بصدق ، وليس بالقول فقط ، أن يزيلوا العقبة الماثلة أمام تسوية حالات الصراع القائمة . بيد أن وفدنا يريد أن يشدد على أن عملية المصالحة الوطنية تفترض مسبقا وجود قدر عال من المسؤولية السياسية لدى الطرفين ، لأنه لن يمكن تجنب سفك الدماء وإزالة هذا الصراع الاقليمي إلا في حال توفر حسن النية لدى جميع المعنيين بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بما في ذلك القوى التي تقف خلفهم .

إن سياسة المصالحة الوطنية ليست السلم ؛ فهي لم تبدد بعد كل الاحتمال القديمة ؛ ولم يبال بها جميع أعداء سلطة الشعب . ولاتزال العصابات المناهضة للشورى تقترب أعمالها الارهابية ، وهذا يجعل قوات الحكومة تصدها على النحو الواجب . وحماة "الدوشماني" ذوو النفوذ يفعلون كل شيء ممكن لتشويه سمعة المبادرات البنّاءة التي تقوم بها قيادة جمهورية أفغانستان الديمقراطية . وليس هناك نهاية لإرسال مجموعات العصابات والاسلحة الى أفغانستان من باكستان . وثمة تزايد ضخم في كمية الاسلحة التي ترملها الولايات المتحدة الى تشكيلات "الدوشماني" .

من الجلي أن سياسة المصالحة الوطنية تتسع للامكانيات الحقيقية لتحقيق التسوية السياسية للحالة السائدة حول أفغانستان . وينبغي أن يكون مفتاحها ضمان وقف التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لهذا البلد وعدم استنافه . وكلمما زادت سرعة تحقيق ذلك زادت سرعة نشوء إمكانية انسحاب القوات السوفياتية .

وفي الكلمة التي ألقاها الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي ميخائيل غورباتشوف أمام الندوة الدولية المعقودة تحت شعار "من أجل عالم خال من الأسلحة النووية ومن أجل بقاء البشرية" ، ذكر أنه :

"... ينبغي أن تكون هناك معاملة بالمثل من قبل الولايات المتحدة وجارات أفغانستان ، بالإضافة الى بذل جهود دولية لحل هذه المشكلة" .  
(A/42/132 ، ص ١٩)

ولقد قدم إسهام جاد في قضية تسوية الحالة حول أفغانستان ، في رأي وفد بلادي ، عن طريق المحادثات الأفغانية الباكستانية في جنيف ، بوساطة السيد كوردوفيز ، الممثل الشخصي للأمين العام . وأثناء تلك المحادثات ، استكمل العمل بشأن ثلاث وثائق . وهذا هو الاتفاق الشنائي الأفغاني الباكستاني بشأن عدم التدخل ونبذ التدخل ، والاعلان الخاص بالضمانات الدولية بشأن عدم استئناف التدخل والاتفاق الشنائي بشأن العودة الطوعية للاجئين . ونظرا للرغبة الصادقة من الطرفين في التوصل الى اتفاق ، يمكن أن تكون المرحلة الحالية من المحادثات هي المرحلة الختامية الأخيرة . والجانب الأفغاني لديه هذه الرغبة . وما من شك في أن المفاوضات كانت ستنتهي لو كانت باكستان قد أظهرت نفس القدر من الاستعداد للتوصل الى حل توفيقى .

إن أفغانستان الآن تقف على مفترق طرق في تاريخها . والمصالحة الوطنية هي السبيل الوحيد المفضي الى مستقبل الشعب الأفغاني . والذين يشنون حربا غير معلنة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية لا يمكن أن يقترحوا على شعبها أي شيء سوى وقوع المزيد من الضحايا البشرية والمزيد من المعاناة والحرمان والمزيد من التدمير والخسائر .

أما بالنسبة للشعب الأفغاني ذاته ، فلقد اختار طريقه . إن برنامج المصالحة الوطنية الذي تقدمت به قيادة جمهورية أفغانستان الديمقراطية يخدم قضية إقامة أفغانستان بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة تنتهج سياسة تقوم على عدم الانحياز وحسن الجوار . ومن شأن تنفيذ هذه السياسة أن يسهم في إزالة بؤرة توتر خطيرة في هذه المنطقة من العالم ؛ وسيكون هذا متمشيا مع المصالح الأساسية لجميع بلدان المنطقة .

إن الاحداث التي وقعت في أفغانستان أثناء العام الماضي ينبغي أن تصبح أساسا لنهج بناء جديد تتخذه الامم المتحدة لحسم المشكلة الافغانية . غير أن مشروع القرار المقدم من وفد باكستان والوارد في الوثيقة A/42/L.16 ، كما كان الحال في السنوات السابقة ، يتسم بطابع المجابهة والتحيز . وهو يتجاهل تجاهلا كاملا أن المكون الاساسي لأي حل للمشكلة الافغانية ليس انسحاب القوات الاجنبية من ذلك البلد ولكن الوقف غير المشروط للتدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان والضمانات الدولية بأن التدخل لن يستأنف .

ويرى وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن الجمعية العامة يمكن أن تسهم إسهاما مفيدا في تحقيق تسوية إذا اتخذت قرارا يمكن أن ينفذ عمليا وأن يكون مقبولا لدى جميع أعضاء المجتمع الدولي .

وفي هذا الصدد نرحب بالنهج البناء الذي اتخذته الوفود التي اقترحت في الوثيقة A/42/L.19 اجراء تعديلات هامة على مشروع القرار . وأحد هذه التعديلات يتناول أهم عنصر في التسوية السياسية للحالة السائدة حول أفغانستان ، ألا وهو ضرورة التزام الجميع التزاما دقيقا بمبدأ عدم التدخل فيما يتعلق بتلك الدولة . والتعديل الثاني يرحب بالتقدم المحرز في محادثات جنيف . ونشعر أن هذا يسهم في تهيئة مناخ مؤات للاختتام السريع لهذه العملية وإبرام الاتفاقات ذات الصلة بالموضوع بين الاطراف المعنية . وعلاوة على ذلك ، فإن الأسلوب الذي جرت به صياغة التعديل يتمشى تماما مع الامتياجات المذكورة في تقرير الامين العام عن هذه المسألة الوارد في الوثيقة A/42/600 .

ويعتبر وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن اعتماد هذه التعديلات يمكن أن يسهم في التخلص من الاختلافات القائمة ويجعل مشروع القرار قيد المناقشة أكثر توازنا . وفي الوقت ذاته ، نرى أن التعديلات الفرعية التي قدمتها باكستان دليل على عدم استعدادها للابتعاد عن المجابهة لصالح الحلول التوفيقية المقبولة على نحو مشترك .

الكونت يورك فون فارتنبورغ (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة

شفوية عن الانكليزية) : لقد كان الممثل الدائم للدانمرك قد حدد الموقف المشترك للدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية بشأن الحالة في أفغانستان .  
واسمحوا لي أن أؤكد على هذا الموقف المشترك ببعض الملاحظات التي أود أن أضيفها باسم حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية .

طوال فترة ثمانية أعوام تقريبا ، منذ احتلال أفغانستان في ٢٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، دلل الشعب الافغاني بوضوح ، عن طريق مقاومته المصممة للجيش السوفياتي ، وهو جيش يبلغ تعداداه الآن حوالي ١١٥ ألف جندي ، على أنه ليس على استعداد لتقبل نظام يفرض عليه فرضا .

إن الاتحاد السوفياتي ، بقوته العسكرية ، وعن طريق نظام يعتمد اعتمادا كلياً على هذه القوة العسكرية ، يحاول فرض إرادته على هذا الشعب الصغير الشجاع الذي يقاتل في سبيل حريته .

بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، يعد احترام حقوق الانسان وميانه السلم  
وحق تقرير المصير متطلبا لا غنى عنه في العلاقات بين الدول والحكومات . وهذه  
المبادئ بشكل خاص تعرضت للانتهاك على ايدي الاحتلال السوفياتي في أفغانستان طوال  
ثمانى سنوات .

لقد تعرض الشعب الأفغاني خلال هذه الفترة الطويلة - ولا يزال يتعرض - لحرمان  
لا يحصى ، وهو يقاوم قوات الاحتلال رغم جميع أشكال الاضطهاد النفسي والمادي ، السني  
لا ينجو منه حتى الاطفال والنساء والشيوخ . وقد بلغ إدراك الرأي العام العالمي لهذه  
الحقيقة حد الغزع ، بفضل تقارير المقرر الخاص ، السيد فيلكس ايرماكورا .  
ومثلنا وواجباتنا الانسانية تتطلب منا أن نجعل قضية الشعب الأفغاني قضيتنا .

لقد أتاح النظام في كابول للسيد ايرماكورا فرصة السفر في صيف عام ١٩٨٧ الى  
أفغانستان ليتمكن من الوفاء بمهمته بوصفه مقررًا خاصًا . وهذا أمر واقع لا تعتبره  
حكومة ألمانيا الاتحادية يستوجب الشكر . فأي ممثل للأمم المتحدة ينبغي أن تتاح له  
الفرصة دائما للسفر الى أي بلد عضو في الامم المتحدة للوفاء بمهمته . وفي شهر  
أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ سمعنا تخمينات تغيد بأن السيد ايرماكورا غير موقفه بشأن  
انتهاكات حقوق الانسان في أفغانستان . وقد دحض تلك الشائعات . وأحدث تقرير وضعه  
متضمنا النتائج التي توصل اليها معروض على الجمعية العامة .

لقد اضطر حوالي خمسة ملايين أفغاني الى ترك بلدهم واللجوء الى بلدان  
مجاورة ، بخامة باكستان ، التي تلقت حتى الآن أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ . وبالإضافة  
الى الاعباء السياسية والاقتصادية المترتبة على ذلك ، تتعرض باكستان لضغط كبير  
نتيجة الانتهاكات المسلحة لحدودها . ونحن نعتزف لباكستان بجهودها الانسانية وموقفها  
المتزن إزاء الانتهاكات المسلحة .

تأخذ الحكومة الاتحادية علما بما يسمى ميامة "المصالحة الوطنية" التي  
يتبعها النظام في كابول منذ بداية عام ١٩٨٧ . بيد أن حكومة بلادي توصلت الى نتيجة  
مؤسفة هي أن هذه السياسة لم تؤد الى امتعادة الشعب الأفغاني لحقوقه الاساسية ، على  
النحو الذي طالب به المجتمع الدولي .

والحكومة الاتحادية تؤيد مطلب بلدان عدم الانحياز والبلدان الاسلامية بانسحاب جميع القوات الاجنبية من افغانستان واستعادة وضعها المستقل غير المنحاز .  
يجب وضع حد للحرب في افغانستان عن طريق التوصل الى تسوية سياسية في اقرب وقت ممكن . وتتابع الحكومة الاتحادية باهتمام جهود الوساطة التي يقوم بها الامين العام للأمم المتحدة عن طريق ممثله الشخصي ، وكيل الامين العام دييفو كوردوفيز ، والحكومة الاتحادية ترحب بهذه الجهود وتؤيدها ، وهي جهود تشكل في رأينا الامكانية الوحيدة لتحقيق تسوية لهذه المشكلة تقبلها جميع الاطراف المعنية ، وتعيد السلم والحرية الى الشعب الافغاني . ونود أن نعرب عن تشجيعنا للامين العام وممثله الشخصي على مواصلة بذل هذه الجهود بقوة وفعالية .

وقد أخذت حكومة بلادي علما باهتمام باقتراحات الاتحاد السوفياتي بشأن الامن الدولي ، وتامل في أن يرقى الاتحاد السوفياتي الى مستوى الاستعداد الذي أعرب عنه كثيرا لتحقيق التسوية السياسية في افغانستان .

وتواصل حكومة بلادي معيها الحثيث حتى ترى افغانستان في سلم وحرية واستقلال تام ، تركز على مستقبلها وعلى زيادة تنميتها بوصفها دولة ذات سيادة غير منحازة . وينبغي أن يمكّن الشعب الافغاني قريبا من أن يقرر موقفه بشأن هذه المسائل الحاسمة في ممارسة حرة لحقه في تقرير المصير .

السيد صويوي (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

مابرحت بروني دار السلام تدافع عن مبادئ المساواة بين الدول وعدم التدخل وعدم الاعتداء . ونحن نعارض الاحتلال الاجنبي سواء مارسته بلدان كبيرة لبلدان اصغر منها ، او بلدان صغيرة لبلدان صغيرة اخرى ، وسواء وقع هذا في منطقتنا كما هو الحال في كمبوتشيا ، او وقع في افغانستان .

ولهذا السبب لايزال وفد بلادي يسهم في مداوات الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الاعمال . ورغم النداءات المتكررة بانسحاب القوات المحتلة ، والجهود الرامية الى تعزيز التوصل الى تسوية تفاوضية تؤدي الى استعادة افغانستان لامتقلالها

ووضعها غير المنحاز ، لاتزال الحالة كما هي . فلاتزال القوات الاجنبية باقية فسي  
افغانستان تعيق شعب أفغانستان في جهوده لتحقيق الحرية والاستقلال . لقد أسفر وجود  
القوات الاجنبية المستمر والمقاومة المتواصلة للمجاهدين عن موت الكثيرين من  
الافغانيين المحبين للسلم الذين اضطروا الى حمل السلاح في وجه إمكانيات القوات  
المحتلة بغية ضمان استقلالهم وإيمانهم وثقافتهم وتقاليدهم . لقد جعل الكثيرون  
مشردين وحكم على الملايين من الافغانيين بأن يواجهوا قسوة الهجرة الى بلدان مجاورة  
وبخاصة باكستان وإيران .

وعندما تحل هذه المأساة ببلد مستقل غير منحاز ، لا يمكن أن تظل بندا مدرجا  
على جدول الأعمال دون تسوية لفترة أطول . إن على المجتمع الدولي حقا التزاما أدبيا  
بمواجهة هذه المسألة وضمان ألا يترك بلد ذو سيادة مثل أفغانستان تحت رحمة السيطرة  
العسكرية لبلد آخر . إن لكل دولة الحق في العيش بالطريقة التي يختارها شعبها .  
لكن طالما بقيت قوات أجنبية في البلاد ، في انتهاك فاضح لمبادئ ميثاق الأمم  
المتحدة ، لا يمكن أن تكون هناك حرية عمل ، كما لا يمكن أن يتحقق فيها سلم أو  
استقرار .

ولهذا نرحب بالتسوية الفورية للمسألة الافغانية حتى يحل السلم والاستقرار في  
افغانستان وفي المنطقة . ونرحب بالتقدم الجوهري الذي اتسمت به كثير من المفاوضات  
التي جرت في العام الماضي وفي أوائل هذا العام . إن إمكانية التوصل الى حل توفيقى  
بين باكستان وبين البلد المعني بشأن الجدول الزمني لانسحاب مسألة مشجعة ، ويامل  
وقد بلادي أن يؤدي هذا الى انسحاب فعلي سريع للقوات من أفغانستان .

إننا نشارك تماما الامين العام رايه عندما أكد في تقريره المؤرخ في  
٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ (A/42/600) على أن السلم في أفغانستان لا يمكن أن يتحقق إلا  
عن طريق تسوية تفاوضية ، وليس بالوسائل العسكرية . ويحدونا الامل في أن تواصل جميع  
الاطراف المعنية المضي في هذا السبيل بغية تحقيق هدف التسوية ، وهو تقرير مصير  
الشعب الافغاني . ونحن نشني على الامين العام لجهوده التي لا تكل وكذلك على جهود  
ممثله الخاص السيد ديبغو كوردوفيز لتقريب الاطراف المتصارعة من تحقيق هذا الهدف .

ولكن وفد بلادي يشعر بالقلق إزاء الجهود التي تبذلها قوات الاحتلال لتعزير نظام كابول عن طريق القيام بعمليات عسكرية داخل أفغانستان ، ومن خلال مبادرات العلاقات العامة المختلفة المعلن عنها إعلانا جيدا . ونحن جميعا ندرك أن هذه الجهود لا توصل الى التسوية التفاوضية التي تفكر فيها الجمعية . ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يستمر في تقديم التأييد القوي الذي يحتاج اليه المجاهدون والمقاتلون من أجل الحرية في كفاحهم الحالي . لأن هذا التأييد مصدر قوة لهم . وينبغي أن نستمر في تأييد قضيتهم حتى تصبح أفغانستان مستقلة وغير منحازة كما كانت قبل الاحتلال .

لا يعتزم وفد بلادي أن يتكلم بسوء عن بلد آخر فيما يتعلق بسلوكه الدولي ، حتى وإن كان هذا السلوك يمثل انتهاكا للميثاق ولقواعد ومبادئ القانون الدولي ، كما أننا لا نرغب في معاداة ذلك البلد على وجه خاص ، ولكن وفد بلادي يشعر بقلق كبير لأن ما يحدث في أفغانستان ينطوي على استخدام القوة ضد استقلال بلد آخر وملامته الإقليمية . وأيضا كانت النظرة الى الامر ، لا يمكن تفسير ما يحدث في أفغانستان إلا على أنه تدخل ضد دولة أخرى ذات سيادة ، وانتهاك للميثاق . وكون هذا التدخل يحدث من جانب عضو دائم في مجلس الأمن ، ومن بلد ساعد في صياغة ميثاق الأمم المتحدة ، مبعث قلق لنا جميعا وخاصة للبلدان الصغرى .

لذلك كان من المهم أن ينضم بلدي الى بلدان أخرى في تقديم مشروع القرار A/42/L.16 . ونحن على ثقة من أن مشروع القرار هذا يوفر إطارا معقولا لتسوية صيامة دائمة وعادلة للمشكلة الأفغانية . ونحث الجمعية على اعتماد مشروع القرار بأغلبية ساحقة حتى نعطي للشعب الأفغاني الحرية في أن يحدد شكل حكومته ، ويختار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بعيدا عن أي تدخل خارجي ، وحتى توفر الظروف الضرورية التي تمكن اللاجئين الأفغان من العودة الى ديارهم . يجب على الجمعية العامة أن تتخذ موقفا واضحا عندما تنتهك السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول .

السيد بوي شوان نات (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ

الدورة الاخيرة للجمعية العامة شهدت الحالة العالمية تطورات هامة مرضية فيما يتعلق



بالسلم الدولي والتخفيف من حدة التوتر واللجوء الى الحوار لحل المشكلات في اجزاء عديدة من العالم . وتطورت الحالة في هذا الاتجاه أيضا في آسيا بصفة عامة وفي جنوب غربي آسيا على وجه الخصوص . وقد أدت هذه التطورات الجديدة في المنطقة وبصفة خاصة فيما يتعلق بأفغانستان الى كسر حالة الجمود التي سادت في الثماني سنوات الماضية ، وفتحت احتمالات جديدة لحل سلمي شامل للمشكلات في جنوب غربي آسيا ، وأسهمت في تعزيز السلم والامن الدوليين .

بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ أعلنت جمهورية أفغانستان عن سياسة للمصالحة الوطنية ، بغية تعزيز وحدة الشعب كله من أجل قضية التشييد الوطني والدفاع ولتوفير حياة سلم ورخاء للشعب الأفغاني الذي تحمل لعدة قرون معاناة وصعابا لا توصف في ظل نظام رجعي اقطاعي . وكانت النتائج المبدئية التي تحققت في العشر سنوات الماضية نتيجة لتنفيذ هذه السياسة ، مشجعة للغاية . وبالإضافة الى وقف اطلاق النار الانفرادي الذي أعلن منذ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، ومدد حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ أعلن العفو العام ، وبمقتضاه أطلق سراح أكثر من ٦ ٠٠٠ سجين . وشكلت في أفغانستان أكثر من ٣ ٢٠٠ لجنة للمصالحة الوطنية لإجراء مفاوضات مع القوى المعارضة لحل مشكلات الماضي المعلقة والإعداد للتعاون في ادارة البلاد وبنائها في المستقبل . وبالإضافة الى ذلك أعلنت حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية رغبتها في تشكيل حكومة للوحدة الوطنية تضم كل القوى ، بما في ذلك المعارضة ، التي تبدي استعدادها للمشاركة في عملية المصالحة الوطنية .

واستجابة لهذه السياسة الانسانية للمصالحة الوطنية فإن حوال ٩٠ ٠٠٠ شخص كانوا قد لجأوا الى البلدان المجاورة عادوا الى ديارهم . وألقى ٣٠ ٠٠٠ شخص ممن القوات المعارضة السلاح وشاركوا في عملية المصالحة الوطنية . ولئن كانت هذه النتائج مبدئية إلا أن سياسة المصالحة الوطنية ساعدت على توفير مناخ من الحماس والوثام الوطني في جميع طبقات الشعب الأفغاني ، وحظيت بالترحيب الحار من جانب الرأي العام في جميع أنحاء العالم .

وجنبا الى جانب عملية المصالحة الوطنية التي تجري في أفغانستان حققت المحادثات التي تدور في جنيف بين أفغانستان وباكستان بمشاركة الممثل الشخصي للأمين العام السيد كوردوفيز نجاحا ملحوظا . وأكمل الجانبان ثلاثة صكوك من الصكوك الاربعة وجرى تقليص الفجوة بين موقفى الطرفين بشأن الإطار الزمني لانسحاب القوات السوفياتية الى ثمانية شهور . وأعرب الاتحاد السوفياتي ، من جانبه ، استعداداه لسحب قواته من أفغانستان في أقرب وقت ممكن بالاتفاق مع جمهورية أفغانستان الديمقراطية .

وفي سياق هذه العملية كانت الجهود التي لا تعرف الكلل التي يبذلها الامين العام وممثله الشخصي السيد كوردوفيز ، من أجل التوصل الى حل سلمي مبكر لمشكلات جنوب غربي آسيا بما في ذلك المشكلات داخل أفغانستان وحولها ، موضع تقدير كبير . وقد أكدت الحقائق في السنة الماضية صحة تقييم الامين العام الوارد في تقريره الذي قال فيه ما يلي :

"لقد وصلت عملية التفاوض لتحقيق تسوية شاملة مرحلة متقدمة . ففي العام الماضي تم إحراز تقدم كبير ... ، في الجهود المبذولة لإبرام الصكوك الدولية التي تشمل التسوية ... ان التوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات هو السبيل الوحيد الذي يمكن به إحلال السلم في أفغانستان ، لان درجة المصالحة الوطنية التي يجب أن تستتبعها مثل هذه التسوية ، بما يسمح للشعب الافغاني بتقرير مستقبله هو ، لا يمكن تحقيقها بالوسائل العسكرية ... وسيلزم اتخاذ خطوات جريئة وحاسمة نحو المصالحة الوطنية لضمان أن تحوز التسوية تأييد جميع قطاعات الشعب الافغاني" . (A/42/600 ، الفقرتان ٢ و ١٠)

وفي مواجهة مثل هذه الحالة ، تكثف القوى الامبريالية والرجعية على نحو محموم أعمال التخريب والتدخل ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، ونأمل أن تعكس الحالة وتعمل بصفة خاصة على عرقلة وتقويض عملية المصالحة الوطنية التي تجري حاليا في أفغانستان . وبغية مواصلة الحرب غير المعلنة التي شنت ضد أفغانستان منذ ثمانى سنوات ، زادت هذه القوى الرجعية المعونة المالية التي تقدمها للمتطرفين الافغان من

٣٥٠ مليون دولار في العام الماضي الى ٦٣٠ مليوناً في هذا العام وذلك حتى يقوموا بأعمال التخريب ضد قضية التشييد الوطني والتنمية التي يظلع بها الشعب الافغاني وحكومته ، وضد الحياة الامنة لهذا الشعب . وبالإضافة الى ذلك قدمت للمتطرفين في هذا العام عددا كبيرا من الاسلحة الحديثة ومنها قذائف ستنغر وبلوبايب . وقد استخدمت هذه الاموال والاسلحة في تدمير أكثر من ٢٠٠٠ مدرسة و ١٣١ مستشفى وعدة منشآت انتاجية في المناطق الحضرية والريفية وأدت الى خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات بالنسبة للشعب الافغاني .

إن القوى الامبريالية والرجعية ، الى جانب قيامها بأعمال التخريب وزعزعة الاستقرار هذه ، تسعى بكل السبل الممكنة الى تقويض عملية المصالحة الوطنية الجارية حاليا في أفغانستان . ولما فشلت محاولاتها لإقامة حكومة في المنفى في شهر نيسان/ابريل الماضي ، اختلقت ما يسمى "بالمجلس الوطني للمجاهدين" المؤلف من المتطرفين المعارضين للعملية الشعبية المتمثلة في المصالحة الوطنية . بيد أن كل خططهم وأعمال التخريب والتدخل التي يقومون بها قد منيت بالفشل . وليس بوسعهم أن يمنعوا التقدم المستمر لثورة أفغانستان والاتجاه المتزايد نحو الحوار وحل المشاكل في المنطقة .

وعلى النقيض من التطورات الايجابية الجديدة التي حدثت في جنوب شرقي آسيا خلال العام الماضي وبالمقارنة مع القرارات السابقة ، لم يحدث أي تغيير في مشروع القرار A/42/L.16 بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين ، إذ أنه يطالب بانسحاب القوات الاجنبية دون إعطاء ضمان بإنهاء التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وهي دولة مستقلة وذات سيادة وغير منحازة وعضو في الامم المتحدة . لذلك لابد من استكمال مشروع القرار البالي والمتحيز هذا وتصويبه لكي لا يرفض .

وفي ظل هذه الظروف فإن التعديلات الواردة في الوثيقة A/42/L.19 المقدمة من اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية السورية جديرة بكامل تأييد الجمعية العامة وموافقتها لانها لا تتم فحسب عن المرونة وحسن النية والمواقف البناءة للطرف المعنية لكنها سوف تساعد - إذا اعتمدت - على صياغة مشروع قرار أكثر توازنا من شأنه أن يسهم في ايجاد تسوية سلمية مبكرة للمشاكل في أفغانستان وفي المنطقة المحيطة بها وفي إخلال السلم والاستقرار في المنطقة .

لذلك فإن جمهورية فييت نام الاشتراكية ، فضلا عن القوى المحبة للسلم والعدالة في العالم ، ترحب بحرارة وتؤيد بقوة الموقف المعقول لجمهورية أفغانستان الديمقراطية كما تدل عليه سياستها الإنسانية المتمثلة في المصالحة الوطنية ويدل

عليه ملوكها في محادثات جنيف وفي نهجها الجديد هذا العام تجاه المسألة قيد البحث . إن هذا الموقف المرن والبناء من جانب جمهورية أفغانستان الديمقراطية لا يبين فحسب قوة الثورة الأفغانية التي لا تقهر ، بل ينم أيضا عن حسن نية حكومتها وشعبها وتعميمهما على حل المشاكل بصورة نهائية في أفغانستان والمنطقة المحيطة بها والإسهام في إحلال السلم والاستقرار في جنوب غربي آسيا وفي العالم .

إن قيام المجتمع الدولي ، عند هذا المنعطف ، بتشجيع وتأييد التطورات الجديدة ، وبخامة عملية المصالحة الوطنية الجارية الآن في أفغانستان ، ومحادثات جنيف ، وتجسيدها في مناقشة الدورة الحالية للجمعية العامة وفي القرارات التي تتخذها ، من شأنه أن يمثل نهجا ايجابيا وبناء ، ومن ثم يسهم في حل مبكر وملهي وشامل للمشاكل في المنطقة ، بما فيها المشاكل القائمة في أفغانستان والمناطق المحيطة بها ويساعد على إحلال السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

السيد لويبي (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مناقشة هذا

العام بشأن الحالة في أفغانستان تكتسي درجة جديدة من الأهمية . وهي درجة فرضها الاتحاد السوفياتي نفسه . إننا في هذا العام لا نتناول مائة أفغانستان فحسب ولكننا نتساءل : هل أفغانستان تعين حدود الانفتاح ؟

إننا لا نفشي سرا إذا قلنا انه خلال الشهور التي مهدت الى هذه المناقشة كانت بلدان كثيرة تتذبذب بين الحس والتوجس . الحس لأن كل الضجيج المنبعث من الاتحاد السوفياتي يوحي بإمكانية حدوث تغيير في سياسته المتعلقة بأفغانستان . والتوجس لأنه على الرغم من كثرة الخطب البلاغية لا يبدو أن هناك تغييرا في الحالة . ويبدو أن التوجس قد غلب على الحس .

قد يغير الاتحاد السوفياتي موقفه الدولي على العديد من الجبهات ، ولكن حتى الآن ليست أفغانستان من بين هذه الجبهات . فالاتفاق الوشيك بشأن القوات النووية المتوسطة المدى ومائر المبادرات والحالة الجديدة التي نعيشها هنا في الأمم المتحدة واطلاق سراح بعض المنشقين السوفيات - كلها تغذي الأمل في مفهوم الانفتاح وتعطيه ثقلا . ولكنه للأسف لا يشمل أفغانستان .

إن كلمات الاتحاد السوفياتي اليوم ، وإن كانت ملطفة للجو ، لا تعطي ضمانا واحدا بحدوث تغيير في السياسة . لقد تكلم السفير السوفياتي عن الرغبة في أن تكون أفغانستان بلدا صديقا . وقال إن القوات السوفياتية لن تمكث طويلا في أفغانستان . وتكلم بحرارة عن عمليات السلم التي تفضل بها الأمم المتحدة وعن التزام حكومتها أفغانستان والاتحاد السوفياتي بتلك العملية . لقد استخدمت هذه الكلمات كأدوات إغراء في مهنة الدبلوماسية ، كأنها هي مسكرات تبعث على الأمل ، لقد استخدمت هذه الكلمات كمسكنات ولكنها كلمات لا تمثل الحقيقة .

والحقيقة هي أن السياسات الحالية التي ينتهجها الاتحاد السوفياتي في ذلك البلد المحروم والمدمر ، أفغانستان ، هي سياسات تنطوي على تناقض ظاهري ويصعب فهمها ، وتعود القهقري الى السياسات التي كانت سائدة أيام ستالين . إن المادية الجدلية قد تظهر للعالم وجها جديدا ومستنيرا ولكنها لا تزال تظهر لأفغانستان وجها قديما وفضا .

ومما يبعث على خيبة الأمل الى أقصى حد أن أفغانستان ، وهي مجال يمكن أن تُغفي أكبر مصداقية على النهج الجديد الذي يتبعه الأمين العام غورباتشوف في السياسة الدولية ، لا تزال مستعبدة من ذلك النهج .

في شباط/فبراير ذكر وزير الخارجية الكندي في خطبة ألقاها في نيودلهي ما يلي :

"إن الحكومة الكندية ترحب بالعبارات الايجابية التي وردت في خطاب الأمين العام في فلاديفوستوك بشأن أمن المحيط الهادئ ... ولكن لا بد من التمييز بين الإعراب عن النية من جهة والعمل البناء من جهة أخرى ... فما من شيء يمكن أن يدل على عزم السيد غورباتشوف على ترجمة خطابه في فلاديفوستوك الى واقع ملموس أكثر من عملية الانسحاب من أفغانستان" .

إن الانسحاب ليس بعيدا عن متناولنا فحسب ، بل لكن الأحداث التي وقعت في العام الماضي تبين ، بطريقة تنم عن الازدراء الكامل للرأي العام العالمي ، أن

الاتحاد السوفياتي يتكلم كلاما معسولا ولكنه يحمل مطرقة الاخضاع . إن القصة واضحة  
يمكن للجميع أن يبصروها .

لقد كان المفروض أن يكون الانسحاب المزعوم لسته أفواج عسكرية سوفياتية من  
أفغانستان في عام ١٩٨٦ ايذانا بمواصلة عملية الانسحاب . وسواء تركت هذه الافواج  
أفغانستان أم لا ، وسواء كانت قد امتبدلت بها الفعل أفواج أخرى أم لا ، فهذا تساؤل  
لا يجدي الآن . إن الشيء الصحيح الذي لا يمكن دحضه هو أنه لا يزال يوجد في أفغانستان  
١١٠ ٠٠٠ من أفراد القوات السوفياتية يواصلون احتلالهم بالقوة الفاشمة . فايين  
الانفتاح \*؟

---

\* تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة أستورغا غاديا (نيكاراغوا) .

في بداية هذا العام ، أعلنت حكومة أفغانستان السيادة المسماة بالمصالحة الوطنية . ولقد كان هذا إدعاء كاذبا منذ البداية . فلم تكن هناك قط أية امكانية واقعية ، على أساس الشروط المعلنة ، لكي يتشاطر النظام العملي في كابول السلطة الحقيقية مع أي ممثلين حقيقيين للشعب الافغاني . وحتى إذا أخذ المرء بظاهر الامر من أن ١٧٠٠ الى ١٨٠٠ قرية يوجد بها الآن لجان مصالحة وطنية ، فإن هذا لا يمثل سوى ٥ في المائة من ال ٣١٠٠٠ قرية الموجودة في ذلك البلد . فالمصالحة الوطنية هي حمان خشبي مليء بالجند السوفيات يرمي الى هزيمة تقرير المصير . أين "غلاسنوت" ؟ إن العالم يشعر بالذعر الشديد إزاء حمام الدم في ايران والعراق لدرجة أننا نميل الى تجاهل المذبحة في أفغانستان . وفي واقع الامر إنها أكثر سوءا . فأكثر من مليون أفغاني قد قتلوا أو أصبحوا مقعدين على نحو دائم . وهذا يمثل ٩ في المائة من السكان في عام ١٩٧٩ عندما بدأ السوفيات الغزو .

ومنذ مناقشة العام الماضي بشأن هذا البند ، أيدت مجموعة من التقارير المستقلة الموثوق بها ، بالاستعانة بالوثائق ، ما لا يمكن تسميته إلا تاريخ الاهوال في أفغانستان . وقد قام الباحثون من منظمة "غالوب" في باكستان ، بالتعاون مع جامعة جنيف وبتمويل من السويد وفرنسا ، بنشر الاستنتاجات المبدئية لمسح متعمق عن السكان اللاجئين الافغان . وهي توضح أن هناك ثلاثة ملايين و ١٥ ألف لاجئ مسجل في باكستان ، وأن عدد اللاجئين غير المسجلين يتراوح بين ٢٠٠ ألف و ٣٠٠ ألف . وإن ٧٥ في المائة هم من النساء والاطفال دون سن الخامسة عشر عاما . وأن ٩٦ في المائة كانوا يعملون في نوع ما من الزراعة المستقرة في أفغانستان قبل الحرب . وهذا يثبت كذب التصريح السوفياتي ومغاده أنه لم يقتل من الديار سوى عدد من السكان الرحل . ويقدر نفس المسح أن من بين المليون شخص بين قتيل ومقعد قتل ٤٦ في المائة من جراء القصف الجوي ، و ٣٣ في المائة متأثرين بجراحهم من جراء الطلقات النارية ، و ١٢ في المائة بسبب قصف المدفعية و ٣ في المائة من جراء الالغام التي تنفجر في الأشخاص . ومنذ عام ١٩٧٦ ما فتئت الامابات ترتفع باطراد ، وقد تضاعفت في السنتين الاخيرتين مع تزايد كثافة الحرب .



وشالك هذه التقارير ويشمل على قائمة بحالات الحرمان في أفغانستان صدر عن لجنة هلسنكي للرمد في بداية عام ١٩٨٧ . ولعل أعضاء الجمعية العامة يذكرون أن التقرير الأول هو بعنوان "دموع ودماء وأنين : حقوق الإنسان في أفغانستان" ، والتقرير الثاني بعنوان "أن تموت في أفغانستان" وهذا التقرير بعنوان "كسب الأطفال : حرب أفغانستان الأخرى" . وهي وثيقة تجعل الدماء تتجمد في العروق ، وتستند الى مئات أقوال شاهدي العيان عن العدد الكبير جدا من الضحايا من الأطفال . ويكفي أن أذكر مقتظفا واحدا :

"إن الأطفال هم من بين أكثر الفئات التي تتعرض للانتقام . فهم يتعرضون للقف بالقنابل في مدارسهم وكذلك أثناء أدايتهم للشعائر الدينية في المساجد . وهم يحرقون أحياء في غرف مغلقة . ولا يتمكن أبائهم المكلومون من التعرف على جثتهم المتفحمة . ويطلق الرصاص على الأطفال الريفيين أثناء هروبهم من الكهوف الجبلية في طريقهم للجوء الى باكستان أو الى إيران . وكذلك يجري التجسس على أطفال المدن ويحرضون على الإبلاغ ضد أسرهم وأصدقائهم . ويدرب الأطفال للعمل كجواسيس أو مخربين أو قتلة . ويؤخذ الأطفال الرضع مع أمهاتهم في السجون ، ولا يمكنهن رؤية أطفالهن بعد ذلك أبدا" .

وقد نشرت منظمة العفو الدولية دراسة بعنوان "أفغانستان : تعذيب السجناء السياسيين" . ومع توخي الحرص الشديد وعلى أساس المقابلات الفردية وشهادات الشهود المستخلصة بعد تحقيق وتدقيق من السجناء السياسيين السابقين ، توصلت منظمة العفو الدولية الى نتيجة مفادها أن التعذيب في أفغانستان واسع الانتشار على نحو منهجي وكثيرا ما ينفذ في حضور المسؤولين السوفيات . ولن أتلو الشهادات وكذلك لن أخوض في تفاصيل الروايات المأخوذة عن شهود العيان . إنها تشير الاستهجان على نحو قاطع . إن أفغانستان ليست مجرد بلد في حالة حرب ، إن الآلاف من مواطنيها يعانون من أسوأ التعذيب وأحكام الأعدام النهائية التي تصدر خارج نطاق القانون بأسلوب ينم عن الوحشية .

وأخيرا ، يوجد معي تقرير على وشك أن تنشره الهيئة الاستشارية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان الدولية ، ويتناول أفغانستان . وتتكون الهيئة الاستشارية المستقلة من محامين من السويد والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومالطة ولديهم جماعيا سنوات من الخبرة الطويلة والمصداقية والمعرفة بالقانون الدولي والإنساني المتصل بحقوق الإنسان واللاجئين والصراعات المسلحة والمرتزقة وجميع المسائل المتصلة بها . وأعتقد أن بحشهم فريد من نوعه . لقد قاموا بإجراء تقييم يتسم بالحرص لجميع أحكام القانون الدولي التي يمكن تطبيقها على الحالة الراهنة في أفغانستان . ولقد فسروا ذلك القانون تفسيراً ضيقاً قدر الإمكان حتى لا يمكن أن يشوب تحليلهم أي قدر من التشويه أو التطرف . وأثناء كانون الثاني/يناير و آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر من هذا العام قامت الهيئة الاستشارية المستقلة أو موظفيها برحلات طويلة إلى باكستان وزاروا جميع مخيمات اللاجئين الرئيسية وأجروا المئات من المقابلات ، وفي كثير من الحالات على أساس عشوائي عفوي . وقد سجلت جميع المقابلات حتى يمكن التحقق من صحة الترجمة . ولقد كان الأسلوب الذي انتهج في إجراء المقابلات أسلوباً تخاصمياً بغية استخلاص آراء لا تتسم بالانحياز أو التعاطف . والمقابلات التي أعتبرت غير موثوق بها أخذت بتحفظ أو طرحت جانبا . وقد أجريت اتصالات إضافية لا حصر لها وأجريت مقابلات أخرى مع عمال الاغاثة والصحفيين والدبلوماسيين وممثلي الوكالات الدولية من ذوي المعرفة الواسعة بأفغانستان .

وقد قيس كل شيء عندئذ ، وأقول بأسلوب يتسم بالحذر والحرص الشديدين ، فسي مقابل معايير القانون الدولي ، وقد خلصت اللجنة الاستشارية إلى أن هناك ممارسة منتظمة للتعذيب يمارسها أعضاء الشرطة السرية "خاد" وفي بعض الأحيان في حضور الأطباء والمسؤولين السوفيات . ويتعرض المدنيون للاعتداءات العشوائية والاعتداءات باستخدام أسلحة عشوائية الأمر الذي يعد انتهاكا لقوانين الحرب وحقوق الإنسان الدولية . وهناك دليل على وقوع مذابح للمدنيين على يد الجنود السوفيات . وتنفذ أحكام الاعدام خارج نطاق القانون على نحو منتظم الأمر الذي يشكل تحدياً مباشرة لمبادئ القوانين الوضعية

والعلاقات القانونية . وللجنود السوفيات مطلق الحرية في استعمال الاسلحة واختيار نوع السلاح الذي يستعملونه . فهم يستخدمون الشراك الخداعية والادوات المنزلية المتفجرة كجزء من ترسانتهم العادية ، الامر الذي يعد انتهاكا صارخا لمعظم قوانين الحرب الاساسية . ويجري شن الحرب دون ضابط على السكان المدنيين في أفغانستان والهيكل المادي والديني الذي يدعمهم . وتشن القوات التابعة لكل من الاتحاد السوفياتي وجمهورية أفغانستان الديمقراطية الاعتداءات غير المشروعة على نطاق واسع وبشكل منتظم على الاهداف المحظور قانونا ضربها . وهناك دليل جوهري لتأييد الادعاء بأن جمهورية أفغانستان الديمقراطية والاتحاد السوفياتي ينتهجان سياسات ترمي الى تفريغ أفغانستان من سكانها وهناك سياسة منسقة لنقل الاطفال قسرا من أفغانستان الى الاتحاد السوفياتي . وهناك دليل على أن جمهورية أفغانستان الديمقراطية والاتحاد السوفياتي متورطان في اعتداء مركب ومتعمد عن المجتمع التقليدي وقيمه وأن ذلك الاعتداء يجري ممارسته على جميع مستويات التنظيم الاجتماعي ، القرية ، البنية الاساسية الزراعية ، الدين ، التعليم ، الاطفال ، بل والحياة نفسها .

وقيل كل شيء وبطريقة تميل الى اثبات الشبح المخيف الذي أثير في العمام الماضي - وسيتذكر ذلك الكثيرون من زملائي الممثلين - تنص تلك الفقرة الرائعة من تقرير مقرر الامم المتحدة الخاص بأفغانستان على ما يلي :

"تري اللجنة الاستشارية المستقلة لحقوق الانسان الدولية أن هناك دليلا قويا على أن جريمة إبادة الجنس ترتكب ضد الشعب الافغاني على يد قوات مشتركة من جمهورية أفغانستان الديمقراطية والاتحاد السوفياتي" .

باسم كندا ، أطرح كل هذا علنا أمام الجمعية العامة لان أفغانستان هي حرب كثيرا ما تنسى . وبامتثناء هذه المناقشة السنوية ، فإن التدمير الوحشي لذلك البلد وشعبه لا يكاد يحظى بالاهتمام الدولي .

ويجب الآن اجبار الاتحاد السوفياتي بشكل ما على الاعتراف بأن التطبيق الانتقائي لسياسة الانفتاح (غلاسنوست) - وهو تطبيق يستبعد أفغانستان مجازا وفعلا - أمر لا يقره المجتمع الدولي . ويصدق هذا بوجه خاص على الاحداث التي وقعت في العام الماضي . فعلى الرغم من التأكيدات الرسمية للرغبة في الانسحاب ، وعلى الرغم من جميع الروايات عن الجنود السوفيات العائدين جرحى ومشوهين الى وطن حزين أو غير العائدين مطلقا ، وعلى الرغم من الحديث عن المصالحة الوطنية هنا اليوم مرة أخرى ، فإن الحرب تخرج أكثر من أي وقت مضى عن نطاق السيطرة . فيتراوح الآن عدد الاشتباكات العسكرية بين ٤٥٠ و ٥٠٠ اشتباك كل شهر بالمقارنة بعدها الذي كان يتراوح بين ٣٠٠ و ٢٥٠ في ١٩٨٦ ، ويصل عددها الآن الى ضعف ما كان عليه في فترة ١٩٨٤-١٩٨٥ . والادهى من ذلك ، كما يعرف الجميع هنا ، أن أعمال التخريب تنتشر بسرعة في باكستان وأن قصف مخيمات اللاجئين عند الحدود قد وصل الى أبعاد غير معقولة .

والأسوأ من ذلك هو الإحباط الشديد الذي صاحب المرحلة الأخيرة من محادثات الجوار التي عقدت في جنيف في أيلول/سبتمبر . لقد كانت حكومة أفغانستان هي التي طلبت على أية حال إجراء المحادثات ، وافترضت الأمم المتحدة ، مثلما افترض القطاع الأكبر من المجتمع الدولي ، أنه سيتسنى أخيرا وضع جدول زمني مقبول للانسحاب . وبدلا من ذلك قدم الجانب السوفياتي تنازلا مزعوما لم يشكل في واقع الامر تنازلا على الاطلاق ؛ فلم يكن الغرض منه إلا زيادة عرقلة العملية .

إننا نحیی صبر الحكومة الباكستانية وحكمتها . إن موقفها فائق الصعوبة ، ومع ذلك فهي تشاير صامدة وتنهض باحتياجات أكبر تجمع للاجئين في العالم . ونحیی المجاهدين الأفغان وبسالتهم وتضامنهم الجديد في ظل قيادة موحدة . فمن الصعب تخيل أنهم ينجحون في الصمود أمام القوة السوفياتية الهائلة . لكن الثمن مخيف .

ونحیی في المقام الأول العمل الذي اضطلع به الأمين العام وبذله لمساعدته الحميدة في محاولة لايجاد تسوية . ولكن هذه التسوية لن تتحقق بالطبع بطريقة تتيح لكل جماعات ومكان أفغانستان أن تقرر مستقبلها إلا إذ انسحبت القوات السوفياتية .

لقد قال الأمين العام في تقريره المقدم في أيلول/سبتمبر الماضي :  
 "في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، قمت بنفسي ، خلال زيارة رسمية إلى  
 موسكو بالاجتماع بالأمين العام ميخائيل س. غورباتشوف ، الذي أبدى تأييده  
 القوي للعملية الدبلوماسية التي تفضّل بها الأمم المتحدة ، وأكد لي أن  
 الاهتمام الرئيسي لدى الاتحاد السوفياتي هو أن يكون لأفغانستان نظام حكم  
 محايد ومستقل ، غير معاد للاتحاد السوفياتي ، بل ولا لأي من جيرانه . وأفصح  
 الأمين العام عن توقعه بأن يتم إبرام تسوية في أقرب وقت ممكن" .  
 (الفقرة ٩ ، A/42/600)

إن كندا لا تستطيع صراحة أن تتخيل كيف يمكن بناء نظام محايد ومستقل وغير  
 معاد عن طريق الارهاب والتعذيب والحرب . وبالمثل لا تستطيع كندا أن تتصور كيف يمكن  
 إيجاد تسوية ما لم يرحل السوفيات عن أفغانستان . إن ذلك شرط مسبق للسلم . وهو شرط  
 مسبق لمجيء حكومة جديدة تهيئ العودة الكريمة والامنة لكل أبناء شعبها وتتوافر فيها  
 صفة تمثيلهم .

إننا نتخذ كل عام قرارات تحت الاتحاد السوفياتي على إيجاد صيغة للتسوية .  
 وفي هذا العام طلب الاتحاد السوفياتي منا اليوم أن نوافق على ادخال تعديلات على  
 مشروع القرار التقليدي ، من شأنها تشويه النص ، وذلك حتى يحظى بتأييد الاتحاد  
 السوفياتي ويسمح - كما يُدعى - بإيجاد توافق في الآراء . فاية صفة خائنة ستكون  
 هذه في أعين شعب أفغانستان : إذ سيكون العالم بأسره قد اختار أن يشترك في تدمير  
 أمة ، بغير ضمان لانسحاب القوات السوفياتية ؛ وبغير ضمان يكفل أن تغدو أفغانستان  
 حرة ومستقلة وغير منحازة ؛ وبغير ممارسة أي ضغط أو نفوذ معنويين من جانب المجلس  
 العالمي المجتمع هنا . إن كندا لن تقر تلك التعديلات المقترحة .

وأكرر ما قلته ، إننا كل عام نتخذ قرارات تحت الاتحاد السوفياتي على إيجاد  
 صيغة للتسوية . وكل عام نطالب بوضع حد لهذا الجنون . وكل عام نعود والكلمات تدوي  
 في آذاننا . وكل عام نقابل بالمراوغة والتبرير والتحدي . وكل عام نحاول كلنا من  
 جديد غير يائسين

إذا كان هناك اختبار لسياسة الانفتاح فهو أفغانستان . وحتى الآن لم ينجح الاتحاد السوفياتي في الاختبار . هل يدور في خلد أحد منا أن صوت حماسة السلام سيُسمع في مثل هذا الوقت من العام المقبل فوق تلك الأرض المنكوبة والشقية ؟

السيد كامسري (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن غزو

القوات السوفياتية واحتلالها لأفغانستان يشكلان انتهاكا صارخا للمعايير الاساسية وللممارسات العادية التي تحكم العلاقات بين الدول . ويمثلان انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تحظى بقبول عام ، ويفرضان خطرا جسيما على السلم والامن الدوليين . لذا تشكل الحالة في أفغانستان مصدر قلق عميق لنا جميعا .

لقد انقضى ما يقرب من ثماني سنوات والحالة في أفغانستان لا تزال كما هي لم تتغير . ولا يزال الاحتلال غير الشرعي لذلك البلد الشقي مستمرا على الرغم من أن الجمعية العامة قد اتخذت بأغلبية ساحقة ثمانية قرارات متتالية تدعو الى الانسحاب الفوري للقوات الاجنبية من أفغانستان وايجاد حل سياسي عاجل .

إن استمرار وجود القوات الاجنبية في أفغانستان انكار لحق الشعب الافغاني المشروع في تقرير المصير ، وقد تسبب هذا الوجود في معاناة واسعة النطاق للشعب الافغاني وفي عواقب مفرجة بالنسبة لوطنه . وأودت الحرب الطويلة ، حتى الآن ، بمئات الالاف من الأرواح . وهجر ما يزيد على ٥ ملايين أفغاني ، أو ما يقرب من ثلث العدد الكلي للسكان ، وطنهم باحثين عن ملاذ في باكستان وإيران المجاورتين . وأصبح ما يزيد على مليوني أفغاني نازحين داخل البلد نفسه . وأدت الحرب أيضا الى تدمير البنية الاساسية الزراعية واتلاف المحاصيل مما تسبب في نقص خطير في المواد الغذائية وأفضى الى حدوث المجاعة . كما تنتهك حقوق الانسان في أعمال لا ينجو منها الشيوخ والاطفال . فلا يجب السماح باستمرار هذه الحالة .

وقد خلق تدفق ما يزيد على ٥ ملايين لاجئ أفغاني الى باكستان وايران المجاورتين مشكلة انسانية هائلة لهذين البلدين وللمجتمع الدولي ككل . وتقدر تايلند ، بوصفها بلدا يلجأ اليه ما يزيد على ربع مليون كمبوتشي وغيرهم من اللاجئين

والنازحين من الهند الصينية ، ضخامة وأبعاد مشكلة اللاجئين التي تواجه الآن باكستان وإيران . لذا يود وفد بلادي أن يشيد بهما إشادة تستحقانها على الموقف الانساني الجدير بالتقدير الذي أظهرته في المساعدة على تخفيف محنة اللاجئين الافغان . كما يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره العميق للبلدان المانحة ولمختلف هيئات ووكالات الامم المتحدة وللمنظمات الانسانية الاخرى على ما تقدمه من مساعدة ومن دعم ايجابي في هذا الصدد .

وعلاوة على ذلك ، لا بد من اداة الغزوات المسلحة وعمليات القصف التي تقوم بها القوات الاجنبية أو القوات العميلة في أفغانستان ضد باكستان إدانة قوية ، كما يتعين على المجتمع الدولي أن يطالب بوقفها إذ أنها تشكل انتهاكا لسيادة باكستان وسلامته الاقليمية .

إن رأي تايلند وموقفها فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان معروفان جيدا على الصعيد الدولي فعندما أدلى رئيس وزراء بلادي ببيانه أمام هذه الجمعية في ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، كرر موقف تايلند بشأن هذه القضية على النحو التالي :

"إن الحالة في أفغانستان نجمت عن السعي الموطد العزم لتحقيق أهداف احادية الجانب لدولة من أقوى دول العالم . ولا يمكن حسم هذه المشكلة إلا على أساس قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تطالب بالانسحاب الكامل للقوات الاجنبية وبممارسة الشعب الافغاني لحقه في تقرير المصير .

"ولقد كان موقف تايلند المتخذ من هذه القضايا متسما بالثبات والاتساق . وموقفنا هذا يستند الى ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، ويتواءم مع موقف أغلبية الدول الاعضاء" . (A/42/PV.28 ، ص (١))

لذلك ، تصر تايلند على مطالبتها بانسحاب جميع القوات الاجنبية من أفغانستان ، ورغبتها في ضمان التوصل الى تسوية سياسية شاملة للمشكلة . ويجب أن تستند هذه التسوية أساسا الى العناصر التالية : الانسحاب الفوري للقوات الاجنبية ؛ وممارسة الشعب الافغاني لحقه في تقرير المصير ؛ واحترام سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الاقليمية ووضعها غير المنحاز ؛ وعودة اللاجئين الافغان الى ديارهم في أمان وكرامة .

وخلال الزيارة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة الى موسكو في حزيران/يونيه من هذا العام ، أكد له الأمين العام ميخائيل س. غورباتشوف تأييد الاتحاد السوفياتي القوي لما تبذله الأمم المتحدة من جهد في البحث من حل لمشكلة أفغانستان . وترحب تايلند بذلك التطور ، وتنظر اليه بأمل على أنه مؤشر لافاق أفضل صوب التوصل الى تسوية سلمية . ومع ذلك ، يود وفد بلادي أن يؤكد على أنه لا يمكن



التوصل الى حل عادل ودائم لهذه المشكلة عن طريق اللغات أو الاعمال الرمزية فقط . بل يتعين على المعنيين مباشرة ، خاصة الاتحاد السوفياتي ، أن يظهروا اخلصهم ورغبتهم الحقيقية في التوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة ويمكنهم القيام بذلك عن طريق مضاعفة جهودهم الرامية الى التوصل الى اتفاق بشأن الانسحاب الكامل للقوات الاجنبية في اقصر جدول زمني ممكن . إن حل المشكلة الافغانية وغيرها من المشاكل المشابهة وفقا لقرارات الامم المتحدة من شأنه أن يكون دليلا واضحا على روح الانفتاح والثقة المتجددة في قدرة الامم المتحدة على المساعدة في التسوية السلمية للصراعات الاقليمية .

يلاحظ وفد بلادي بالتقدير تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/42/60 ، بشأن الحالة في أفغانستان . ويشعر وفد بلادي بالاعتباط إذ يعلم أنه اتفق على خطة المساعدة على التنفيذ ، وعلى استكمال الاحكام ذات الصلة من مشروع الصك الرابع الخاص بالعلاقات المتبادلة . وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادي أن يعرب عن تأييده للجهود الدؤوبة التي يبذلها الامين العام وممثله الشخصي . وقد دأبت تايلند دوما على تأييد الدور الذي يضطلع به الامين العام نيابة عن المجتمع العالمي . فأثناء المناقشة العامة أكد رئيس وزراء بلادي الذي اقتبس من كلماته مرة أخرى على أن :

"الامين العام ... يتمتع بثقة وتأييد تايلند لما يبذله من جهود مشاهرة للتوصل الى حلول سلمية لهذه المشاكل . وبلدي على استعداد دائم

للمساعدة في هذه الجهود في أي وقت وفي أي مكان" . (A/42/PV.28 ، ص ١١) لقد شارك وفد بلادي مع وفود أخرى في تقديم مشروع القرار A/42/L.16 ، لاننا على قناعة بأنه يوفر إطارا معقولا لتسوية سياسية دائمة ومنصفة وعادلة لمشكلة أفغانستان . فمشروع القرار هذا يركز - بين جملة أمور - على القضية الاساسية المتمثلة في وجود القوات الاجنبية في أفغانستان ويطالب بانسحابها الفوري وهو يتطلع الى عودة اللاجئين الى ديارهم بأمان وكرامة وهو يؤكد من جديد على حق الشعب الافغاني في تحديد شكل حكمه واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل أو أعمال هدامة أو قسر أو تقييد من الخارج من أي نوع كان . وهو يركز على المبادئ الاساسية

لاحترام سيادة الدول وملامتها الاقليمية واستقلالها السياسي ، وفي هذه الحالة ، على وضع افغانستان غير المنحاز .

إن وفد بلادي على قناعة راسخة بأنه لا يمكن التوصل الى تسوية سياسية للمشكلة الافغانية إلا بالاحترام الصارم لهذه المبادئ من قبل كل الأمم ، كبيرة وصغيرة . لذلك ، يود وفد بلادي أن يحث الجمعية على اعتماد مشروع القرار بأغلبية ساحقة ، كي توضح من جديد الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للمبادئ الأساسية وللضرورة الملحة للتوصل الى تسوية سياسية لهذه المشكلة الفاجعة .

السيد مكديويل (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انقضى

قراءة عقد الآن منذ أن قام الاتحاد السوفياتي بغزو دولة صغيرة مجاورة له هي افغانستان . وهذه هي الدورة الشامنة على التوالي التي يعرض فيها على الجمعية العامة مشروع قرار يطالب بالانسحاب الفوري للقوات الأجنبية . إن التقاعس المستمر من قبل الاتحاد السوفياتي عن الامتثال لهذه المطالبة ، ومحاولاته الرامية الى تحويل انتباه المجتمع الدولي عن مسؤوليته عن الحالة الراهنة في افغانستان ، يجب ألا يغمض أعيننا عن القضية المبدئية . إن استخدام القوة في العلاقات الدولية يتناقض مع المادة ٢ فقرة (٤) من ميثاق هذه المنظمة . وانتهاك هذا المبدأ الأساسي من مبادئ الأمم المتحدة يستحق الادانة تماما لأنه عمل تقوم به دولة كبرى عضو دائم في مجلس الأمن ولا يسع الدول الصغرى الاعضاء إلا أن تشعر بالقلق لما يترتب على ذلك من آثار على استقلالها وسيادتها .

إن نيوزيلندا تقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ، عن طريق ممثله الشخصي لافغانستان ، السيد ديبغو كوردوفيز ، سعيا للتوصل الى تسوية تفاوضية . ونحن نرحب بالتقدم الذي أحرزه السيد كوردوفيز في المشاورات المضنية التي يجريها منذ الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية ويسجل تقرير الأمين العام انجازات جديرة بالذكر في الاتفاقات التي تم التوصل اليها بشأن خطة المساعدة على التنفيذ والآلية التي أجريت عن طريقها المحادثات بين الاطراف في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير حتى ٩ آذار/مارس ، ومن ٧ الى ١٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام .

وكنا نأمل أن تكون الزيارة التي قام بها السيد إيرماكورا ، مقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الانسان ، الى أفغانستان في تموز/يوليه و آب/اغسطس ، خطوة صوب معالجة ما يجري هناك من الانتهاكات للحقوق الاساسية . ونحن نشق في أنه سيقدم مزيد من المعاونة الى المقرر الخاص ، كي يتوافر للبعثات المقبلة تصور شامل عن الحالة في ذلك البلد .

لكن إحراز تقدم بشأن هذا الجانب الوحيد من جوانب القضية قد ألقى الضوء على العوائق الاساسية والمستمرة التي تعرقل التوصل الى تسوية سياسية . وتشاطر نيوزيلندا الامين العام الاسف لوجود فجوة بين مواقف الاطراف فيما يتعلق بالجدول الزمني لانسحاب القوات . ونحن نشعر بالقلق أيضا بشأن المسألة المتملة بتشكيل الحكومة التي ستبقى في أفغانستان بعد انسحاب القوات السوفياتية وطابع هذه الحكومة .

هناك حاجة ماسة لاجراء حوار صادق فيما بين شتى الاطراف الافغانية لا يفترض استمرار هيمنة مجموعة واحدة . ويبدو أن السياسات التي أعلن عنها في مطلع هذا العام توفر أرضية لتفاوض حذر . إلا أن الاحداث الاخيرة سلبت هذا التفاوض مبرراته . فيدون إحراز تقدم وبدون قيام حوار فيما بين الافغانيين ، لن يوّتي التقدم السني أحرزه ممثل الامين العام الشخصي بشأن جوانب أخرى أكله . وبناء على ذلك ، رحبنا بعرض السيد كوردوفيز القيام بمهمة تيسير الاتصالات بين المجموعات الافغانية .

إن الحاجة الى حل لقضية أفغانستان واضحة . فغضلا عن المذابح المستمرة والاضرار التي لحقت بأفغانستان نفسها ، فإن أشار النزاع محسومة بصورة مباشرة في البلدان المجاورة ، من خلال الغارات التي تشن عبر الحدود والاجهاد الذي يفرضه وجود ما يزيد على اربعة ملايين لاجئ على النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلدان المضيفة . انه يهدد استقرار منطقة جنوب آسيا بأسرها ، كما أنه عقبة رئيسية تعوق تحسن المناخ العام في العلاقات الدولية .

إن مشاعر القلق العميق التي تخامر المجتمع الدولي واضحة من الزيادة المطردة في عدد البلدان التي تؤيد القرارات التي تعتمدهما هذه الجمعية بشأن أفغانستان . ومن المهم أن تواصل الجمعية بحزم إظهار رفضها لاستخدام القوة في العلاقات الدولية . إن نيوزيلندا ستصوت ثانية لصالح مشروع القرار المعروف على الجمعية . وإننا نحث الاعضاء الآخرين على أن يحدوا حذونا ، والأهم من ذلك ، أن نحث الامين العام وممثله على مضاعفة جهودهما لوضع نهاية لهذا النزاع الفاجع والدموي .

السيد يوسف (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بـ

بدء ان اعبر عن تقدير وفد ماليزيا للامين العام على تقريره عن الحالة في أفغانستان (A/42/600) . إننا مقتنعون بأن التقرير يعكس بوضوح وموضوعية الحالة السائدة في ذلك البلد .

ووفقا لما جاء في التقرير ، أعرب السيد ميخائيل غورباتشوف ، الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي . عن تأييده القوي لجهود الأمم المتحدة لحل مشكلة

أفغانستان . وقد أكد للأمين العام انه ينبغي أن يقوم في أفغانستان نظام محايد ومستقل ، غير معاد للاتحاد السوفياتي وغير معاد لجيرانه الآخرين . إن حكومة بلدي ترحب بهذا التشديد على دور الأمم المتحدة في البحث عن حل سياسي لمشكلة أفغانستان . فلطالما رفضت الدول دور الأمم المتحدة . ولطالما أحبطت آمال ضحايا العدوان أو النزاعات المسلحة باستخدام حق النقض في مجلس الأمن . ولذلك ، فإن مما يثلج الصدر أن نسمع السيد غورباتشوف يشدد على دور الأمم المتحدة فيما يتصل بأفغانستان .

لقد انقضت تسعة أعوام منذ أن دخلت القوات العسكرية السوفياتية إلى أفغانستان تأييدا لنظام كانت قد نصبته في كابول في وقت سابق . ولم تتمكن الآليات العسكرية السوفياتية الضخمة والمتقدمة من توفير الاستقرار والأمن للنظام خلال تلك الفترة - كما أنها لم تتمكن أبدا من إخماد شعب أفغانستان المحب للحرية والشديد التمسك بالاستقلال . إن الصدع الذي أوجده الاتحاد السوفياتي أصبح مدعا كبيرا جدا . ويشعر المرء أن روح المغامرة هذه قوضت أسس السياسة الخارجية السوفياتية - لاسيما ما اتصل منها بالأمن والسلم . ولا بد أن الاتحاد السوفياتي فكر مليا في الأثار التي سيجريها تاريخ أفغانستان والبلدان المجاورة الأخرى على تاريخه . ويبدو أنه أدرك حماقة أعماله العسكرية .

وفي ضوء هذه الأفكار الجديدة ، ليس من المستغرب أن نلاحظ أن السيد غورباتشوف اعترف ضمنا ، في الخطاب الذي ألقاه في فلاديفستوك في تموز/يوليه ١٩٨٦ بغداحة الخطأ الذي ارتكبه الاتحاد السوفياتي في أفغانستان . ويبدو أن جميع الأفغان يقعون ضحايا يرمى لها للسياسات السوفياتية .

لقد أوضح تقرير الأمين العام أن المفاوضات بشأن التسوية وصلت إلى طريق مسدود . وقد توقفت جهوده بشأن مسألة الأطار الزمني لانسحاب القوات السوفياتية . ومع تأكيدات السيد غورباتشوف والاعتراف بارتكاب خطأ سياسي فاحش ، فإن هذه الصعوبة التي يواجهها الأمين العام محيرة للغاية . ولا يمكننا أن نستنتج إلا أن الاتحاد السوفياتي

ليس مستعدا لاتخاذ خطوة عملية لسحب قواته . وان من المخيف ان نلاحظ ان أي عضو دائم في مجلس الامن ، او أية دولة عظمى في الواقع ، تتصرف على نحو يتناقض مع ما تقول في وقت واحد .

وكانت آخر حيلة الادعاء بان المصالحة الوطنية جارية في أفغانستان . وإذا كان الامر كذلك ، أليس من الاصوب البدء في سحب القوات السوفياتية ؟ أليست ممارسة جميع الأفغانيين - وفقا لتاريخهم وعاداتهم وحفظا لكرامتهم - لحق تقرير المصير دون قسر أو هيمنة حقا غير قابل للتصرف من حقوقهم ؟ أليس من علاقات حسن الجوار المناسبة ان يتاح لجميع الأفغان ممارسة حقوقهم على نحو يمكنهم من ان يرفعوا رؤوسهم شامخة في المجتمع الدولي ؟ وحتى تكون المصالحة الوطنية ذات معنى حقيقي لجميع الأفغان ، لا بد ان تجرى في غياب القوات السوفياتية وفي حضور قوات مشرفة تابعة للأمم المتحدة . إن بوسع الاتحاد السوفياتي ، بوصفه دولة عظمى وعضوا دائما في مجلس الامن وجارا كبيرا ، ان يحقق هذا . إن بوسعنا ان يظهر للعالم معنى تفوقه .

إن وفد بلدي ، بوصفه صديقا لشعب أفغانستان ، يناشد الاتحاد السوفياتي ان يسحب قواته المحتلة من أفغانستان في أبكر وقت ممكن عمليا ، وأن يساعد الأمين العام بكل طريقة ممكنة ليتمكن الشعب الأفغاني من القيام بمصالحة وطنية . يجب ان يتمتع جميع الأفغان بدون حدود بالحق في ان يختاروا بحرية حكومتهم - أي في الواقع ، نظاما محايدا ومستقلا ، غير معاد للاتحاد السوفياتي وغير معاد للبلدان المجاورة الأخرى ، وذلك وفقا لما يتمنى السيد غورباتشوف وأعضاء الأمم المتحدة . إن فرض أي شيء آخر على أفغانستان لن يحقق السلم لذلك البلد - ما لم يكن ذلك هو المقصود من وراء مثل هذا الغرض .

إن حكومة بلدي لا تعتقد ان السيد غورباتشوف يرغب في إطالة حالة عدم الاستقرار في أفغانستان . فقد أظهرت زعامته رغبة قوية في احتلال مركز مسؤول في البحث عن تحقيق السلم والامن الدوليين . وقد أبدى تأييدها للتعددية إزاء القضايا العالمية . كما أنه يؤيد اعطاء دور قوي للأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية

وتتوافر للسيد غورباتشوف في أفغانستان فرصة مثلى ليبرهن على هذا التفكير السياسي الجديد .

وقد أثبتت المناقشات التي دارت في هذه القاعة أن الحرب في أفغانستان عنصر رئيسي من عناصر زعزعة الاستقرار في آسيا وفي العالم . فقد مزقت نسيج الأمة الأفغانية وأدت الى وقوع ضغوط خطيرة على الدول المجاورة ، لا سيما باكستان التي اضطرت لإيواء مليون لاجئ أفغاني من لاجئي الحرب وضحايا الارهاب والقمع ، والعناية بهم . كما أن أمن باكستان يتعرض لخطر شديد نتيجة لذلك . فالاستفزازات المستمرة عبر الحدود تستهدف تخويف باكستان وإرغامها على قبول الوجود الروسي في أفغانستان .

لقد شجبت الجمعية العامة الغزو السوفياتي مرارا وتكرارا . وينبغي لهذه الجمعية الموقرة أن تعبر ثانية ، من خلال هذه المناقشة ومن خلال التصويت لصالح مشروع القرار A/42/L.16 ، عن اهتمامها بإعادة السلم والاستقرار الى أفغانستان . إن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية تحقيق ذلك . إننا نتحمل مسؤولية ضمان أن يعتمد مشروع القرار على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة المقبولة . ولسنا مدفوعين ، في النهوض بهذه المسؤولية ، بمشاعر معادية للسوفيات ، كما أننا لا نتجاهل اهتماماتهم الأمنية المشروعة . إننا نستهدف أن نصحح خطأ واضحا ، وأن نمكن شعب أفغانستان من التمتع بحق تقرير المصير الحقيقي وأن نعيد التعايش السلمي الى المنطقة . وفي الواقع ، يتعين علينا أن نسمي لتوفير ولاية واضحة لا لبس فيها للأمين العام ليواصل جهوده الرامية الى إيجاد حل سياسي للنزاع في أفغانستان .

إن الأمين العام وممثله الشخصي لا يستحقان امتناننا فحسب ، بل يستحقان منا تأييدا واضحا لجهودهما التي لا تكل للنهوض بالمفاوضات المعنية بإبرام مك دولي للتسوية .

ان حكومة باكستان تستحق التقدير أيضا على اسهامها البتاء في عملية السلم والتجمل بالحلم والصبر في مواجهة ضغوط هائلة . ويحدونا أمل صادق في أن الآراء المعرب عنها هنا اليوم ستشجع باكستان في تصميمها على الاسهام في تسوية عادلة ودائمة في أفغانستان .

ان الابعاد السياسية والاستراتيجية للحرب الدائرة في أفغانستان لا يعادلها في مداها إلا ما يترتب عليها من فاجعة انسانية . فقد سقط الملايين من الضحايا في هذا الصراع المستمر ، وان معاناة الأفغان داخل بلدهم وخارجه على حد سواء لا يمكن أن يتحملها أو يقبلها أي مجتمع متحضر . وليس تقديم المساعدة المادية للتخفيف من هذه المعاناة سوى عزاء ضئيل لا يذكر . إلا أن ماليزيا مع ذلك تعرب عن عميق امتنانها للمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، والهلال الأحمر ، والعديد من المنظمات الخيرية الأخرى والبلدان المانحة على مساعداتها القيّمة للاجئين الأفغان المجبرين على العيش في وهدة البؤس والقنوط .

ويرى وفد بلدي أن مشروع القرار A/42/L.16 يمثل نهجا متوازنا وموضوعيا يرمي الى تحقيق تسوية عادلة وسلمية في أفغانستان . وهو يحوي مبادئ هامة لميثاق الأمم المتحدة تؤيدها جميعا ونقتنع بأنها هي الأساس الوحيد لايجاد حل لاحتلال أفغانستان . ونحن نشارك في تقديم مشروع القرار هذا باعتقاد راسخ بأنه سيسهم في تحقيق سلم واستقرار دائمين في أفغانستان . ونحن نعارض استمرار الصراع الحالي ونعارض إدامة عدم الاستقرار في تلك المنطقة دون الاقليمية ، ومن ثم فاننا نناشد الدول الاعضاء الانضمام اليها في إبداء التأييد الساحق الذي يستحقه مشروع القرار .

السيد الحوسني (عمان) : ان أسس سياسة بلادي الخارجية تقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المتمثلة في احترام سيادة كل الدول ولامتها الاقليمية ، واستقلالها السياسي ، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وحقها في اختيار نظام حكمها دون تدخل خارجي أيّا كان نوعه .



والوضع القائم الآن في أفغانستان يعدّ خرقاً لتلك المبادئ ، محاولاً فرض واقع لا يرضاه أي شعب حر في العالم ، مما حدا بوفد بلادي ، مثله مثل أي وفد بلد يؤمن بالعيش الكريم ، أن يضم صوته الى الغالبية من أعضاء هذه الجمعية الموقرة في المطالبة بالعمل الجاد من أجل ايجاد حل شامل لمشكلة شعب أفغانستان ، يقوم على العناصر التي حددها صراحة قرار الجمعية العامة الذي اعتمد في كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٠ م .

ان بلادي تشاطر شعب أفغانستان المتحمل للآلام من أجل أن يعيش حراً مستقلاً . كيف لا وهذا الشعب عانى ويعاني الكثير ، فهناك المشرد والقتيل والجريح والشاكل ، وهناك اللاجئين الذي أجبر على مغادرة دياره مرتع صباه ؛ كل ذلك يحدث لان الشعب الأفغاني يطالب بالعيش الحر وفي ظل نظام حكم يختاره بنفسه . ان العالم ليخجل أن يحدث كل ذلك ولا يرى من أصحاب الضمائر الحيّة أي التفافة لتلك الآلام الموجهة وتلك المطالب العادلة .

ان بلادي تقدر كل التقدير الجهود البناة المبذولة من قبل الامين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص ، سعياً وراء تحقيق تسوية شاملة لمشكلة أفغانستان التي ما برحت تهدد السلم والامن الدوليين في تلك المنطقة الحساسة من العالم .

كما ان بلادي لا يسمعها إلا أن تعبر عن تأييدها لموقف الحكومة الباكستانية من هذه القضية ، وتقدر دورها الانساني الخلاق ، المتمثل في ايواء واستضافة الملايين من اللاجئين الافغان رغم ظروف وامكانيات هذا البلد الكريم ، وتدعو الدول الى مساعدتها . ان وفد بلادي بالامس القريب لم يتوان في تبني وتأييد القرار الخاص بالحالة في كمبوتشيا ، إيماناً منه بحق الشعوب في العيش الكريم . وهو اليوم يقدم على نفس الخطوة التي أقدم عليها عدد كبير من الدول الاعضاء في جمعيتنا الموقرة ، وهي تبني وتأييد مشروع القرار الخاص بالحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين . فالآمال الكبار المتوخاة من تبني هذا المشروع وتأييده هي المساهمة في التوصل الى تسوية سلمية ، تخدم مصالح شعب أفغانستان وتعيد له هدوءه واستقراره ، مثلما ستعيد الاطمئنان والاحساس بالامن للدول المجاورة والسلم والامن الدوليين .

السيد ماكسيموف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : هناك تغييرات هامة تجري حاليا في الحياة السياسية لافغانستان . فلقد أعلنت حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية بحزم سيادة للمصالحة الوطنية وناشدت جميع الافغان الامتثال لوقف اطلاق النار والبدء في اجراء حوار بغية أن يسود السلم والانسجام وطنهم المعذب .

ان برنامج المصالحة الوطنية الذي وضع بعناية يأخذ في الاعتبار العناصر المتميزة التي تدخل في تركيب الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الافغاني وتقاليدته الوطنية والثقافية والدينية . وان الاعلان الخاص بالمصالحة الوطنية الذي اكده مجددا المجلس الشوري لجمهورية أفغانستان الديمقراطية بتاريخ ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ أعلن أن هدف سيادة المصالحة الوطنية هو تحقيق السلم في كل ربوع البلد ، ووقف الحرب وإراقة الدماء بين الأشقاء ، وسعادة الشعب ، وتحقيق التقدم والرخاء للبلد . وتفضلع حكومة جمهورية أفغانستان بنشاط بتنفيذ اجراءات واسعة النطاق لضمان زيادة اعضاء الطابع الديمقراطي على المجتمع .

(السيد ماكسيموف ، جمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

لقد انقضى ما يقرب من عشرة شهور منذ اعتماد الاعلان الخاص بالمصالحة الوطنية . ومنذ ذلك الحين اثمرت سياسة المصالحة الوطنية نتائج ملموسة ، فباتباع الوسائل السلمية ، حررت ٦٠٠ قرية ، وفي الآونة الاخيرة قبل أكثر من ٣٠ ٠٠٠ متمرد مسلح شروط الهدنة وعادوا الى ديارهم والى حياة السلم مصطحبين معهم ١١٠ ٠٠٠ فرد من افراد عائلاتهم . ومنذ ذلك الوقت عاد عشرات الآلاف من اللاجئين الى ديارهم . وبعد اعلان سياسة المصالحة الوطنية اتخذ زعماء جمهورية أفغانستان الديمقراطية تدابير بعيدة المرمى منها مدّ فترة وقف إطلاق النار من جانب واحد حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ اعلان قيام نظام التعدد الحزبي داخل البلاد وشكلت هيئات ادارية ائتلافية على جميع المستويات . ولا يمارس الاضطهاد السياسي ضد من كان لهم اتجاهات سياسية مختلفة من قبل . ويجري تطبيق عفو عام شامل عن المسجونين كان من نتيجته الإفراج عن ٦ ٠٠٠ شخص . وطرح للمناقشة الشعبية العامة مشروع دستور جديد للبلاد أعلن فيه أن الاسلام هو دين الشعب في أفغانستان .

وفي ٦ تموز/يوليه ١٩٨٧ نشرت الصحافة الافغانية القانون الخاص بالأحزاب السياسية الذي صدقت عليه رئاسة المجلس الشوري لجمهورية أفغانستان الديمقراطية . وأصبح من حق الأحزاب أن تتقدم بمرشحين عنها للانتخابات الخاصة بأجهزة الحكم والادارة في الدولة كما انها تستطيع أن تعبّر بحرية عن وجهات نظرها في المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والشفافية وأن تنشر مطبوعاتها الخاصة بها . وهذا القانون يجري تنفيذه الآن .

وقد أصبح معروفا في كابول ، مثلا ، طبقا لتقارير صحفية ، أن رجال الدين يعدون العدة لتأسيس الحزب الاسلامي لأفغانستان . كما ان القيادة الافغانية مشغولة بالسعي في التوصل الى حلول توفيقية مع القوى السياسية الاخرى بما فيها الجناح اليميني . وقد أعلنت الحكومة الافغانية استعدادها لان تجري اتصالات مع جميع القوى والدوائر التي تؤيد المواقف الوطنية . كما أبدى الحزب الحاكم في جمهورية

(السيد ماكسيموف ، جمهورية  
بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

أفغانستان الديمقراطية الشعبية استعداده لان يشترك في الحكم مع ممثلين عن المعارضة يمثلون جميع العناصر الوطنية . ويجري حاليا اشراك القوى المعارضة في مختلف مستويات الحكومة وهو يتقدم الآن ليصل الى مستوى القرى والاتسام والمناطق والمقاطعات . وتضم الحكومة المركزية الآن خمسة وزراء سبق ان شغلوا مناصب وزارية في نظم الحكم السابقة .

وتقوم أفغانستان الآن بحل المشاكل الوطنية التي تراكمت في السنوات القليلة الماضية . فهي تقدم المساعدة الى ما يزيد عن مليونين من البدو ، كما تقدم المساعدات أيضا الى اللاجئين العائدين الى ديارهم ، ومن أجل هذا الغرض أنشئت ادارة خاصة في البلاد .

وتأخذ أفغانستان بعين الاعتبار وهي تحل مشكلة الارض مصالح جميع المنتفعين بالارض وتقاليد استخدام الارض . وتقوم تنمية الصناعة على أساس التطبيق الفعلي لسياسة المصالحة الوطنية . فتقدم المساعدات والدعم الى القطاع الخاص وتقوم علاقات الفائدة المتبادلة بين قطاع الدولة والمقاولون الوطنيون .

وتعمل لجان المصالحة الوطنية التي شكلت على جميع المستويات من المركز الى المقاطعات والمناطق والقرى كأدوات هامة لتنفيذ سياسة المصالحة الوطنية . ويشترك في عمل تلك ال ٣ ٢٠٠ لجنة الصغير والكبيرة ما يقرب من ٩١ ٠٠٠ وطني يدعمون استقرار الحالة والسلم في البلاد . وهناك نحو ٦ ٠٠٠ من بينهم كانوا يمثلون المعارضة سابقا . وقد أعلنت حكومة أفغانستان عن استعدادها لان تشرك شركاءها في عملية المصالحة الوطنية في مناصب في أكثر من ٢٠ وزارة بما فيها منصب رئيس مجلس الوزراء اذا اقتضت الضرورة ذلك .

وفي أعقاب ثورة نيسان/ابريل صدر أكثر من ٤٠٠ مرسوم ولائحة وقرار لضمان حقوق الانسان في أفغانستان . وتتضمن المبادئ الأساسية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، التي تشكل الدستور المؤقت للبلاد ، جميع الاحكام الأساسية للعهديين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان . وتنص تلك المبادئ على احترام التقاليد الوطنية والتاريخية والثقافية والدينية للشعب الافغاني والامتثال لها . كما تتضمن نصوصا عن المساواة

بين جميع المواطنين بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الأصل الوطني أو الاجتماعي . وتنص المادة ٢٨ من مبادئ الدستور المؤقت على أن جميع المواطنين الأفغان متساوون أمام القانون .

ويوما بعد يوم تكتسب المصالحة الوطنية داخل صفوفها المزيد والمزيد من فئات ومجموعات الشعب الأفغاني ، كما أصبح تحقيق التسوية السياسية للحالة المحيطة بأفغانستان حقيقة ملموسة أكثر وأكثر من ذي قبل .

وخلال السنة الماضية لوحظ احراز تقدم كبير في عملية مفاوضات جنيف . فقد قلّت بشكل ملحوظ الاختلافات في وجهات النظر بين الجانبين بشأن الجدول الزمني لانسحاب القوات السوفياتية المحدودة العدد . وكل ذلك يقوي الأمل في الاسراع نحو تحقيق تسوية سلمية للمشكلة الأفغانية .

غير ان طريق تنفيذ سيامة المصالحة الوطنية مازالت تكتنفه بعض الصعوبات الجادة . فالدوائر الامبريالية ومعها القوى الرجعية المحلية تبذل محاولات مستميتة لايقاف عملية تطبيع الحالة في أفغانستان وتتدخل في شؤونها الداخلية . كما لم تخفّ حدة الاعمال العسكرية في البلاد . وهذه الاعمال ينفذها الآن اساسا المرتزقة الذين ترسلهم الى أفغانستان الجماعات المتطرفة التي تتخذ مواقعها في باكستان .

وفي أعقاب البدء في تنفيذ برنامج المصالحة الوطنية صعدت بعض البلدان الغربية من مساعداتها العسكرية الى تلك المجموعات . وهم يمدونها بالاسلحة الحديثة ومنها الصواريخ المضادة للطائرات مثل صواريخ ستنغر وبلوبايب . ونجم عن ذلك الاستمرار في قتل المدنيين ومن بينهم الشيوخ والنساء والاطفال . وقد هيأت السياسة التي تنتهجها جمهورية أفغانستان الديمقراطية والاتحاد السوفياتي في علاقاتهما الخنائية وعلى المسرح الدولي الظروف الملائمة اللازمة للتقدم بنجاح نحو تحقيق المصالحة الوطنية وحل المشكلة الأفغانية .

وقد أوضح ميخائيل غورباتشوف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، أن المصالحة الوطنية في أفغانستان أمر لا بد منه وهو يخص الأفغان وحدهم بمن فيهم الأفغان الموجودون وراء الحدود . والمطلوب هنا هو الحوار والمفاوضات ومزيد من الثقة بين الطرفين المتعارضين . وقد سويت من حيث المبدأ مشكلة انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان . ونحن نحبذ تخفيض الجدول الزمني للانسحاب . غير أن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان يجب أن يتوقف ويجب أن تعطى الضمانات بعدم استئنافه في المستقبل .

ويعتقد وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن إنهاء التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان وتوفير الضمانات لعدم استئنافه شرطان لا غنى عنهما لإيجاد التسوية السلمية للحالة في البلاد . ونحن نتفق تماما في الرأي مع حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، بأن عملية المفاوضات في جنيف وعملية تنفيذ المصالحة الوطنية ، بوصفها سياستين متزامنتين ومتوازيتين ، سوف تفضيان إلى الإسراع بتسوية الحالة في أفغانستان وفيما حولها .

ويستدعي صالح السلم والأمن الدوليين بذل جهود مشتركة لإنهاء أية أعمال من شأنها أن تطيل من أمد الحرب وتفاقم من التوتر . وإذا كان أعضاء الأمم المتحدة يريدون التوصل إلى إيقاف الحرب المدمرة في أفغانستان في المستقبل القريب ورفض طريق الحل العسكري فعليهم عندئذ بطبيعة الحال إجراء تغييرات في مشروع القرار ذي الصلة بحيث يكون من شأنه أن يعزز السلم في المنطقة على نحو فعال .

(السيد مكسيموف ، جمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

وهذه التغييرات تقترح الآن بالفعل . ففي التعديلات المقترحة لمشروع القرار ، ترى اليمن الديمقراطية وسوريا بحق أنه بالإضافة الى المناشدة بانسحاب القوات الأجنبية يجب أن يتضمن مشروع القرار فقرة جديدة تطالب باحترام دقيق لمبدأ عدم التدخل فيما يتعلق بأفغانستان . كما تقترحان أيضا اضافة جملة تنص على الترحيب بالتقدم المحرز في محادثات جنيف .

ونحن نولي أهمية بالغة للرسالة التي بعث بها وزير الشؤون الخارجية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية الشعبية السيد عبد الوكيل ، والتي قال فيها إن إدخال هذه التعديلات على مشروع القرار ستمكن كل الاطراف المعنية ، بما فيها جمهورية أفغانستان الديمقراطية الشعبية ، من تأييد مشروع القرار . فهذا الموقف البناء من جانب حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية الشعبية شهادة مقنعة على رغبتها فسي التوصل الى تسوية سياسية للمسألة الأفغانية ، ومشاركتها الفعالة المجدية في وضع مشروع قرار متوازن يمكن تنفيذه بالفعل .

وبالمقابل ، تشهد التعديلات الفرعية التي تقترحها باكستان بعدم وجود أي رغبة لدى بعض الدوائر المعروفة جيدا ، وبصفة خاصة في باكستان ، للتوصل الى حل عادل للمسألة الأفغانية برمتها ، ومسألة انسحاب القوات السوفياتية بوجه خاص .

ويحذ وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مواصلة الجهود البنّاءة الرامية للتوصل الى حل تقبله جميع الاطراف ، وقرار يمهّد الطريق أمام التسوية العادلة العاجلة للمسألة الأفغانية .

السيد رانا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بينما تستعرض

الجمعية العامة ، مرة أخرى ، الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين ، يعي وفدي وجود بعض التطورات الهامة في أفغانستان ، أو فيما يخصها ، طرأت منذ نظرت الجمعية هذه المسألة في العام الماضي .

ومن أبرز تلك التطورات ، بالطبع ، المساعي التي لا تكفّ للأمين العام ، وممثله الشخصي بغية التوصل الى تسوية تفاوضية للمشكلة الافغانية . وقد لاحظنا بعين التقدير المفاوضات المطولة ذات عملية التوجه التي جرت في جنيف بين الاطراف المعنية بغضل المساعي الحميدة للأمين العام ، كما لاحظنا باهتمام أن شقة الخلاف بدأت تضيق بشكل ملحوظ فيما يتعلق بالاطار الزمني لانسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان ، وان كانت لم تسوّ تماما بعد ، لسؤ الحظ . ووفدي على علم بأن جهودا جديدة تبذل في أفغانستان منذ العام الماضي ، بغية التوصل الى مصالحة وطنية في مجتمع مزقته ثمان سنوات من الصراع المرير . وبالمثل ، لم يفتنا المقترح الذي طرح مؤخرا ، من فوق هذه المنصة ، عن دور يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به في مجال حفظ السلام إثر انسحاب كل القوات الاجنبية من ذلك البلد الذي تحلقته المشاكل . ويجب أن تضاف الى هذه القائمة عناصر جديدة من الديناميكية والمرونة باتت ملحوظة مؤخرا في طائفة واسعة من المبادرات السوفياتية المتعلقة بالسلم والامن الدوليين .

هذه ، بكل تأكيد ، تطورات جديدة جديرة بالملاحظة ومشجعة . ومع ذلك ، لا يرى وفدي تغيرا فعليا في أفغانستان فيما يتعلق بأساسيات المشكلة . وأشير الى الحقيقة التي لا تخفى وهي أن ما يقرب من ثلث سكان أفغانستان باتوا لاجئين لدى البلديين المجاورين ، ايران وباكستان ، مصوتين ، بذلك ، بأقدامهم . كما ان القلق الدائم الذي يساور وفدي بشأن الحالة في أفغانستان راجع أيضا الى الواقع الذي لا يقل مرارة المتمثل في الوجود الذي طال أمده لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ جندي أجنبي في أفغانستان . ومن دواعي قلقنا أيضا ، فيما يخص الحالة في أفغانستان ان الموت والدمار قد حلّا محل حملان بخارى والغواكه المجففة التي كانت من أظهر العلامات المميزة لأفغانستان . وأكثر ما يشير قلق نيبال ، حقيقة أن قوة عظمى رئيسية عليها مسؤولية خاصة عن صون السلم والامن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، قد مارست التدخل في أفغانستان . ومن الواضح أن ذلك يشير احتمال تصعيد أوسع للصراع ، مع ما يترتب عليه من دمار ، وامتداد الى الاقاليم المجاورة .



لقد أعلنت بلادي موقفها بجلاء بخصوص الحالة في أفغانستان من فوق هذه المنصة في سبع مناسبات سابقة . وهو موقف مبدئي أسامه المعايير المقبولة عالميا في مجال العلاقات بين الدول ، لا التحيز أو مقتضيات الضرورات السياسية المتذبذبة . وهو موقف تكيفه هواغلنا الانسانية فيما يخص محنة الشعب الافغاني الشجاع ، الذي تربطه بنيپال علاقات صداقة تقليدية . وهو أخيرا ، موقف تشكله قناعة نيپال التي لا تززع بآن الدول الصغيرة ، وبخاصة تلك التي تجاور دولا عظمى ، لها نفس الحق الذي لغيرها فسي أن تعيش في سلام واستقرار . ويفسر هذا السبب في أن نيپال عارضت دائما التدخل والاحتلال الاجنبيين حيثما وجدا وفي أي وقت وقعا ، وأيا كان شكلهما ومهما تكن المعادير .

ينتهز وفدي هذه المناسبة ليعلن تضامنه مع الشعب الافغاني ودعمه له ، وتقديرنا العميق لكافة الدول وبخاصة باكستان وايران ، وهيئات الفوٹ الانسانية التي استجابت على نحو طيب لاحتياجات الفوٹ والتأهيل العاجلة للملايين من اللاجئين الافغان . ويحدونا الأمل في أن تواصل استجابتها السخية حتى يعود كل اللاجئين الافغان الى ديارهم آمنين موفوري الكرامة .

لكل هذه الاعتبارات ، ظلت نيپال على استعداد دائما لتأييد أية تسوية تفاوضية لمشكلة أفغانستان تكفل الانسحاب غير المشروط لكل القوات الاجنبية من أفغانستان ، وتؤمن حق كل الافغان في أن يقرروا مصيرهم السياسي بحرية دونما تدخل أو إكراه من الخارج ، وتؤمن احترام سيادة أفغانستان وسلامة أراضيها ووضعها غير المنحاز ، وتهيئ البيئة الملائمة للعودة الطوعية لكل اللاجئين الافغان بكرامة وأمان . لهذا السبب ، تحديدا ، يشرف نيپال أن تتبنى مشروع القرار A/42/L.16 المطروح الآن أمام الجمعية . فهو ، في رأينا يشتمل على كل العناصر اللازمة لتحقيق تسوية سلمية للمشكلة الافغانية ، ولذلك ، نأمل أن تعتمده الجمعية العامة بأغلبية ساحقة .

السيد بيتاركا (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للمرة

التاسعة منذ أن وقع العدوان السوفياتي على أفغانستان في ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ والجمعية العامة تبث الحالة في أفغانستان وأشارها على السلم والامن الدوليين . وقد أدان الرأي العام العالمي كله ذلك العدوان الذي ارتكبه الامبرياليون الاشتراكيون السوفيات باعتباره جريمة خطيرة ضد حرية واستقلال شعب دولة ذات سيادة ولانه يشكل تهديدا للسلم والامن في المنطقة وفيما يتجاوزها .

ان مناقشة هذا البند في الدورة الحالية للجمعية العامة دليل على القلق الذي أشاره الاحتلال السوفياتي المستمر لأفغانستان لدى المجتمع الدولي برمته وعلى الاهمية الكبرى التي يعلقها هذا المجتمع على تلك المسألة . لقد تكلم عدد من ممثلو الدول عن الالام والمعاناة التي تلحقها الحرب العدوانية والاحتلال المستمر بالشعب الافغاني وعن العواقب الخطيرة التي تنطوي عليها ليس فقط بالنسبة للشعب الافغاني وإنما أيضا بالنسبة للشعوب المجاورة ، التي بالاضافة الى ما تتحملة من عبء اقتصادي ضخم نتيجة لايوائها للاجئين الافغان ، فانها تتعرض أيضا لعمليات الاستغزاز العسكري والانتهاك المنهجي لسلامتها الاقليمية . لقد ارتفع عاليا صوت شعوب العالم والرأي العام العالمي التقدمي وكل انسان شريف ، على نحو يتعاضم يوما بعد يوم ، مطالباً بالانسحاب الفوري والكامل لقوات الاحتلال السوفياتية وبأن ينهي الاتحاد السوفياتي كل انشطته وتدخلاته العدوانية ضد أفغانستان والبلدان المجاورة .

وتدل الحقائق على أن الحالة في أفغانستان لا تزال خطيرة . وفي الوقت الذي حاولت فيه الدعاية السوفياتية دون توقف ، طوال الفترة الممتدة منذ انتهاء الدورة الاخيرة للجمعية العامة ، التهليل عن "استعداد" و "رغبة" موسكو في حل المشكلة من خلال المفاوضات ، واصلت قوات الاحتلال السوفياتية تكثيف جهودها بشكل مستمر لتقضي بقوة السلاح على المقاومة المسلحة للشعب الافغاني . وشهدت تلك الفترة تصعيدا في النطاق والكثافة للعمليات العسكرية ، مع زيادة مستمرة في ترسانات الاسلحة التي تستخدم في تلك العمليات . ونتيجة لذلك قتل أو جرح الالوف من السكان المدنيين ، لاسيما النساء والاطفال .

ان التكتيكات والعمليات الوفيرة التي استخدمت في ارهاب الشعب الافغاني وقمعه قد ازدادت شراء باضافة "هدايا" للأطفال الافغان الابرياء ، تتمثل في شراك متفجرة في شكل لعب جرى استخدامها على نطاق واسع في شتى المناطق التي يسكنها الافغانيون .

وقد أدى كل ذلك الى حدوث زيادة ضخمة في السنة الماضية أيضا في عدد اللاجئين الافغان الذين اضطروا الى ترك ديارهم التي توارثوها عن أجدادهم والسير في طريق الهجرة بحثا عن الملجأ . وفي الوقت الذي استمر فيه المحتلون السوفيات في ارتكاب جرائمهم تلك ، فانهم واصلوا بوقاحة ترديد ادعاءهم السخيف والمبتذل بانهم قد جاءوا الى أفغانستان كمخلصين وحفظة للسلم بناء على دعوة وجهت اليهم . إلا أن هذا الزعم السخيف فندته منذ وقت طويل أولا وقبل كل شيء المقاومة المسلحة التي يخوضها الشعب الافغاني لاجراج المعتدين السوفيات من بلده . وتمثل هذه المقاومة دليلا واضحا على أن الشعب الافغاني لم يذعن قط لاحتلال السوفيات وسيطرتهم .

وفي وجه المقاومة المسلحة المتسمة بالتصميم ، التي يبديها الشعب الافغاني ومائر الوطنيين ، فضلا عن الادانة التي لقيها العدوان على أفغانستان من الشعوب والبلدان المحبة للحرية ، يلجأ المحتلون السوفيات على نحو متزايد الى ما يسمى بالتسوية السلمية للمشكلة الافغانية . ان المقترحات الخادعة التي حاكتها موسكو وتشدقت بها كابول بشأن ما يسمى بالمصالحة الوطنية والهدنة في أفغانستان ، والتهليل الذي اقترنت به عملية "انسحاب" بعض الوحدات السوفياتية من ذلك البلد ، كل هذه الامور ليست سوى مناورات سياسية جديدة تستهدف تدعيم الاحتلال السوفياتي وسيطرته وترسيخ اقدام حكومة كابول باستخدام وسائل أخرى وسبلا مختلفة . وتقوم موسكو بترديد هذه الامور للاستهلاك الدعائي ولاستخدامها كرسيد دبلوماسي لتحسين الصورة السيئة التي ظهر بها السوفيات كمعتدين وغزاة والتي طبعت في اذهان الشعوب والبلدان ذات السيادة ولدى الرأي العام العالمي ككل . وعلاوة على ذلك ، تسعى القيادة السوفياتية الى اخفاء نواياها القديمة الرامية الى توسيع نطاق هيمنتها على مناطق جديدة من العالم تحت ستار من الغوغائية ومن "القناع السلمي" لما يسمى بالفكر السياسي الجديد .

وبالإضافة الى ما تقدم ، فان موسكو ، بطرحها المقترح الخادع للحل السلمي - "المصالحة الوطنية" - الذي يتمثل في تشكيل حكومة ائتلافية تشترك فيها كل القوى السياسية الافغانية ، انما تحاول أن تصور احتلالها هذا والمقاومة الوطنية له على أنها حرباً أهلية بين قوات متعارضة في البلد . وبهذه الطريقة يمكن لموسكو التظاهر بأنها عامل مساعد خارجي ، أتى بدعوة من أجل المساعدة في حسم تلك الخلافات والتناقضات الوطنية . وفضلاً عن ذلك ، فان تلهف السوفييات على ضمان حصول نظام كابول على الضوء الأخضر للدخول في مفاوضات تجري تحت رعاية الأمم المتحدة ، أو الادعاء بتحديد اطار زمني لخراج القوات المحتلة من الأراضي الافغانية ، كل هذه الأمور أيضاً ليست إلا جزءاً لا يتجزأ من تلك المناورات الفوغائية التكتيكية .

لقد أعرب وفد جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية عن رأيه أكثر من مرة في هذه الجمعية العامة بأن المأساة التي يعيشها الشعب الافغاني هي نتيجة للتنافس الشديد بين الدولتين العظميين الرئيسيتين على مناطق النفوذ والهيمنة العالمية . ونرى أيضاً ان "تعاطف" الولايات المتحدة و "اهتمامها" ، وكذلك تأييدها المزعوم للافغانيين ضد المحتلين السوفييات ، كلها أمور مبعثها دوافع امبريالية أنانية ، ومن ثم لا ينبغي أن ينخدع بها أحد ، خاصة الشعب الافغاني ، الذي لا يمكن أن يفوته أن يدرك - من واقع خبرته وخبرة الشعوب الأخرى - ان ما يشغل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الامبريالية ليس معاناة الشعب الافغاني ومصيره ، وإنما الطموحات الامبريالية لتلك الدول . فالولايات المتحدة الأمريكية نفسها عدو لحرية الشعوب واستقلالها ، وقد ارتكبت ولا تزال ترتكب الاعمال العدوانية .

وليس من العسير علينا أن نرى انه فيما يتعلق بأفغانستان فان الامبريالية الأمريكية مشغولة أولاً وقبل كل شيء بتغلغل الاتحاد السوفيياتي ونواياه التوسعية في تلك المنطقة وفي غيرها من المناطق الاستراتيجية ، التي للولايات المتحدة الأمريكية أيضاً أهداف للهيمنة عليها . وبالإضافة الى ذلك تواصل الولايات المتحدة السعي لاستفادة من العدوان السوفيياتي على أفغانستان للتظاهر بأنها "نصرة السلام" بغية تحويل أنظار الشعوب والبلدان ذات السيادة عن سياساتها وأنشطتها التوسعية العدوانية في شتى مناطق العالم .

بيد أن الشعب الافغاني الباسل قد عقد العزم على أن يعالج مشاكله ويقرر مصير بلده بنفسه . ومن الأدلة المؤيدة لذلك نضاله التحرري المسلح ضد المحتلين السوفيات ، باعتبار ان ذلك هو السبيل الوحيد الذي يستطيع بواسطته الحصول على استقلاله الوطني وحرية . ان الاعمال الباسلة التي يقوم بها الوطنيون الافغان ضد قوات الاحتلال وعملائها في كابول وقندهار وهرات وباكوتيا وناغاهار وغير ذلك من مناطق أفغانستان ، والخسائر البشرية والمادية الضخمة التي يلحقونها بالمحتلين ، والنمو المستمر للمقاومة الشعبية في كل شبر من الاراضي الافغانية ، كل هذه الامور تشكل ابلغ رد يقدمه الشعب الافغاني لتفنيد كل زعم أو تكتيك أو عمل سياسي أو عسكري للمعتدي .

وفي رأينا أن الحل الصحيح الوحيد لمشكلة أفغانستان يكمن في الانسحاب الغوري غير المشروط لجميع قوات الاحتلال السوفياتية . وينبغي أن يتخلى الاتحاد السوفياتي وكل دولة امبريالية أخرى عن جهودها الرامية الى التدخل في الشؤون الداخلية لشعب أفغانستان أو فرض نظم غير مقبولة على هذا الشعب . وينبغي أن تترك لشعب أفغانستان حرية العمل والبت في قضاياها الوطنية بنفسه . ان دعم شعوب العالم والرأي العام العالمي التقدمي بأسره للشعب الأفغاني وتضامنه الوطيد معه في كفاحه ، يخدم أيضا بنفس القدر جميع البلدان والشعوب المحبة للحرية في كفاحها ضد مخططات العدوان والهيمنة التي تمارسها الدول الكبرى والدول الامبريالية الأخرى ، وفي جهودها لصون استقلالها وحريتها والسلم والامن الدوليين .

ويرى وفد ألبانيا أنه من الضروري أن يكرر مرة أخرى من فوق هذه المنصة ان ألبانيا ، حكومة وشعبا ، سوف تواصل ادانة العدوان السوفياتي ضد أفغانستان ، وسوف تقدم تضامنها ودعمها الحازم للشعب الأفغاني في كفاحه من أجل قضيته العادلة التي لا بد أن تحقق الانتصار .

السيد صديقي (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ بضعة

أيام ، تشرفت بالالتقاء ببعض المناضلين من أجل الحرية من الأفغان . وكانوا يتميزون ببساطة سلوكهم وصلابة عزميتهم وتصميمهم . ولم يطيخوا الحديد في المفاهيم المجردة عن السيادة . فهم لا يبغون إلا حريتهم . وليس لدي أدنى شك في انهم سيحققون هذا لانفسهم ، ويحققون المجد كذلك .

ولكن ، لماذا يتعين على هذا الشعب وأبنائه أن يواجه الموت لتحقيق شيء لهم الحق فيه ؟ ان كل ما يطلبونه هو أن تمثل الدول الاعضاء ، بغض النظر عن قدرتها وقوتها ، لميثاق الأمم المتحدة التي أعلنت التزامها به . ويبقى على هذه الجمعية أن تكفل تحقيق ذلك .

تتألف مأساة أفغانستان من عدة عناصر . أولا ، هناك الكفاح العنيف المتواصل من أجل الحرية الذي اتسمت أبعاده نتيجة للوجود العسكري الاجنبي الضخم . لقد حدث هذا التدخل في انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية للميثاق . ونتيجة لهذا النزاع ، هلك

أكثر من مليون شخص . وقد شهدت الأشهر القليلة الماضية قتالا مكثفا في مقاطعات كونار ، وباكيتا ، ونانغارهار ، وكاندهار ، وكنوز ، وهيرات . وقد باركت الأغلبية الساحقة للرأي العام العالمي التطلعات المشروعة للمناضلين الأبطال من أجل الحرية .

ثانيا ، أدت هذه الحالة الى تشريد عدد كبير من السكان داخل وخارج أفغانستان . فسمى ما يقرب من ٥ ملايين من الأفغان الى الحصول على مأوى خارج البلد . واضطر الكثير منهم الى أن يتركوا ديارهم ويهييموا على وجوههم في البلاد . وسوف تشتد ظروف البؤس التي يعيشها المشردون وتزداد في الأسابيع المقبلة عندما تغطي شلوج الشتاء القارس أراضي البلاد .

ثالثا ، وهذه فكرة تبعث على السرور ، أدت هذه المأساة الى ظهور تعاطف عميق في المجتمع الدولي . ان باكستان حكومة وشعبا على استعداد لاستضافة اللاجئين ، بل وتستضيف بسخاء ٣ ملايين أفغاني . وقد وجد العديد منهم ديارا ترحب بهم في جمهورية ايران الاسلامية وبلدان أخرى . وتستحق هذه الدول المضيضة شكرنا . ونحن نشعر بالامتنان أيضا للدول المانحة الأخرى ، ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وللجنة الدولية للصليب الأحمر ، ولبرنامج الأغذية العالمي - من أجل الدعم الضخم الذي قدموه لأبناء أفغانستان\* .

ومن الجلي ان أي حل محتمل لهذه المسألة يجب أن يأخذ هذه العناصر في الاعتبار . ويجب أن تنسحب القوات الأجنبية في أقصر اطار زمني ممكن . كما يجب أن يهيأ الجو الذي يؤدي الى عودة الضحايا من أبناء أفغانستان المشردين الى ديارهم في سلامة وكرامة . ويجب أن تكفل عدم تكرار هذه المأساة ، وأن تكون أفغانستان المستقبل دولة مستقلة ذات سيادة وغير منحازة . ويؤمن وفد بلادي ان مشروع القرار قيد النظر يأخذ هذه العوامل في الاعتبار . ولهذا اشتركت بنغلاديش في تقديم هذا المشروع .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماتوس بروينكا (البرتغال) .

ومما لا شك فيه أنه لا يكفي ان يعتمد مشروع القرار . اذ يجب أيضا الامتثال لمشروع القرار روحا ونصا . ونحن نحث الاطراف أن تفعل ذلك . وقد أدت بعض الاعمال التي قامت بها دول عالمية كبرى بشأن بعض القضايا الى تهيئة جو من الامل . فلندع الشعب الافغاني يشارك أيضا في هذه الروح الجديدة المتفتحة من التفاؤل . ولنندع هذا الشعور المتزايد ينتشر في كل مكان . في تيرتل بي في نيويورك ، أو في المييدان الاحمر في موسكو أو في شوارع كانداهار .

وتنضم بنغلاديش الى الدول الاخرى في الاعراب عن تقديرها الخالص لجهود الاميين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار في هذا الصدد ، كما نشني على جهود ممثله الشخصي ، السيد ديفغو كوردوفيز .

ونرحب بالتقدم المحرز في محادثات جنيف حتى الآن ، ولكن لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أن لب المشكلة يتمثل في وجود قوات أجنبية على أرض أفغانستان . ومن ثم ، فلكي تنجح مفاوضات جنيف ، فان الشرط الذي لا غنى عنه هو أن يحدد على الفور اطار زمني قصير للانسحاب .

وهناك درس نستخلصه جميعا من أفغانستان . ان أي أمة محبة للحرية لا يمكن أن تسحق بسهولة . ان سياسة بنغلاديش في تأييد مشروع القرار تتفق وأهدافنا المعلنة في مناسبات كثيرة . ونحن نود أن تكون كل الدول حرة في سعيها لتقرير مصيرها .

ومرة أخرى نود أن نستمع في أفغانستان الى التسبيح بذكر الله أكبر في

المساجد والمآذن ، وأن يتردد صداه في أرجاء التلال : "الله أكبر!" - الله وأكبر!

السيد زابوتوكي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان

جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، مسترشدة بمبادئ سياستها الخارجية المحببة للسلام ، تتابع كل الشؤون العالمية باهتمام بالغ بما في ذلك جميع المبادرات الرامية الى تعزيز وصيانة السلم والامن والتعاون الشامل بين الشعوب . ولقد تابعنا باهتمام بالغ تطور الاحداث في مختلف مناطق العالم ، لان التجربة تعلمنا ان بؤر التوتر الاقليمية يمكن أن تتحول بسرعة الى صراع عالمي بعواقبه الوخيمة .



ومن ثم ، فإننا نلاحظ مع الارتياح التغييرات والتدابير الايجابية التي اعتمدها ، في الفترة الاخيرة ، حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية لتيسير عملية تطبيع الحالة حول أفغانستان . ان سياسة المصالحة الوطنية التي أعلنت عنها رسمياً ونفذتها قيادة جمهورية أفغانستان الديمقراطية منذ بداية هذا العام ، على نحو متواصل ، توجد الظروف المؤاتية للتسوية العادلة والدائمة لجميع المسائل المتعلقة بتطوير الجمهورية في المستقبل . وبالعلاقاتها مع غيرها من بلدان جنوب غربي آسيا .

وقد قامت حكومة أفغانستان بمجموعة كبيرة من المبادرات واعتمدت تدابير تستهدف تأمين السلم والأمن في البلد والسعي الى التفاوض والتوصل الى اتفاق مع المعارضة المسلحة ، والمنظمات الافغانية والافراد خارج حدود البلاد والقيام ، على أساس ائتلاف شامل ، ببناء أفغانستان جديدة مستقلة ذات سيادة ، تنتهج سياسة عدم الانحياز .

وفي ١٥ كانون الثاني/يناير من هذا العام ، بدأت وحدات من الجيش الشعبي التابع لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ومجموعة محدودة من القوات السوفياتية وقف اطلاق النار من جانب واحد . وتجري لجنة المصالحة الوطنية التي تتألف من ممثلين عن قيادات البلد والدوائر الاسلامية والمثقفين وممثلين عن الفئات الوطنية والقبائل والشخصيات البارزة في البلد ، مفاوضات بشأن المصالحة مع مجموعات المعارضة المسلحة . ويجري توفير الظروف المادية وغيرها لاستقبال اللاجئين الافغان العائدين الى وطنهم من الخارج ، لتمكينهم من الاندماج العضوي في حياة البلد . وأعلن عن عفو عام ، وبدأ تنفيذ هذا العفو . واتخذ قانون يتعلق باضفاء طابع الشرعية على عدد من الاحزاب السياسية . ويعلن مشروع الدستور الجديد المطروح للمناقشة العامة بصفة رسمية الطابع الاسلامي للبلد ، ويؤكد من جديد انتهاج البلد لسياسة عدم الانحياز ، ويؤكد القيم الروحية التقليدية ويحدد بنية الحكومة المحلية والمركزية . واتخذت

القيادة الشورية خطوات عملية رئيسية لتكوين حكومة إئتلافية . وحددت الحكومة بنية القطاع الخاص وأرست قواعد التعاون المفيد المتبادل بينها وبين القطاع الخاص ، وهي بذلك توجد الظروف الملائمة لنموها على نحو أكبر .

يضم برنامج المصالحة الوطنية الواسع النطاق جميع فئات وطبقات المواطنين الأفغان . ويتيح هذا البرنامج لكل أفغاني امكانية المشاركة الكاملة حقا والحق في تقرير حاضره ومستقبله وفي التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلده . ونحن على اقتناع بأن سياسة المصالحة الوطنية ، في ظروف أفغانستان الحالية ، هي الطريقة الوحيدة للتغلب على المشاكل الحالية ، إذ أنه لا يوجد بديل . وتشهد النتائج التي أحرزت منذ بداية هذا العام في تنفيذ سياسة المصالحة الوطنية بصحة هذا الرأي . ومن ثم ترحب تشيكوسلوفاكيا بسياسة المصالحة الوطنية ، وتؤيد تماما تنفيذ هذه السياسة .

بيد انه توجد في أفغانستان ، وعلى الصعيد الدولي ، قوى لا ترى أو لا تود أن ترى ، لأسباب متنوعة ، تلك التغيرات الايجابية الاساسية الحادثة في المجتمع الأفغاني . وهذه القوى تعتمد عدم ملاحظة تغير النهج المتبع من قبل جمهورية أفغانستان الديمقراطية لتسوية شؤونها الداخلية والحالة المتعلقة بالبلد ككل . إن هذه القوى ترفض كل ما هو ايجابي وتواصل خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية والايديولوجية التدخل السياسي في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة ، وهي جمهورية أفغانستان الديمقراطية .

إن بعض هذه القوى لا تؤيد فحسب وجود المجموعات المريبة ، التي يصعب تمييزها عن المنظمات الارهابية فحسب ، ولكنها تمدها أيضا بالاسلحة الحديثة وتقديم لها الدعم المالي والمادي والهيكلية . وتصف هذه القوى سياستها بأنها طريقة ديمقراطية لاتخاذ القرار . إن هذه القوى تسبب ، بصفة مستمرة ، توترا وتوجد جوا من

الهيستريا والريبة ، وتؤدي الى تردي الوضع الدولي في المنطقة . وتستخدم قوتها الاقتصادية والسياسية لاقحام العديد من الدول ، التي كانت دولا تابعة حتى فترة ليست بعيدة ، في حملة موجهة ضد التنمية المتدرجة لافغانستان ، وهي تنمية هدفها ، كما هو الحال في عدد من البلدان النامية الاخرى القضاء على التخلف الإقطاعي ، وبناء دولة حديثة مستقلة .

ومازالت بلدان أعضاء في الأمم المتحدة تقوم سنويا بالتصويت لصالح قرارات تدعو ، في جملة أمور ، الى الانسحاب الفوري لجميع القوات الاجنبية من أفغانستان . بيد أن نفس هذه البلدان ، تتسبب من خلال سلوكها هذا ورفضها لمفهوم المصالحة الوطنية في أفغانستان ، في عرقلة أصح الوسائل التي تكفل ايجاد الظروف المؤاتية للوفاء بذلك الطلب . وتمثل مشاورات جنيف الجارية بين أفغانستان وباكستان في رعاية الأمم المتحدة جزءا لا يتجزأ وغير قابل للتصرف ، من التسوية السياسية للحالة حول أفغانستان . وفي هذا الصدد ، فإننا نعرب عن تقديرنا للموقف الصبور والاهتمام الخالص من قبل الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كويبار ، فيما يتعلق بالحوار بين أفغانستان وباكستان ، وجهود الوساطة المتواصلة التي بذلها ممثله الشخصي ، السيد ديفغو كوردوفيز ، الذي يعمل على تشجيع تقارب موقفي الجانبين تدريجيا .

وترحب تشيكوسلوفاكيا ، شأنها شأن غيرها من أعضاء الأمم المتحدة ، بتلك المفاوضات ولديها اهتمام مخلص بأن تتوج بالنجاح باعتماد وتوقيع وشائق معاهدة توجد إطارا لتسوية المسألة على الصعيد الاقليمي . وبغية التحقيق السريع لذلك الهدف ، وبالنظر الى تعقد المسألة ، فإننا نقترح النهوض بمشاورات جنيف الى مستوى المفاوضات المباشرة ، ونقترح توسيع نطاق عضويتها بحيث يمكن اشراك ايران بوصفها من البلدان الاخرى ذات الصلة بهذه المسألة .

ولقد بذل وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية جهوداً ضخمة أثناء هذه السدورة للتوصل الى اتفاق ببناء مع جميع الذين ينتحلون لأنفسهم حق التدخل في الحالة المحيطة بأفغانستان . واذا ما لاقى هذه الجهود تفهما فإنه يمكن لعدد أكبر من البلدان أن يصوت لصالح مشروع القرار A/42/L.16 مما يهيء الظروف المؤاتية للتوصل تدريجياً الى اتفاق في الآراء وتسوية ما يطلق عليه المسألة الأفغانية ، مما يعني استبعاد هذه المسألة من جدول أعمال الجمعية . ومن المؤسف ، ألا يلقى نهج جمهورية أفغانستان الديمقراطية البناء التأييد . ان الذين يرفضون هذا النهج إنما يعلنون بوضوح عن رغبتهم في إبقاء أفغانستان احدى بؤر التوتر . ومن ثم ، فإن مثل هذا السلوك لا يتفق مع مصالح الشعب الأفغاني ولا يخدم السلم الدولي .

وحيث أن مشروع القرار لا يبين الجهود الايجابية التي تبذلها حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية لتسوية الحالة ، ولا يتضمن إلا تفسيراً للحالة من جانب واحد ، فإن الوفد التشيكوسلوفاكي لن يصوت لصالحه .

وفي اعتقادنا أن الخطوة التي اتخذها عدد من دول الانحياز لتحقيق التوازن في مشروع قرار لا يراعي الا مصالح جانب واحد ، خطوة صحيحة . ونحن نؤيد مقترحات وفدي اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية السورية التي تعكس ، في رأينا ، هذا النهج الواقعي والبناء . ويمكن أن يؤدي اعتماد هذه التعديلات إلى التحول نحو الاتجاه السليم في حل هذه المسألة .

وفيما يتعلق بالتعديلات الفرعية المقدمة من باكستان ، نرى أنها تستبعد امكانية مثل هذا التحول لأنها موجهة نحو مزيد من الاختلال والانحياز في مشروع القرار . ونود لو أن وفد باكستان فكر مدة اخرى في هذه المسألة ولم يصر على اقتراحه .

ومن ثم ، فإننا نناشد كل الدول الاعضاء في الأمم المتحدة أن توحد جهودها وتبدي في الوقت نفسه قدرا كافيا من التعقل وبُعد النظر السياسي وأن تؤيد المصالحة الوطنية وتمهد السبيل لها في جمهورية أفغانستان الديمقراطية وتسمى إلى إيجاد تسوية سياسية للحالة حول ذلك البلد . ولن يتسنى كفالة ما يتوق إليه الرأي العام العالمي ، أي ، القضاء على بؤرة اخرى من بؤر التوتر الدولي وتحسين المناخ الدولي بوجه عام ، إلا بتحقيق هاتين العمليتين مجتمعتين .

السيد راماكرا (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما تحدث

السيد شيفردنادزي وزير الخارجية السوفياتي أمام الجمعية العامة منذ ما يربو على ستة أسابيع تناول عملية التغيير - إعادة الهيكلة (بيريسترويكا) - الجارية في بلده والتي وصفها بأنها أكثر من مجرد مسألة داخلية بحتة تخص الاتحاد السوفياتي ، فهذه العملية تشمل سياستي الاتحاد السوفياتي الداخلية والخارجية .

ومناقشة القضية المطروحة علينا اليوم ، "الحالة في أفغانستان وأشارها على السلم والامن الدوليين" تتيح لنا الفرصة لنتفكر قليلا في المغزى العملي لتلك الكلمات فيما يتصل بالبند الذي بين يدينا ، ومن ثم ينشأ السؤال : هل أدت إعادة الهيكلة إلى تغيير مقدرات شعب أفغانستان المحتلة ، أم أنها ستفضي إلى ذلك مما قريب ، أم سيستمر القمع والعنف والارهاب ؟ هل سيخرج الاتحاد السوفياتي بالامتثال من

سياسته المشؤومة التي يتبعها في أفغانستان ، والتي أسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا الأبرياء وعن خسائر فادحة لا تعوض ، ومن ثم يغير تلك السياسة من أساسها ؟ ولكن مما يبعث على الأسف انه لا يسمنا أن نلاحظ من الحقائق الماثلة أمامنا حتى الآن سوى أن أفغانستان ما زال يحتلها ما يربو على ١١٠ ٠٠٠ جندي سوفياتي . وبين عام ١٩٧٩ - حيث وقع الغزو السوفياتي - وعام ١٩٨٧ ثمانية أعوام من المعاناة الهائلة تكابدها الغالبية العظمى من الشعب الأفغاني . فقد ترك الملايين ديارهم وفرّوا من بلدهم بحثا عن ملاذ من الحرب التي تنشر فيه الدمار ، إذ يعيش الآن ، في باكستان وإيران بصفة مؤقتة ما يزيد على خمسة ملايين لاجئ . وإن ما نشهده في أفغانستان هو إراقة الدماء والتدمير المتعمد وتغشي الجوع والمرض ، وانتهاك حقوق الإنسان والغرض الاقتصادية الكاملة . وما نلاحظه هو استمرار الهجمات المكشوفة وعمليات القصف وشن الغارات عبر الحدود من أفغانستان على الدول المجاورة وبخاصة باكستان . وما نراه هو المقاومة العنيدة والجريئة من جانب المجاهدين في سبيل الحرية الذين ، إذ يجسدون ما عرف عن الشعب الأفغاني من تمسك شديد باستقلاله ، نجحوا في الإبقاء على أجزاء كبيرة من بلادهم خارج نطاق السيطرة الفعلية لقوات الاحتلال والنظام الذي وضعه الاتحاد السوفياتي في كابول .

وفي هذا السياق ، اسحوا لي أن اقتبس من السيد شيفاردنادزي وأن أسأل عما كان يعنيه عندما قال ما يلي في بيانه أمام الجمعية العامة :

"ويتضح على نحو متزايد الآن أن الشعب الأفغاني يستطيع أن يقرر مستقبل بلاده بنفسه وهذا هو ما يفعله الآن حقا . إن هذا الاتجاه الجديد المشجع يتماشى مع رغبتنا المخلصة في سحب القوات السوفياتية من أفغانستان بأسرع ما يمكن ، وفي هذا الصدد نحظى بتفاهم تام من قبل القيادة الأفغانية" . (A/42/PV.9 ، ص ٨)

إلا أن الشعب الأفغاني لم يمنح الفرصة ، للأسف ، ليقرر مستقبله ومستقبل بلاده ، كما انه لا تلوح في الأفق أي بادرة على انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان أو حتى على التوصل إلى اتفاق بشأن جدول زمني مقبول ونهائي . ويوضح آخر تقرير للأمين العام أن الاتفاق على هذا الجدول الزمني سيكون له أهمية قصوى بالنسبة لمسألة الحل . وللمرة الثامنة ، تحت الجمعية العامة ، الآن ، الاتحاد السوفياتي على سحب قواته فوراً . وعلى ذلك فإن المقترحات الداعية إلى الانسحاب في فترة تتراوح بين ١٨ و ١٦ شهرا لا تتفق والرغبة التي عبرت عنها الغالبية العظمى من المجتمع الدولي الممثلة في هذه القاعة .

إن أي تسوية للنزاع يتفق عليها ، وتتضمن جدولا زمنيا لانسحاب القوات السوفياتية السريع لن توفر فحسب أساسا طيبا للمصالحة الوطنية ، بل أنها أكثر من ذلك : انها متطلب مسبق جوهري ، لا العكس .

ومن ثم ، فإننا نحث ، مرة أخرى ، الاتحاد السوفياتي والسلطات في كابول على قبول انسحاب سريع للقوات السوفياتية طبقا لجدول زمني محدد ، كيما يتسنى تنفيذ خطة التسوية التي أعدت بعناية فائقة تحت اشراف الأمم المتحدة . وعندئذ سيتوفر لعملية المصالحة الأساس اللازم للسعي الذي نأمل أن يؤدي إلى عودة أفغانستان دولة حرة بحقوق وديمقراطية ومستقلة وغير منجازه تنفض عن نفسها سريعا وبمساعدة المجتمع الدولي الآثار المدمرة المترتبة على ثمانية أعوام من حرب لا داعي أو مبرر لها .

وأود ، في ختام كلمتي ، أن أشيد بمغوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبلجنة الصليب الأحمر الدولية ، والوكالات الدولية الأخرى وبلدان الايواء وكلها تحاول تخفيف وطأة الحالة على الشعب الأفغاني في أفغانستان وما حولها . ويود وفد بلدي أيضا ، أن يكرر تأييده الراسخ للأمين العام وممثله الشخصي كوردوفيز في جهودهما الدؤوبة الرامية إلى التوصل في وقت مبكر إلى حل شامل لمشكلة أفغانستان . وستواصل هولندا وبلدان كثيرة غيرها مساندتهما في مساعيهما . وإن وُجدت قضية دولية واحدة يمكن فيها إظهار المعنى المقصود من تعزيز دور الأمم المتحدة والأمين العام في حل المشاكل الإقليمية ، فهي مسألة الاحتلال السوفياتي لأفغانستان .

السيد كان (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : عندما اعتمدت

الجمعية العامة ، في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، قرارها د إ ٣/٦ بشأن الحالة التي كانت قد نشأت لتوها في ذلك الوقت في أفغانستان ، عبرت عن القلق العميق للمجتمع الدولي بشأن آثار التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة وغير منحازة ، بالنسبة للمنطقة برمتها . وقد أعربت موريتانيا بتأييدها لهذا القرار عن تضامنها مع شعب أفغانستان المسلم الشقيق وانشغالها عليه ، ولم يكن بالإمكان أن نقف مكتوفي الايدي إزاء ما يتعرض له مصير هذا الشعب .

وقد مضت منذ ذلك الوقت ثماني سنوات دون أن تخف معاناة وآلام ذلك الشعب الشقيق ؛ بل حدث العكس تماما . بيد انه منذ البداية ، عبرت الغالبية العظمى من المجتمع الدولي بقوة عن شجبها لتلك الحالة وحددت الشروط التي يمكن أن تعيد السلم والامن والتفاهم الى ذلك البلد ، وان تجنب المنطقة عذاب صراع ممتد بكل آلامه وتدميره .

وهذه الشروط هي : احترام سيادة أفغانستان وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي ووضعها كدولة غير منحازة ؛ وقف كل أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لذلك البلد ؛ الانسحاب الفوري غير المشروط والكامل للقوات الاجنبية ؛ دعوة كل الاطراف المعنية لتوفير الظروف اللازمة لعودة كل اللاجئين الافغان طواعية إلى ديارهم . ولا تزال هذه العناصر الاساسية الاربعة للتسوية العادلة الدائمة للحالة المتأزمة في أفغانستان يلزم توافرها ، لانه رغم اعتمادها وتكرارها على نحو مستمر في قرارات تالية ، لا يزال الشعب الافغاني محروما من السلم والامن اللذين ينشدهما ، يعيش مأساة تؤثر على حياته اليومية وعلى بلده وعلى علاقاته بشعوب البلدان المجاورة .

فمنذ بدء تلك الازمة ، تدفقت موجات مستمرة من اللاجئين إلى البلدان المجاورة ، إلا أن هذه الموجات تسبب مشكلات خطيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية رغم التضامن المحلي لشعوب تلك البلدان . ووجودهم المستمر في مخيمات اللاجئين بغض النظر



تماما عن الظروف غير الصحية والكثافة السكانية المصاحبة له ، يشكل عبئا ثقيلا بالنسبة لهذه البلدان ، التي تؤدي مع ذلك واجبها وتقوم بواجب التضامن الإنساني . ويقدر بلدي حق التقدير التضحيات التي قدمتها شعوب وحكومات تلك الدول دعما لقضية شعب آخر يواجه المصاعب . ونود أيضا أن نفتنم هذه الفرصة لنرحب بالمساهمات السخية التي قدمتها مفوضية آلام المتحدة لشؤون اللاجئين والطبيب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية والدول الشقيقة للتخفيف من آلام هؤلاء اللاجئين .

لا تزال مأساة الشعب الأفغاني والحالة السائدة في أفغانستان تثيران قلق المجتمع الدولي . وقد بذل الأمين العام للأمم المتحدة ، بصفة خاصة ، وهو الذي شارك في هذه المسألة منذ نشوب الأزمة ، جهودا مشكورة لايجاد حل لهذا الصراع . وترحب حكومة بلادي بكون المحادثات جرت بفضل جهوده المتفانية والفعالة بين الأطراف المعنية من أجل ايجاد حل توفيقي مقبول يتيح للبلد أن يختار بحرية شكل الحكومة الذي ينشده دون تدخل خارجي .

إن الآمال التي أشارها الإعلان الذي صدر منذ سنة عن انسحاب بعض القوات الأجنبية لم تتحقق . والوعود بالمصالحة الداخلية تتردد في ظل الوجود المستمر للقوات الأجنبية . ولا يزال هناك كثير من اللاجئين في البلدان المجاورة . ورغم إحراز بعض التقدم في محادثات جنيف ، لا تزال تسوية الأزمة تواجه طريقا مليئا بالعقبات . وموريتانيا مقتنعة بأن تنفيذ الانسحاب الكامل وغير المشروط لكل القوات الأجنبية ، هو وحده الذي سوف يمكن الشعب الأفغاني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وتحقيق مصالحة وطنية فعالة . ولهذا ، سوف تؤيد على غرار السنوات الماضية مشروع القرار الخاص بهذه المسألة .

السيد باغبيني أديتو نزنغيا (زاشير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

لقد درس وفد زاشير بعناية الحالة في أفغانستان وأشارها على السلم والأمن الدوليين . وتابع باهتمام خاص المحادثات التي دارت في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٧ ومن ٧ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ في جنيف بين ممثلي

باكستان وأفغانستان . ويتبين من تلك المحادثات أن مواقف الحكومتين بشأن انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان لا تزال بعيدة عن التلاقي . وهذه المسألة تنطوي على اعتبارات سياسية وعسكرية واستراتيجية لكل من الطرفين ويبدو أنه من الضروري اتباع نهج جديدة لتغطية الفجوة التي تفصل بين الحكومتين ، مع مراعاة أن انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان هو الشرط الأساسي المسبق لتسوية سلمية وشاملة للحالة في أفغانستان . هذا هو الثمن الذي يجب دفعه للحفاظ على سيادة أفغانستان ووحدةها الإقليمية واستقلالها السياسي ومركزها غير المنحاز .

ويعتقد وفد بلادي أن حق كل الشعوب غير القابل للتصرف في اختيار شكل الحكومة والنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الخاصين بها دون أي شكل من أشكال التدخل أو الاكراه أو إجبار من الخارج ، يجب ضمانه في حالة الشعب الأفغاني ، الذي هو ضحية لتدخل عسكري أجنبي على أراضيه .

في العام الماضي كان هناك بصيص من الأمل ، في ٢٨ تموز/يوليه ، عندما أعلنت الحكومة السوفياتية ، في فلاديفوستوك ، قرارها بسحب ست كتائب من أفغانستان قبل نهاية ١٩٨٦ بمعداتها وأسلحتها . وكان هذا يعني سحب كتيبة مدرعات وكتيبتين من المشاة وثلاث كتائب من المدفعية المضادة للطائرات ، وكان من المقرر أن تعود هذه القوات الى قواعدهما الدائمة في الاتحاد السوفياتي قبل نهاية عام ١٩٨٦ .

والسؤال الذي يراود وفد بلادي هو ما إذا كانت تلك الكتائب الست قد تركت بالفعل الأراضي الأفغانية ، لأن هناك مسألتين أساسيتين ينبغي التعرض لهما قبل تحقيق التسوية الشاملة . أولا ، يجب وضع الترتيبات اللازمة لضمان التنفيذ الفعال للتسوية الشاملة للمسألة . وثانيا ، يجب أن يكون هناك اتفاق عام على جدول زمني محدد لانسحاب جميع القوات الأجنبية المرابطة في أفغانستان .

ولم يأل الممثل الشخصي للأمين العام ، السيد ديفغو كوردوفيز ، جهدا من أجل حل هاتين المسألتين الهامتين . ولهذا الغرض ، انتقل في عدة مهام إلى إسلام آباد وكابل وطهران والمقر الرئيسي للمنظمة ، بينما سافر الأمين العام نفسه الى موسكو وواشنطن من أجل الالتقاء بالضامنين المختارين للتسوية الشاملة لهذه المسألة .

ويود وفدي أن يعرب عن تقديره وتشجيعه للأمين العام الذي تشير نتائج بعثاته للوساطة والمساعي الحميدة الى أن عملية التفاوض حول التسوية الشاملة للمسألة وملت إلى مرحلة متقدمة . إن صياغة الصكوك الدولية المتعلقة بتلك التسوية تسير قدما بخطى مرضية ، وخصوصا أن الأفغان أنفسهم يواجهون الحاجة إلى البدء في البحث عن الطريقة التي تكفل لهم إعادة توحيد الأمة الأفغانية ، وهي الشرط الأساسي للتنفيذ الفوري والفعال للتسوية المشار إليها .

وفي هذا السياق تم استكمال الأحكام ذات الصلة من مشروع المك الرابع المعني بالعلاقات المتبادلة ، والذي ينص على إجراء استشاري ينفذ بمساعدة ممثل الأمين العام . وبالمثل تم تحديد الجوانب التنفيذية في مذكرة تفاهم تدخل حيز التنفيذ وقت تنفيذ صكوك التسوية . وبالموافقة على تلك المذكرة قررت الحكومتان أن يقوم الأمين العام بتنفيذه هذه الأحكام في إطار مساعيه الحميدة .

ولكن من سوء الحظ أن التقدم المحرز في هذا الميدان لا يشمل موضوع الجدول الزمني لانسحاب القوات الأجنبية ولا الموضوع المتمثل به وهو عودة اللاجئين الأفغان طواعية إلى وطنهم .

وبالتالي فإن وفد بلادي يعتقد أن مواصلة الجهود لإيجاد تلك التسوية التفاوضية من شأنها إعادة السلم إلى أفغانستان ، وتحقيق المصالحة الوطنية ، وإعادة توطين اللاجئين الأفغان ودمجهم في مجتمعاتهم ، وتمكين الشعب الأفغاني من تقرير مستقبله بنفسه .

وامتنادا إلى هذه العناصر الموضوعية قرر وفدي المشاركة في تقديم مشروع القرار A/42/L.16 المطروح الآن على الجمعية لاعتماده مع التعديل الفرعي الذي اقترحه وفد باكستان . ووفدي إذ يفعل ذلك ، إنما يرغب في تشجيع حكومتي باكستان وأفغانستان من ناحية وحتى الأطراف المعنية في أفغانستان من ناحية أخرى ، على بذل كل جهد للتوصل إلى حل سياسي مبكر يتماشى مع أحكام مشروع القرار الحالي ، مع اعتبار أن الشرط الأساسي لبلوغ ذلك الهدف هو الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من أفغانستان .

السيد الشَّكَّر (البحرين) : سيدي الرئيس ، إن النهج الذي تسلكه  
 بلادي البحرين في ميدان العلاقات الدولية تنضوي تحت لوائه معارضتها المستمرة  
 لاستعمال القوة أو التهديد باستخدامها ضد السيادة الوطنية والاستقلال السياسي  
 والسلامة الاقليمية لأي من الدول ، وما ينطوي على ذلك من احتلال وتدخل في الشؤون  
 الداخلية ، مهما اختلفت الذرائع وتباينت الحجج . وانطلاقاً من تلك المرتكزات  
 الاساسية للسياسة الخارجية لبلادي ، فقد أعربت البحرين مرارا عن إيمانها الراسخ  
 بالنهج القويم الواجب على الدول سلوكه في بناء علاقاتها الدولية ، والمستمدة من  
 المبادئ المنصوص عليها في الميثاق ، تلك المبادئ التي تحرم الغزو والاحتلال ،  
 وتوجب الاحترام التام لسيادة الدول وسلامتها الاقليمية ، وتؤكد على الالتزام بمبادئ  
 حسن الجوار بين الدول .

واستناداً إلى تلك المبادئ فقد أيدت البحرين انتهاج التسوية السلمية  
 والسياسية العادلة لأي نزاع اقليمي ضمن إطار المبادئ المنصوص عليها في الميثاق ،  
 ووفقاً لقواعد القانون الدولي الهادفة إلى صيانة حقوق الدول الاعضاء في المنظمة ،  
 وحفاظاً على الامن والاستقرار والسلام العالمي .

ونود هنا أن نؤكد مجدداً قناعتنا بأن أي تسوية سياسية لمسألة أفغانستان  
 المعروضة الآن على الجمعية العامة تقتضي إنهاء الاحتلال العسكري بسحب القوات الأجنبية  
 من أراضي هذا البلد المحتل على الفور ودون أية شروط ؛ كما تستوجب احترام سيادة  
 هذا البلد واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه ، إذ لا يجوز بأي حال من الأحوال جني ثمار  
 الاحتلال أو الغزو بحجة التسوية السياسية .

تعالج الجمعية العامة مسألة أفغانستان هذا العام ، بعد أن انقضت ثمانية  
 أعوام منذ أن تم غزو ذلك البلد واحتلاله من قبل قوات دولة كبرى مجاورة له .  
 وما زالت تلك القوات الأجنبية مرابطة هناك ، في حين أن شعب أفغانستان المجاهد لم  
 يتوقف عن مواصلة كفاحه من أجل نيل حريته وتحقيق انعتاقه السياسي من الاحتلال  
 الاجنبي . وما زال الوضع في أفغانستان مؤرقاً ومحرزاً للغاية ، متميزاً بحرمان الشعب

الافغاني من اختيار نظام الحكم الذي يرضيه والنهج السياسي الذي يرثيه ، بعيدا كل البعد عن كل تدخل خارجي أو ضغط اجنبي ، بالرغم من القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة منذ عام ١٩٨٠ والتي كان آخرها القرار ٣٣/٤١ المتخذ في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ .

لقد درس وفد بلادي بعناية تامة تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/42/600 ، المؤرخ في ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، فلاحظ التقدم المحرز خلال العام الماضي في عملية التفاوض الهادفة إلى تحقيق تسوية سلمية شاملة للمسألة ، الذي تم بفضل المساعي الحميدة التي بذلها الامين العام . بيد أن هذا التقدم كانت تعوزه الكفاية لتحقيق التسوية الشاملة التي طال أمدها . ويؤسفنا أن الجولة الاخيرة من محادثات الجوار بين الاطراف المعنية ، المنعقدة في جنيف في ايلول/سبتمبر الماضي للتوصل إلى مصالحة وطنية لم تكن حاسمة ، إذ أن الاطراف المعنية لم تتمكن حتى الآن من تجاوز الصعوبات التي تعيق التوصل إلى حل سياسي شامل وعادل لمسألة أفغانستان على النحو الذي حددته الجمعية العامة منذ عام ١٩٨٠ في قراراتها التي طالبت بمقتضاها بانسحاب القوات الاجنبية على الفور من أفغانستان ، والحفاظ على حيادها وملامتها الاقليمية وامتثالها الوطني ووضعها السياسي غير المنحاز ، والتي أكدت الجمعية العامة أيضا بموجبها على حق الشعب الافغاني في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون تدخل اجنبي ، وطلبت فيها من جميع الاطراف المعنية الإسراع في إيجاد حل سياسي للمسألة الافغانية ، ومن الامين العام بذل مساعيه الحميدة من أجل التوصل إلى هذه التسوية .

ولايغوتني هنا أن أشيد ، باسم وفد البحرين ، بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام وممثله الشخصي ، السيد ديفغو كوردوفيز من خلال الاتصالات بالمسؤولين في الدول المعنية أثناء الجولات التي عقدت بهدف تنفيذ الترتيبات الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للمسألة الأفغانية والاتفاق على الإطار الزمني لانسحاب القوات الأجنبية المتواجدة هناك .

لقد شدد الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة على ضرورة اتخاذ الخطوات الحاسمة والجريئة نحو المصالحة الوطنية ضمانا لتسوية يرضى عنها الشعب الأفغاني بغضائه المختلفة حيث أيدت مختلف الفصائل الأفغانية رغبتها في تأكيد حقها في تقرير المصير . ونود هنا أن نؤكد من جديد قناعتنا الراسخة بأن محادثات جنيف وغيرها بشأن إيجاد حل سياسي لأفغانستان لا يمكن أن تحقق أهدافها المرجوة ما لم يحترم احتراماً كاملاً حق الشعب الأفغاني الثابت غير القابل للتصرف في تقرير مصيره ومستقبله بنفسه بحرية ، بما في ذلك اختيار نظامه السياسي الذي يقتضيه ونهجه الاقتصادي الذي يرتأيه بمنأى عن أي تدخل أو قسر خارجي مهما كان نوعه أو مصدره . لا يمكن أن تعود أفغانستان دولة حرة ومحايدة غير منحازة إلا في ظل هذه المعطيات .

ويحدونا الأمل في أن يستطيع الأمين العام وممثله الخاص في القريب العاجل بالتعاون مع الأطراف المعنية تذليل العقبات المتبقية التي تواجه التوصل إلى تسوية مقبولة وعادلة لوضع حد للمعاناة والمحنة اللتين يقاسي منهما الملايين من الشعب الأفغاني الذين أُجبروا على الرحيل من بلادهم وديارهم والذين تستضيفهم الدول المجاورة بكل ترحاب وكرم وفقاً لقيم الإسلام ومثله النبيلة .

إنطلاقاً من شعورنا بالمسؤولية وإيماننا الثابت بالقيم الإسلامية السامية وبمبادئ الأمم المتحدة نعلن من هذا المنبر تضامننا الكامل مع شعب أفغانستان المجاهد في سبيل حريته واستقلاله مؤكدين في الوقت ذاته دعم البحرين لهذا الشعب في نضاله العادل الذي يخوض غماره منذ ثماني سنوات لوضع حد لما يعانيه من محنة الاحتلال الجاثم على أرضه ومن قسوة العيش خارج وطنه .

وتحقيقا لهذه الغاية شارك وفد بلادي في تبني مشروع القرار الصادر في الوثيقة A/42/L.16 آملين أن يتم إقراره من قبل الجمعية العامة تعبيرا عن تأييد المجتمع الدولي التام والكامل للشعب الأفغاني لاستعادة حقوقه غير القابلة للتصرف في حريته وتقرير مصيره والحفاظ على هويته الاسلامية المستقلة غير المنحازة دون أي تدخل اجنبي أو ضغط خارجي . ومن اجل التعجيل بتحقيق تقدم ملموس في إطار تسوية هذه المسألة الهامة التي يؤثر استمرار عدم حلها على السلم والامن الدوليين .

السيد سيستيرناي (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن المهام

العظام للممثلين الذين استمعوا بتعابير مختلفة إلى نفس الفكرة الرئيسية فيما يتعلق بمسألة أفغانستان لن تمنعنا من التعبير عن احساسنا بالمأساة الحقيقية التي تولدها الحالة هناك .

وفي هذه المرحلة من المناقشة يحبذ أن نتوخى الاجاز ولكننا يجب أن نؤكد الاهمية البالغة التي اتسمت بها الاحداث التي تجري اليوم في المنطقة والتي تؤدي بنا الى اعتماد موقفين رئيسيين هما الشكوى والاشادة .

ولن نبحت اليوم بالتفصيل الانتهاك الصارخ للسلطات السوفياتية لمبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاق الامم المتحدة . فإن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وتقرير المصير للشعوب وعدم استخدام القوة بالنسبة لهذه السلطات تعابير نظرية يمكن أن تعارضها عن طريق استخدام قوة السلاح . ويكفي أن نشير الى القرار المجحف بالقضاء على بلد ما بانتهاك حدوده وتدمير مدنه وقراه والاطاحة بسلطته الشرعية لغرض ايديولوجية شمولية تهدف الى استعباد الشعب من خلال تواجده ١١٠ ٠٠٠ جندي مسلح تسليحا كاملا .

ولقد استهدفت الهجمات الشاملة التي نفذت ببراعة والتي أدت الى رحيل ما يقارب من ٥ ملايين مواطن أفغاني أي حوالي ثلث السكان الأفغان ولجوشهم الى بلدان أخرى تحقيق الاخضاع النفسي والجسدي للشباب والاطفال باسم الخدعة البغيضة لما يسمى بـ "السياسة الانسانية للمصالحة الوطنية" .

ونود أن نضم أصواتنا إلى البيانات التي أدلت بها شخصيات معروفة تنتمي إلى بلدان مختلفة استطاعت وبكل دهشة أن تثبت صحة التقارير عن وجود الألغام الملونة المموهة التي تشبه أجساما تجذب الأطفال إليها والتي تنفجر عندما يلمسها الأطفال تصورا منهم بأنها لعب للصغار .

من الصعب أن نتصور كيف يمكن للروح الإنسانية أن تضر كل هذا الشر والمكر لاقتراف مثل هذه الفضائع . فهناك المئات من الأطفال والشباب الأفغان الذين أصابهم العمى ويعيشون في حالة من اليأس . ويكشف هذا السلوك السبل المجردة من الأحاسيس الذي يمكن للمرء أن يتبعه خدمة للشر . ويعد ذلك مثالا حيا ومؤلما على الحقيقة المشوهة للاستبداد الذي يكتم أنفاس أفغانستان اليوم .

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى بعيدا عن هذه الحقائق المشيرة ولا يمكن أن يتجاهل وحشيتها .

إن غزو الاتحاد السوفياتي لأراضي أفغانستان الذي خططته ونفذته قبل عشرة أعوام تقريبا جيوش متفوقة في العدد والتدريب ليس أمرا يسيرا . فقد قرر الشباب في أفغانستان الذين ربما مازالوا يتذكرون أن اسم بلادهم يعني "أرض الحرية" أن يتصدوا بوسائل متواضعة بل وبدائية للغازي الذي يمتلك آلة عسكرية ضخمة وفعالة باعتبار ذلك خندق الدفاع الأخير الوحيد المتاح لهم .



اننا نذكر هنا بالمقاتلين من اجل الحرية .  
واليوم نحيي هذا الشعب وهؤلاء الشباب . إننا نعرب لهم عن تحياتنا الاخوية  
والقلبية . لقد وقفوا وقفة بطولية تزيدهم شرفا، ووضعوا جانبا مثلهم واحلامهم  
ليشوا كفاحا شاقا ضد الغازي اللدود الذي حطم أسرهم وهدم قراهم وجامعاتهم ويحاول  
ان يطمس ثقافتهم ودينهم بفرض أشكال غريبة أو باجبارهم على الفرار للنجاة  
بارواحهم .

إن المشاكل التي سببها الوجود السوفياتي لأفغانستان لم تنته ولم تختف ، كما  
إن هذا الوجود لن يصبح مقبولا بمرور الوقت . وهذه المشاكل تتضاعف وتنتشر بسبب  
استمرار أعمال التدمير . إن عدد اللاجئين الهاربين الى باكستان لا يمكن تصديقه .  
ولا يمكننا هنا إن نتجاهل مصالح قادة موسكو لا في اخضاع هذا الشعب فحسب بل  
أيضا في القضاء على ما هو في غاية الاهمية بالنسبة لها : ثقافته . لقد شوهت  
السلطات التي فرضتها قوات الاحتلال القيم العريقة لهذا الشعب ، واستبدلتها  
بممارسات وقواعد لا مدلول لها بالنسبة للشعب الذي رفضها أو امتنكف عنها . إن الغزو  
السوفياتي لأفغانستان لابد من إنتهائه ، ولابد من إزالة الضرر الكبير ، ولابد من  
السماح لسكان ذلك البلد بممارسة حقهم في تقرير المصير دون تأخير أو ذرائع .  
وعندما يعترف ، في هذا المحفل ، وزير خارجية افغانستان ذاته بوجود اللاجئين  
الافغان في باكستان وايران ويقول انهم يحصلون على معلومات مضللة وخاطئة عن الوضع  
داخل بلادهم ، ويقر نفس هذا الممثل بوجود فرق سوفياتية في الاراضي الافغانية ،  
ويصفها بانها محدودة وانها تتقلص ، يمكن للمرء أن يرى بوضوح ماهو أصل حكومة كابول  
وتوجهها السياسي واتجاهها الحقيقي ، وما هو دور الاتحاد السوفياتي فيها .  
ولذلك فإن بلادي تشارك في تقديم مشروع القرار المتصل بهذا البند . إننا نرى  
أن على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا قويا وقاطعا إزاء هذا الوضع المشين ، الذي  
لابد من وضع حد له .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في أخذ الكلمة لممارسة حق الرد .

هل لي ان اذكر الاعضاء بانه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، إن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد يجب أن تقتصر في الكلمة الاولى على عشر دقائق وفي الكلمة الثانية على خمس دقائق ، ويجب أن تلقيها الوفود من مقاعدها .

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كان البيان

الذي ألقى صباح اليوم باسم أفغانستان مليئا بالاماءات والافتراءات التي وُجّهت ضد بلادي وحكومتها والتي لا تستحق الرد عليها . ولكنني أود ان أتناول بعض المزاغم الزائفة الواردة في ذلك البيان والتي ينبغي كشفها من أجل السجلات .

وأولها مجموعة المزاغم المتملة بما يسمى بالتدخل الخارجي . لقد قيل مرة اخرى دون حياء ان أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ جندي سوفياتي دخلوا أفغانستان بناء على دعوة للمساعدة في صد التدخل الخارجي . لقد رفض المجتمع الدولي اسطورة هذه الدعوة عندما عرضت للمرة الاولى لتقديم تبرير بعد الفعل للتدخل العسكري السوفياتي قبل ثمانسي سنوات . ولا تزال هذه الاسطورة موضع تكذيب بنفس القدر . وفي الحقيقة ، ان العواقب المؤسفة المترتبة على التدخل العسكري تؤكد عدم شرعيته ووحشيته . وربما يتساءل المرء أين ذهبت هذه القوات الاجنبية التي يتجاوز عددها ١٠٠ ٠٠٠ بعد أن نزلت فسي أفغانستان وماذا فعلت ؟ إنها لم تذهب إلى الحدود الجنوبية لأفغانستان للدفاع عنها ضد العدوان المزعوم والخيالي ، ولكنها احتشدت في كابول لإزاحة النظام الذي كان قائما حينئذ . وكانت اول الانباء الواردة من العاصمة الافغانية تشير الى اغتيال الرئيس في ذلك الوقت وتنصيب نظام عميل جديد . ويتساءل المرء ، أين ترابط القوات الاجنبية الآن ؟ إنها تعمل وفقا للسيد نجيب في ١٨ مقاطعة من مقاطعات افغانستان البالغ عددها ٣٠ مقاطعة . وفي الحقيقة تقوم هذه القوات الاجنبية بصورة منتظمة وفي كل عام بعمليات عسكرية كبيرة في محاولة لتصفية المقاومة الافغانية ، وهي مقاومة يقوم بها أهل البلاد وتنتشر في طولها وعرضها .

ويمكن قول المزيد عن المصدر الحقيقي للعدوان . لقد كان اللاجئين عيسر التاريخ يلتمسون الملاذ بعيدا عن اتجاه المعتدي . واذا كانت باكستان هي المعتدي ، كما حاول البيان أن يقول ، لما كان لديها ٣ ملايين لاجئ يلتمسون الملاذ على ارضها . إن مكان اللاجئين يبين دون شك مصدر العدوان .

إن الوجود الاجنبي الوحيد في افغانستان هو وجود القوات السوفياتية ، وإن الوطنيين الافغان هم الذين يشنون كفاحا من أجل الحرية ضد احتلال بلادهم . إن الشعب الافغاني يرفض الانهزام أمام انقضاضات جيش اجنبي . إن نضالهم نضال عادل ؛ ومن حقهم شن هذا النضال بكل السبل المتاحة ، وهم يستحقون الدعم الدولي . إن الافغانيين الذين يعيشون في المنفى والافغانيين المكروهين على اللجوء ، ومن بينهم المثقفون والشخصيات الافغانية البارزة ، كلهم ندبوا دون استثناء وبصوت واحد احتلال بلادهم ومعاناة الامة الافغانية تحت الإخضاع العسكري الاجنبي .

والمجموعة الثانية من المزاعم تتمثل باللاجئين : وهي أنهم تركوا بلادهم بسبب دعاية مفرضة من جانب الامبريالية العالمية ؛ وانهم يعيشون في ظروف لاإنسانية في باكستان ، وان باكستان تمنعهم من العودة . إن لمأساة أفغانستان أبعادا كبيرة يتمثل احدها في ان ثلث السكان قد هرب من البلاد . ويوجد في باكستان اكثر من ٣ ملايين أفغاني . وهم يعيشون حياة المنفى والحرمان . ويعانون من المشقة ، ولكن الظروف اللاإنسانية للاحتلال الاجنبي والخراب الذي يتسبب به الصراع الناجم عنه اجبرتهم على ترك مأواهم وبيوتهم . لقد قصفت قراهم ومدنهم ودمرت حتى سُويت بالارض . وقد فقد مئات الآلاف من أبناء وطنهم حياتهم . إن هذه الاوضاع التي لاتحتمل هي التي اجبرتهم على ترك بلادهم لا الدعاية المتصورة .

ولاتزال هذه الاوضاع قائمة في افغانستان وكذلك تدفق اللاجئين الى باكستان . إننا لانزال نتلقى اللاجئين من كل انحاء افغانستان . وفي آذار/مارس الماضي ، عندما تعرضت مقاطعة كوندوز في الشمال لعمليات عسكرية انتقامية قاسية ، قطع آلاف من الافغانيين مئات الاميال من الأراضي الوعرة سعيا الى الملاذ في باكستان . إن اللاجئين

الافغانيين يرفضون العودة الى افغانستان مالم تتغير الاوضاع التي دعتهم الى الهرب . وهذا يعني إنهاء التدخل العسكري الاجنبي . وبإمكان الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى والمراقبين المحايدون التأكد من هذه الحقائق بانفسهم . مخيمات اللاجئين الافغان مفتوحة وتعمل فيها الكثير من الوكالات الخيرية الدولية لتقديم الاغاثة .

إن المجموعة الثالثة من التأكيدات متصلة بما يسمى برنامج المصالحة الوطنية والادعاءات بأن باكستان كانت تمرقل تقدمه . فالمقاومة الافغانية واللاجئون والشخصيات الافغانية البارزة في جميع أنحاء العالم قد رفضوا مصالحة كابول الوطنية . وقد ذكروا عن حق أن المصالحة لا يمكن أن تتبلور تحت ظروف الاحتلال الاجنبي . ومن الغريب أن نظام كابول الذي يعتبره الافغانيون نظاما عميلا ، والذي يُبقي على جيش أجنبي ظل يعتبر المقاومة عميات ومناهضين للثورة حوالي سبع سنوات ، يتوقع الآن أن يلتف حوله الشعب الافغاني والمقاومة وأن يقبل قيادته استجابة لعود المصالحة الوطنية . ومن المثير للدهشة بالمثل أن يتوقع نظام كابول أن تتبلور هذه المصالحة الوطنية تحت رعاية القوات الاجنبية وحمايتها .

إن مهزلة المصالحة الوطنية تكشفها الحقيقة المرة بأن أفغانستان قد تعرضت مرة اخرى طوال الصيف لعمليات عسكرية مكثفة انخرطت فيها قوات أجنبية . وقد استهدفت هذه العمليات التي أحدثت الدمار في عدة مقاطعات ومدن رئيسية تدعيم سيطرة النظام العميل . إن مصالحة كابول الوطنية تسعى وراء تحقيق نفس الهدف ، ولكن النظام العميل لا يزال يعتمد على القوات الاجنبية من أجل بقائه كما فعل فيما سبق . وهي بذلك تبقى مجردة من الشرعية والمداقية في نظر الشعب الافغاني .

وتتمل المجموعة الرابعة من التأكيدات بمفاوضات جنيف لتضليل الرأي الدولي . إن بيان كابول يعزو النجاح المحرز في جنيف إلى مبادراته واقتراحاته ومرونته . بيد أن الموقف الحقيقي يختلف عن ذلك . فمبادرات كابول واقتراحاتها ليست سوى مناورات ترمي إلى تجنب مسألة تحديد الإطار الزمني للانسحاب .

لقد كان نص التسوية الشاملة جاهزا منذ عام ١٩٨٤ . وكانت باكستان على استعداد لإبرام التسوية شريطة توفر إطار زمني قصير . ومنذ ذلك الوقت ، أشارت كابول مسائل جديدة لتجنب مسألة الإطار الزمني . ولا تزال الحالة لم تتغير حتى الآن . وفي الجولة الاخيرة للمحادثات في جنيف كانت باكستان على استعداد لمواصلة المفاوضات ما دام ذلك لازما لانتهاه من مسألة الإطار الزمني ، ولكن الطرف الآخر توقف ولم يبدي أي رغبة في المضي قدما بالمحادثات .

وحقيقة الامر أن بيان كابل مشير للقلق في إشارته إلى محادثات جنيف حيث انه يتخطى الطابع المتكامل للتسوية التي يتفاوض بشأنها في جنيف والمبدأ المتفق عليه والذي يطالب بتنفيذ الأجزاء المكونة ، وهي المكوك الأربعة ، التي أعدت نموها والتي تنتظر استكمال حكم الإطار الزمني القصير .

إن التقييم الموضوعي للحالة في أفغانستان موجود في مقررات وقرارات المجتمع الدولي التي تحدد بوضوح التدخل العسكري السوفياتي بمفته السبب الجذري للمشكلة الأفغانية . وهذا التدخل العسكري لا يشكل انتهاكا للمبادئ الدولية فحسب ، بل لقد أسفر عن احلك المآسي التي وقعت في عصرنا .

السيد روشان - راوان (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد طلبت الكلمة لأوضح بعض النقاط التي أثارها ممثل النظام العسكري في إسلام آباد . مرة أخرى ، وعلى غرار السنوات السابقة ، يحاول هذا الوفد تصوير وجود الفرقة العسكرية المحدودة للاتحاد السوفياتي في أفغانستان بصفته السبب الوحيد للحالة السائدة في بلادي وحولها . ولكن الحقيقة هي أن التدخل في الشؤون الداخلية لبلادي قد بدأ قبل فترة طويلة من قيام حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية - على أساس معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار مع الاتحاد السوفياتي ، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة - بدعوة فرقة عسكرية محدودة من الاتحاد السوفياتي لمساعدتنا .

وفي هذا الصدد ، أود أن أذكر زميلي ممثل باكستان أنه ، قبل أشهر من اتخاذنا لقرار طلب المساعدة من جارنا الواقع في الشمال ، زار وفد عالي المستوى من بلادي إسلام آباد لمناقشة التهديدات التي تتعرض لها سيادة بلدي وسلامته الإقليمية واستقلاله نتيجة لتدخل باكستان في الشؤون الداخلية لأفغانستان .

إن الموقف الذي يصوره اليوم وفد باكستان لا يضيف أي عنصر جديد في هذا الشأن ، وأعتقد أنه بات من الواضح الآن للمجتمع الدولي بعد ثمانية أعوام ، أن السبب الجذري للحالة السائدة في جنوب غرب آسيا يتمثل في التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان من الخارج ، ولكن بصورة رئيسية من جانب باكستان . وقد كان إرسال الاتحاد السوفياتي للفرقة العسكرية المحدودة إلى أفغانستان نتيجة لهذا التدخل في شؤوننا الداخلية .

وفي حملة لتشويه الحقيقة ، وقد أصبح هذا للأسف ممارسة معتادة لزملائي ممثلي باكستان منذ عدة سنوات ، فإنهم لم يقتبسوا على النحو الصحيح من بيانات الأمين العام لجمهورية أفغانستان الديمقراطية الشعبية ورئيس المجلس الثوري لجمهورية أفغانستان الديمقراطية عندما قال بأن الفرقة العسكرية المحدودة التابعة للاتحاد السوفياتي تعمل في ١٧ مقاطعة في بلادي ، ولم يكن هذا هو الحاصل . فهذه الفرقة ليست منخرطة في أي أنشطة عسكرية . إنها هناك لتساعد شعبنا وقواتنا المسلحة في درء أي خطر يفرض من الخارج على السلامة الإقليمية لبلدي وسيادته واستقلاله .

وقد حاول وفد باكستان مرة أخرى أن يتكلم باسم اللاجئين الأفغان في الخارج . والواقع أنهم قالوا إن اللاجئين لا يريدون العودة إلى ديارهم . ولكن إذا كان هذا هو الحال ، فقد يتساءل المرء إذن لم ترفض حكومة باكستان أن تقبل بأن يقوم وفد من اللجنة الوطنية من أجل المصالحة من أفغانستان ، كما اقترحت حكومة بلدي ، بزيارة مخيمات اللاجئين في باكستان ، للاستماع إلى رغباتهم وتهيئة الظروف اللازمة لعودتهم إلى أفغانستان ، بالتشاور مع حكومة باكستان ؟

إن باكستان تحاول أن تقنعنا بأن الدور الوحيد الذي تقوم به إسلام آباد يتمثل في توفير المساعدة الإنسانية للاجئين . ولو كان الحال كذلك بالفعل ، فلماذا نسمع هنا في هذه الجمعية من باكستان بيانات تتحدث فيها باسم اللاجئين الأفغان ؟ إذا كان دورها الوحيد هو تقديم المساعدة الإنسانية ، فإنني اعتقد أنها ينبغي أن تسمح للاجئين بأن يتكلموا باسمهم ، وألا تنتحل لنفسها الحق في أن تقول بالنيابة عنهم أنه يرفضون سياسة المصالحة الوطنية أو أنهم لا يريدون العودة إلى أفغانستان ؟

لا أعتقد أنه يتعين علي أن أتحدث طويلا عن سياسة المصالحة الوطنية ذاتها ، لأنها واضحة تماما . ومن ناحية أخرى ، فإن السبب الكامن في أن وفد باكستان يحاول مرة أخرى أن يدعي بأنها لن تنجح يظهر عدوانيته وعدوانه إزاء هذا البرنامج - هذا البرنامج الإنساني الذي هو البديل الوحيد للحرب وإراقة الدماء والدموع والدمار في أفغانستان -

وإنني لأشعر بالدهشة لكون وفد باكستان وجد بوسعهم أن يتكلم عن الخسائر والوفيات . وأعتقد أن المرء يجب أن يتساءل : ما القوى المسؤولة عن هذه الخسائر كلها ، والتي تؤجج لهيب الحرب غير المعلنة ضد أفغانستان ؟ وأراضي أية دولة ترى هي التي تستخدم كمنصة انطلاق رئيسية لشن العدوان على جمهورية أفغانستان الديمقراطية ؟ إنني أعتقد أنه ، مهما ذرف من دموع التماسيح في الجمعية العامة تباكيا على مصير أفغانستان ، لا يمكن لتلك الدموع أن تخفي كون حكومة إسلام أباد مسؤولة مسؤوليية مباشرة عن معاناة الشعب الأفغاني لكونها القناة الرئيسية لنقل الأسلحة ومنصة الانطلاق الرئيسية للعدوان على أفغانستان .

وأود أيضا أن ألقى بعض الضوء على مسألة المفاوضات التي أشار إليها هي الأخرى ممثل باكستان . لقد نفذنا ما وعدنا به بشأن التفاهم على أن تكون تفاصيل المفاوضات سرية . لكن ذلك الوعد أخل به وفد باكستان مرات عديدة ، وبخاصة في هذه القاعة . واليوم أشاروا أيضا إلى ما حدث عام ١٩٨٤ . واسمحوا لي أن أوضح تلك النقطة . إن كل ما حدث عام ١٩٨٤ كان نتيجة لمحاولة وفد باكستان وضع العربة أمام الحصان ، بالاصرار على مناقشة مسألة انسحاب القوات أولا ، وهي القوات التي كان وجودها - كما قلت من قبل - نتيجة للتدخل ، وليس سببا في الحالة السائدة الآن . وفي نهاية الأمر ، نتيجة لالتزامنا بما يمليه المنطق والعقل ونتيجة لما سقناه من حجج ، وافق وفد باكستان على أنه ينبغي أن تناقش الوثائق الأربع التي تشتمل على التسوية السياسية للحالة حول أفغانستان كلها معا . وأود أن أؤكد أن الوثيقة الأولى التي أوشكت أن تستكمل وثيقة تتعلق بالعلاقات المتبادلة ، وبخاصة عدم التدخل وعدم التعرض . وأخذا لذلك كله في الحسبان ، أعتقد أن ما ادعاه الزميل من باكستان غير صحيح ولا نصيب له من الحقيقة .

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٢٥